

علال الخديمي

المغرب في مواجهة التحديات الخارجية

1947-1851



دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

**المغرب في مواجهة
التحديات الخارجية**

1947-1851

دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

طبع هذا الكتاب بدعم
من وزارة الثقافة والاتصال

© أفريقيا الشرق 2006

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المؤلف : علال الخديمي

عنوان الكتاب

المغرب في مواجهة التحديات الخارجية

1851 - 1947

دراسة في تاريخ العلاقات الدولية

صورة الغلاف تجسد اجتماع الموظفين المغاربة

مع الهيئة الدبلوماسية الفرنسية لمناقشة تنظيم البوليس بطنجة

رقم الإيداع القانوني : 1032-1999

ردمك 9981-25-169-0

أفريقيا الشرق - المغرب

159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء

الهاتف : 022 25 95 04 - 022 25 98 13 - الفاكس : 022 25 29 20 - 022 44 00 80

مكتب التصفيف التقني : الهاتف : 022 29 67 53 / 54 - الفاكس 022 48 38 72

البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr

علال الخديمي

**المغرب في مواجهة
التحديات الخارجية
1851-1947**

دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدخلا أجنبيا سافرا في شؤونه الداخلية، فقد تمكنت الدول الأوروبية خاصة من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية لا متكافئة مع الدولة المغربية، وانطلاقا من هذه الاتفاقيات أصبح الأجانب في المغرب يشكلون جالية تتمتع بامتيازات سياسية وقضائية واقتصادية، سخرتها للتغلغل في معظم نواحي الحياة اليومية للشعب المغربي.

ولقد ساهم الأجانب بتصرفاتهم ومطالبهم واستغلالهم للبلاد والعباد، في نسج خيوط أزمة عامة أصبح المغاربة يعيشونها يوميا، حكاما ومحكومين. من أهم مظاهر تلك الأزمة، عجز السلطة الحاكمة وتفكك في الهياكل الإدارية والاجتماعية وعسر عام، ساهم في خنق كل بادرة نحو الإصلاح والنهوض.

ولقد واجه المغاربة الاستغلال الاقتصادي المادي، والضغط الدبلوماسي والتأثير السياسي، بثبات وصبر ودهاء، فلم ييأسوا ولم يتخلوا عن تحمل المسؤولية حتى في أحلك الظروف.

وتعرض لنا هذه الدراسات جانبا من هذه المواجهة وقد قصرناها على الجانب السياسي والدبلوماسي. بحيث تتميز هذه الدراسات بخيط رابط، وتعطي فكرة واضحة ومركزة عن حالات تواجها فيها الأطماع التوسعية الأجنبية مع إرادة الصمود المغربية. وهي دراسات أصيلة بموضوعها ومنهجها وأسلوبها الواضح. فهي تتناول مثلا آثار استقرار الجاليات الأجنبية بالمغرب، وإفشال المغرب لمحاولة فرض حماية مبكرة عليه سنة 1905 حيث لجأ السلطان إلى استدعاء مجلس للأعيان وجوانب من النضال الدبلوماسي، الذي قادته دار النيابة السعيدة، والصراع الدولي حول المغرب قبيل الحرب العالمية الأولى، والمحاولات الأولى لتبادل الدعم بين المغرب

والدولة العثمانية. والفوائد التي جناها الاستعمار الفرنسي من احتلال الشاوية وأخيرا صمود محمد الخامس وجهوده في توحيد نضال الشعب المغربي للتحرر من السيطرة الاستعمارية.

ونأمل -بعون الله- أن نتبع هذه الدراسات بمؤلف آخر يتناول حركة المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال الاستعماري بحيث تتضح أفعال التدخل الأجنبي وردود الفعل المغربية في أقصى مظاهرها في ميدان الحرب، كما ستوضح هذه الدراسات للقارئ مظاهر المواجهة في ميادين السياسة والدبلوماسية.

والله ولي التوفيق

أثر الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء

خلال القرن 19

في سنة 1907 تردد اسم الدار البيضاء، في معظم الصحف والمحافل السياسية الدولية، وأصبحت المدينة محط الاهتمامات العسكرية، كل ذلك بسبب الحادثة التي تعرضت لها هذه المدينة الصامدة في 5 غشت من نفس السنة، والتي كانت بداية لاحتلال الفرنسي للشاوية أولاً، والمغرب كله بعد ذلك.

ولأول وهلة، قد يظن المرء أن الدار البيضاء التي لم تكن عاصمة مغربية، مثل فاس أو مراكش، ولم تعرف استقرار المخزن بها مدة معينة مثل الرباط أو مكناس، لم تصبح مدينة مشهورة إلا في ظل الحماية الفرنسية.

ويكاد يستقر في أذهان الكثيرين، أن ميلاد هذه المدينة كان مسألة صدفة، نتجت عن قرار حكيم اتخذه ليوطي عندما قرر أن يجعل منها أول ميناء لنظام للحماية. لكن المتتبع لتاريخ الدار البيضاء، يفاجأ بمدينة عريقة في التاريخ، إذا اعتبرنا مقاييس الزمن، ذلك أن أصل نواتها الأولى التي كانت تسمى آنفا لازال محل جدال بين المختصين¹

ورغم إغراء تاريخ أصول المدينة، التي تضرب في الماضي السحيق؛ ومساهمتها في أحداث التاريخ المغربي في مختلف أطوار عهوده، ورغم جاذبية تطورها الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر؛ فإننا قصرنا البحث على تأثير الجالية الأجنبية التي تواردت على المدينة خلال القرن 19، على سكان المدينة وضواحيها القريبة، لأن هذا الجانب لازال لم يبحث² بعد.

موضوع مساهمة المؤلف في ندوة الدار البيضاء الأولى المنعقدة بتاريخ 9 (10 صفر 1403-26 (27 نوفمبر 1982 نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء عين الشق.
عن الأصول انظر الفصل الأول من كتاب

Adam. Histoire de Casablanca des origines à 1914 F Des Lettres d'Aix. 1968.

قام ميج، وزميله E. Hugues، بدراسة للسكان الأروبيين بالبيضاء خلال القرن 19 لكنهما اهتمتا خاصة بالجالية الأروبية، ولم يهتما بتأثيرها على المجتمع البيضاوي. والشئ نفسه يقال عن دراسة ميج حول تطو المدينة في نفس الفترة، أنظر

Casablanca aux XIX^e siècle (1856-1906) I.H.E M. Paris 1954.

ورغم احساسنا بأن الحديث في مثل هذا الموضوع، يتطلب التسليح بمادة لا يمكن العثور عليها إلا في الرائد الوطنية، وخاصة تلك التي نقلت الى فرنسا بعد الاستقلال ؛ رغم ذلك فإننا عزمنا على طرح الموضوع أولا اعتمادا على اكتشاف وثائق وطنية لم تستغل بعد ؛ ومن وجهة نظر تهدف الى رؤية الأمور من الجانب الذي كان يقف فيه المغاربة، الذين تأثروا بتلك الجالية، خلال الفترة المعنية.

ولهذا سندرس

أولا عوامل الاهتمام الأجنبي بالدار البيضاء في القرن 19.

ثانيا التساكن الأجنبي خلال القرن 19.

ثالثا عواقب تأثير هذا التساكن على المجتمع البيضاوي بخاصة، وضواحي المدينة بعامة.

I- ما هي العوامل التي جعلت الأجانب يهتمون اهتماما خاصا بالدار البيضاء؟

في دراسته لتطور هذه المدينة خلال القرن 19، ذكر مبيج، أن أهم عنصر في تطور المدينة هو الخارج، وبالضبط التجارة الأروبية. كما ذكر أن بداية الاهتمام بالمدينة اقترنت بصعود البرجوازية، ودخول الملاحة البخارية ميدان النقل، واحداث سوق هام للأصواف³.

والواقع أن هناك تقارير سابقة، وملاحظات لبعض الأوروبيين، كلها تتفق على إعطاء الفضل في تطور المدينة للأجنبي، «فبدون الأجنبي كانت الدار البيضاء ستبقى بدون شك، قرية صغيرة، وسوقا هاما على الأكثر» حسب البعض⁴

وأشار نائب القنصل الفرنسي سنة 1875، الى أن الدار البيضاء هي الميناء المغربي الذي عرف تطورا سريعا، «هذه النتيجة ترجع الى الدفع الفعال للجالية الفرنسية للمبادلات التجارية»⁵.

إن نظرة الى الواقع التاريخي والجغرافي للمدينة، تجعلنا لانقبل بسهولة هذه الأقوال. بل نبادر الى القول إنها أقوال لاتستند على واقع ثابت. إن الواقع التاريخي يبين أن هناك عوامل لعبت دورا حاسما في جذب اهتمام أروبا بالدار البيضاء ؛ منذ وقت

J.L. Miège Les origines du développement du Casablanca au XIXè siècle Hesp. 1953 *

- أما اندري آدم فتبعهما في نفس الاتجاه ولم يأت بجديد فيما يخص تأثير الجالية الأروبية على السكان خلال الفترة المعنية - المرجع السابق.

J.L. Miège Les origines OP Cit P 203

Fernand Joly Casablanca, Elément pour une Etude de géographie Urbaine Cahiers d'outre mer I N° 2 -4
Avril - Juin 1948-P 119.

Voir Hugues j. Mieg. OP Cit. P 22. N° 2 Avril - juin 1948 - P 119.

مبكر⁶. وليس في الواقع ارادة الأجنبي هي التي كان لها القول الفصل ؛ بل هناك مزايا طبيعية واقتصادية وحتى بشرية، هي التي فرضت على الأجنبي في النهاية ضرورة إدخال الدارالبيضاء في حساب المعطيات الإيجابية، داخل نوااميس التوسع الأروبي بعامة، واهتمام الفرنسيين وغيرهم بفتح الثغرات المؤدية للسيطرة على المغرب بخاصة⁷.

المزايا الطبيعية كان ميناء الدارالبيضاء صغيرا حقا، ولكن مرساها كان أوسع وأعمق بحيث يؤمن للسفن الكبرى الوقوف لمدة أطول، خاصة منذ أن أدت ثورة المواصلات البخارية الى بناء سفن كبيرة، لم تعد موانئ الأنهار قادرة على استقبالها. والأهم هو أن وراء هذا المرسى أقاليم شاسعة منبسطة، وسهلة الاتصال بالساحل وبأقاليم أخرى داخلية.

يضاف لذلك، توسط الدارالبيضاء بين الحوز والغرب، وهما اقليمان متفتحان على البحر وعلى الخارج. فمن الدارالبيضاء يمكن الإتصال بالحديدة جنوبا، والرباط وسلا شمالا لشراء المواد الخام.

ثم إن الدارالبيضاء تقع في وسط الطريق الرسمية، بين عاصمتين مراكش وفاس وهي نقطة على ساحل أصبحت له أهمية استراتيجية، في زمن التوسع الامبريالي والتنافس على المغرب

«إنه على الساحل، سواء الأطلسي أو المتوسطي يقول Castonnet تتصارع المصالح الأروبية حاليا بالمغرب»⁸.

أما العوامل الاقتصادية، فكانت حاسمة فقد اشتهرت أقاليم تامسنا الموجودة بين أبي رقراق وأم الربيع، وتادلة بانتاجها الهام من الحبوب والصوف والماشية⁹. وقد لعبت هذه المواد دورا استراتيجيا في اقتصاديات القرن 19، ولا زال الى اليوم¹⁰ ونظرا لكون

6- سعت الدول الأروبية الى الحصول على رخص لتصدير الحبوب من الدارالبيضاء منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله وابنه سليمان.

انظر : تاريخ الضعيف الرباطي. مخطوط ورقة 213.

7- هناك تقارير سرية عسكرية وسياسية، أشارت في نهاية القرن 19 الى أهمية الساحل المغربي الغربي في التدخل لاحتلال المغرب.

منها نسخ مصورة عند المؤلف توجد أصولها بقصر فنانسان،

8- عن أهمية السواحل المغربية

Castonnet f. Revue de l'Afrique N° 224/1887 p. 142, Miegé - Les origines OP. Cit. P. 223

كذلك تقارير سرية مؤرخة ديسمبر 1899-1900-1905، نسخ مصورة أنظر أعلاه، حيث يقترح أصحابها اختيار نقط للتدخل في المغرب من الحديدة الى العرائش. قصر فنانسان، 3H, 70

كل الدراسات التي تذكر تامسنا أو الشاوية تشير الى غناها، ابتداء من الحسن الوزان و CHENIER (شيني) الى كتب الرحلات التي قام بها الأروبيون خلال القرن 19. الحسن الوزان ، وصف افريقيا تعريب محمد حجي، والأخضر، ص 155.

- L de Chénier Recherches historiques. T III P 10-11.

- J.L Miegé Le Maroc et l'Europe T.II PP 286-300.

المدينة هي المنفذ الطبيعي لهذه المنتوجات، التي أصبحت أوروبا في حاجة ماسة إليها،
للأسباب الآتية

- 1- أزمة الحبوب بأوروبا خلال سنوات 1848 - 1853.
 - 2- اغلاق سوق الحبوب الروسي في وجه التجار الأوروبيين.
 - 3- حرب القرم 1854 - 1856¹¹
 - 4- أزمة الصناعة الصوفية، نتيجة لقلّة المواد الخام وارتفاع أسعارها بأوروبا.
- كل هذه العوامل دفعت الفرنسيين والانجليز الى المغرب، لشراء الحبوب والأصواف. وكانت أقاليم الشاوية تنتج صوفا جيدة، وكان ثمن الصوف المغربية زهيدا بالنسبة لأروبا. لذلك تهافت التجار على الدارالبیضاء¹².
- فإذا أضفنا لهذا، توصل الدول الأوروبية الى عقد اتفاقيات تجارية وملاحية مع المغرب، اعتبرت فتحا هاما للتدخل الأروبي فيه ؛ عرفنا لماذا أصبحت الدارالبیضاء هدفا¹³ للبحث عن هذه المواد المطلوبة بأثمان رخيصة، وغاية لاستقرار مؤسسات ومراكز تهیء عمليات ناجحة للمستقبل، في اطار فتح السوق المغربية لمنتوجات أروبا المصنعة، وشراء المواد الخام كالحبوب والأصواف والجلود وغيرها.
- وقد تنبه لهذه الأهمية الاقتصادية أحد المسؤولين عن الكمبانية المغربية، التي تكلفت باصلاح ميناء الدارالبیضاء، منذ أواسط سنة 1907 فقال
- «كانت الدارالبیضاء حوالي 1900 من أنشط المراكز التجارية بالمغرب. وهذا النشاط لايعود الى أن البواخر تجد بها تسهيلات كثيرة، وأخطار قليلة ؛ كما هو الحال بمراكز أخرى من الشاطئ المغربي الصعب. ولكن لكونها المنفذ الطبيعي لأقاليم واسعة»¹⁴. إن هذه الأهمية ليست جديدة. بل كانت معروفة عند الأوروبيين قبل القرن التاسع عشر¹⁵.
- حيث اشارت التقارير الى أن المدينة توجد ببلاد منخفضة وغنية بكل شيء ضروري.
- والى ثروة المدينة وأهمية انتاج المناطق المتاخمة، أشار أحد المهتمين بالدارالبیضاء منتقدا الأفكار التي تحاول أن تعزل الدارالبیضاء في عهد الحماية عن ماضيها فقال

- O.P Cit. 11

- André- Adame, Histoire du Casa Op Cit PP - 86-87. 12

13- معاهدة 1856 مع انجلترا، ومعاهدة 1861 مع اسبانيا واتفاقية 1863 مع فرنسا عن هذه المعاهدات أنظر
- J.L Miegé Le Maroc et l'Europe T.II PP. 261-338-382-403.

النص العربي كناش اتفاقيات مع مختلف الدول نسخة مصورة عن مخطوط خاص
- Jaqueray. Note pour l'histoire de Casablanca et de son port. 14

Rens Col Supp afr. Fr 1937 N° 9 P. 92.

- Robert Ricard Instructions nautiques portugaises, Hesp. 1927. P. 240.

«لقد ردد كثيرا بأن الدار البيضاء مدينة في تطورها العجيب الى ضربة حظ سحرية، هذه المدينة التي لم يهيئها ماضيها أبدا لتلعب دورها الحالي... ان جردا سريعا لثروتها لاقتصادية وثروات منطقتها لهور أفضل دحض لهذا الخطأ. فمذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر كانت الدار البيضاء من بين الموانئ الأكثر ازدهارا في الشاطئ المغربي»¹⁶.
أما العوامل البشرية فترتبط بالعامل الاقتصادي. ونقتصر هنا على ملاحظة هامة، هي أن سكان السواحل الوسطى، خاصة الشاوية ودكالة وعبدة، كانت لهم تقاليد قديمة مع الساحل، منذ الاحتلال البرتغالي لبعض نقط هذا الشاطئ. بل منذ عهود الجهاد بالأندلس¹⁷.

ونظرا لتفتح هذه السهول على البحر، فقد كان من السهل على سكانها أن يتبادلوا البضائع مع الأجنيبي. بل كانت الاتصالات أحيانا تصل الى حد تبادل المنافع والمشورة وشراء الأسلحة¹⁸.

نخلص من كل هذا الى أن سكان الحوز بحكم موقعهم وغنى بلادهم، كانت لهم منذ القديم اتصالات مع الأجنيبي عبر البحر. ولذلك كان يسهل على الأوروبيين الاتجار في هذه السواحل الحوزية بينما يصعب عليهم مثل ذلك في سواحل الريف أو الجنوب. ولاجدال في أن وجود موانئ لتنظيم هذه المبادلات مثل الجديدة والدار البيضاء، امر من الأمور المسلمة.

II- الاستقرار الأجنيبي بالدار البيضاء خلال القرن 19

اشتد التنافس الدولي، على فتح السوق المغربية منذ تم للدول الأوروبية عقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات صداقة، تنظم وتقن علاقات الجالية الأوروبية بالمغاربة. ومن المعلوم أن تلك المعاهدات منحت نفوذا كبيرا للأجانب، على حساب سلطة المخزن، ومصلحة البلاد. ونتج عنها توافد الأوروبيين، خاصة لما تعرضت أوروبا للظرفية التي أشرنا إليها والتي تميزت بأزمة اقتصادية؛ تميزت بارتفاع أسعار الحبوب، وندرة المواد الخام الصناعية، وخاصة صناعة الصوف.

16- Jacques Dutard le progrès marocain du 17-3-1917. in Hugue et Miegé OP. Cit. P. 113.

17- ذكر الناصري أن السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق كتب لـ «الثغور بأعداد الأساطيل وعماريتها وتوجيهها إليه. وقدم من بادس وسلا وأنفا خمسة عشر أسطولا» - الاستقصا، 3، 51-52.

18- حدث ذلك بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله، لما ثار هشام على أخيه المولى يزيد الذي كان محاصرا لسبتة. الاستقصا، 3/83.

كما أن عبد الملك بن ادريس حاول الانتفاض ضد المولى سليمان لما ولاء عمالة الشاوية ومنحه نصف دخل مرسى الدار البيضاء لتأليف أعيان القبيلة.

وأنظر كذلك : الروضة السليمانية مخطوط خ. ع 170-171 الترجمان المغرب مخطوط الخزنة العامة بالرباط : ص 425. لأبي القاسم الزياتي.

ومنذ النصف الأول من القرن 19، بدأ استقرار الأوروبيين بالدار البيضاء. وارتبط هذا الاستقرار برغبة مؤسسات تجارية في تأسيس مراكز لها بالمدينة لتصدير الحبوب والأصواف.

ففي سنة 1839 أسس أحد رجال الأعمال الإيطاليين أول مؤسسة تجارية بالمدينة وأتاب عنه أسرة اشتهرت بالدار البيضاء وهي أسرة فريو Ferieu الفرنسية. ثم فعلت نفس الشيء شركتان فرنسيتان مؤسسة Ferrière في 1847، ومؤسسة : Compagnie Française de l'odeve في 1852.

وابتداء من سنة 1853 استقرت بالدار البيضاء، أربع شركات فرنسية، وشركتان إنجليزيتان كانت تتنافس على تجارة الأصواف والحبوب²¹.

وإذا كان عدد الجالية الأوروبية لم يتعد 17 فردا سنة 1856، فإن السنة التالية شهدت استقرار أول نائب قنصل بريطاني²² بالمدينة. ولهذا الاستقرار علاقة بمعاهدة 1856. إذ اعتبرت كسبا كبيرا للتدخل الأوروبي في المغرب، وبداية حقبة تميزت بانفتاح السوق المغربية على التجارة الأوروبية²³. وهكذا ازداد توافد التجار، ومع توافد التجار جاءت عناصر أخرى تهدف إلى العمل أو المغامرة. وبذلك انتقلت الجالية الأجنبية من 60 نسمة في 1867 إلى 215 ن سنة 1878²⁴. ويفسر هذا التزايد السريع، حاجة أوروبا إلى المواد المغربية، وإلى تسريح تصدير الحبوب في أواخر عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان، وبداية عهد مولاي الحسن²⁵ كما يفسر بالتطور الذي حصل في ميدان منح حماية الأجنبي لبعض الرعايا المغاربة، واتساع المعاملات بين الأجانب والمغاربة عن طريق المشاركات والمخالطة.

ثم عرف عدد الجالية الأجنبية ركودا وتناقصا بعد ذلك، ليصل إلى 160 نسمة سنة 1884. وهذا التناقص نتج عن أزمة 1878، حيث ضرب وباء الكوليرا سكان المدينة، واقترن ذلك بالجفاف، الأمر الذي نتج عنه رحيل بعض الأجانب خاصة بعد أن خسروا قطعان الماشية التي كانوا يملكونها²⁶.

- J.L. Miegé, Commerce Marocain des Laines au XIX^e Siècle. Bul. E.S.M. 1953 N° 60 P.212. 226. -19

- J.L. Miegé, Les origines, OP Cit. P 204

- Miegé. OP Cit. P 205 - Le commerce. OP. Cit. P 217. -21

- Hugues et Miegé, P 18 cf également André Adam, Essai T.I.P 23. -22

- A. Adam, ENCY 1 Nouv ed. T II, p. 119. -23

-24 فقدت الجالية الأجنبية 7% من عددها وفقدت المغاربة 12.5%

- Hugues - Miegé P 19-22 -25

- Idid P 25. -26

ثم أخذ عدد الجالية الأجنبية في تزايد مستمر، وسريع، بحيث وصل عددهم الى 450 ن سنة 1895 والى 570 ن سنة 1905²⁷.

أما سنة 1907، فستشهد أوج التوافد الأوروبي للدارالبيضاء، خاصة مع بدء أشغال اصلاح الميناء، فقد وصل عدد الاسبان وحدهم هذه السنة الى 767 ن، وكانت غالبيتهم من العمال والحرفيين، فكان هذا عنصر منافسة للعمال المغاربة كما سنرى فيما بعد. وإذا حاولنا التعرف على تطور مجموع سكان المدينة خلال القرن 19، فس نجد أن عددهم تزايد بشكل سريع، وذلك راجع للهجرة من البادية للمدينة، للبحث عن العمل خاصة وهكذا من 1000 نسمة سنة 1857 انتقل عدد السكان الى 7000 نسمة سنة 1867، ثم 13000 نسمة سنة 1885 و 21000 نسمة سنة 1893، ليصل الى حوالي 30000 نسمة سنة 1907²⁸.

ومما تجدر الإشارة إليه فيما يخص توافد الأجانب الى الدارالبيضاء، أن التجار لم يكونوا وحدهم المهتمين بالمجيء الى المدينة، بل هناك عناصر أخرى. فبالإضافة إلى القناصل ونوابهم، جاء الى المدينة مبشرون فرانسيسكان أولا²⁹ ثم بروتستانت وكاثوليك. ولما كان من المستحيل القيام بعمل تبشيري بين المغاربة، فقد اهتم أفراد البعثات التبشيرية ببعض الأعمال الخيرية، كسبيل لنشر نفوذ بلادهم³⁰ كالتعليم، والتطبيب، والاحسان. وبذلك ساهم المبشرون بدورهم في التأثير على جانب من السكان، ليركن الى المعاملات مع الأوروبيين وبالتالي يصبح عنصر تدخل مهد الطريق للاستعمار. يضاف للمبشرين عملاء سياسيون وعسكريون تابعون لوزارات الخارجية أو الحربية في بلادهم، من الصنف الأول نذكر من بينهم الدكتور Weisgerber والدكتور موشان الذي قتل بمراكش سنة 1907.

وهناك عناصر أخرى كانت تسخرها الأوساط الاستعمارية، وتتخذ نشر العلم عنوانا في إطار البعثات واللجان العلمية، في حين أن مصادر تمويلها كانت تأتي من الصناديق السرية التي تمونها الدولة³¹.

A. Adam, Histoire, P 92. Essai...T.I.P.26.

-27

A. Adam, Histoire, OP. Cit P 92.

-28

-29. عن البعثة الفرانيسكانية، أنظر

J.L Mieg: Le Maroc et l'Europe. T.II. P 463, T IV PP. 312-315.

عن دور البعثات التبشيرية أنظر J.L Mieg, Idid T IV P. 322

وعن قضايا التبشير راجع مقال

الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى للدكتور أبو القاسم الحناشي. المجلة التاريخية المغربية 1982 عدد 25-6 ص 116.

هناك تقارير سرية توضح هذا الدور، للبعثة العلمية أو لجنة المغرب، نسخ مصورة خاصة.

III- عواقب استقرار الجالية الأروبية على مجتمع الدار البيضاء وضواحيها (خلال القرن XIX)

تعرض سكان الدار البيضاء، وضواحيها خاصة، والشاوية بصفة عامة لكثير من المصاعب والمشاكل في حياتهم اليومية - ماديًا ومعنويًا - نجمت عن وجود جالية أجنبية تمتلك القوة والنفوذ. وسينصب اهتمامنا على بعض عواقب هذا الاستقرار في ميادين السكنى والتملك والهجرة والحماية والمخالطة والحياة المعيشية.

1- ميدان السكنى

منذ بدأ استقرار الأروبيين في النصف الأول من القرن 19، بدأت حركة البناء بالمدينة تعرف تطورًا مستمرًا³². فقد أشارت بعض التقارير إلى أن التجار الأروبيين بنوا لسكناهم دورًا جميلة ومخازن واسعة³³، وأشار نائب القنصل الفرنسي سنة 1876 إلى تزايد سكان المدينة، ونشاط حركة البناء فقال

«ان ازدهار الدار البيضاء، لا يفسر فقط، باتساع وارداتها وصادراتها، بل يرجع كذلك، إلى الارتفاع الهام لعدد سكانها، وإلى النشاط المتصل المبذول في أشغال البناء وتعد اليوم بالدار البيضاء ما يقرب من ثلاثين بناية واسعة أنهيت هي في طريق الانتهاء، منحها المخزن للتجار الأروبيين»³⁴.

والحقيقة أن التجار الأروبيين، كانوا يتهافون على البناء، خاصة لما وجدوا ذلك مصدرًا من مصادر الربح، إذ كان البناء، في الواقع لا يكلفهم شيئًا، سوى تقديم طلب للمخزن، الذي كان يقوم ببناء السكنى أو الهري لحزن البضائع، على أساس أن يؤدي التاجر واجبًا سنويًا قدره 6% من مجموع تكاليف البناء³⁵ وتكون زينة المحل فقط للتاجر أما ملكية العقار فتبقى للمخزن.

32- كان الغالب على نوع السكن، منذ تخريب البرتغاليين لمدينة أنفا، سكنى النوايل ورغم أن سيدي محمد بن عبد الله جدد بناء المدينة، فإن عنصر السكنى الغالب ظل هو النوايل.

- L de Chénier, Recherches Historiques sur les Maures.... T III p. 33

- J.G Jackson. An Account of the Empire of Morocco. London 1968, P 42 (1^{ère} Ed. 1809).

- J.L. Mieg: Les origine. He. 1953 p. 214- Ibid P. 221.

- Weisgerber, au Seuil du Maroc Moderne, P 25 - Tarriot, monographie P 9.

من شروط البناء التي كان المخزن يعمل بها

1- يتكلف الخواص بالبناء، ولكن مردود البناية يوزع بينه وبين المخزن

2- يتكلف المخزن بالبناء ويؤدي المستغل واجبًا سنويًا 6% من قيمة البناء قارن كناش الأملاك، م. الخزنة الملكية رقم 82.

ماهي أسباب هذا التساهل: ولماذا كان المخزن يقوم بالبناء للتجار؟

كان المغرب يمنع على الأجانب شراء العقارات، وبالتالي البناء لأن البناء علامة الملكية. ورغم أن الفصل 11 من مؤتمر مدريد 1880³⁶ منح الأوروبيين هذا الحق، بشرط أخذ موافقة المخزن مسبقاً، فإن المخزن لم يكن يوافق أبداً على تفويت بقعة أرض أو دار لأجنبي، إلا تحت الضغط وفي ظروف استثنائية³⁷.

والحقيقة أن توارد الأجانب، كنتيجة للتطور الاقتصادي للمدينة، وهجرة سكان البادية كان ينتج عنه طلب متزايد للسكن. لا من طرف الأجانب فحسب، ولكن من طرف المغاربة كذلك. فكان ذلك يؤدي إلى غلاء الكراء³⁸، وبالتالي يدفع الجالية الأروبية إلى رفع مطالبها إلى ممثلي بلدانها لدى المخزن، فيضغط هؤلاء للحصول على مزيد من امتيازات السكنى.

إن تكاثر الأجانب، أدى إلى ضيق المدينة الأصلية، وبدأ البناء خارج الأسوار، وأخذت الدور الأروبية تتضاعف، ولكن على حساب الحي الشعبي، المكون من النوايل والمسمى بحي الطناكر، الذي كانت تسكنه بروليتاريا تتألف من الحرفيين، والحمالين، والبحارة، والصيادين، والخدم والمهاجرين الجدد من البادية³⁹ وكانت المدينة تشهد إثر كل موجة من بناء دور جميلة للتجار الأجانب، زحفاً للنوايل نحو الغرب، إذ كانت الدور والمخازن تبني على حساب هذا النوع من السكن⁴⁰.

وبذلك ازدحم سكان الحي الشعبي، الذي كان عبارة عن مدينة متميزة بأزقتها الضيقة، وبانعدام الشروط الصحية فيها.

ولما تفشي مشكل السكن، وازداد إضرار الأجانب وتضييقهم على السكان فكر مولاي الحسن، في حل مشكل السكنى، وما يتبعه من مشاكل اجتماعية بين الأجانب

36- ابن زيدان عبد الرحمان، الاتحاف، ج 2 ص 426.

37- اراد أحد التجار الألمان أن يشتري قطعة أرض، وبني فيها فلم يتح له ذلك، لكن بطريقة أخرى حصل على القطعة، فمنع عامل المدينة العدول من الشهادة له، كما منع عامل مديونة البنائين من البناء وصادر البيهائم المستخدمة في انبناء لأن ما أقدم عليه التاجر يخالف القانون. فالتجأ التاجر لممثل بلاده الذي تدخل لدى المخزن وبعد أخذ ورد، انتصر التاجر FRANZ NEW MANN عن هذه القضية أنظر نهليل لوحة -Neh- - li.L VII وعن المشكلة التي أثارها وتطوراتها أنظر

- G. Ayache, Etudes d'histoire Marocaine. Rabat, 1979, PP 255-261

38- أشار نائب القنصل البريطاني سنة 1887 إلى أنه «ليس فقط أثمان الكراء هي التي ارتفعت بشكل باهظ، لكن كيفما كان الوافد الجديد فإنه لا يستطيع أن يجد السكن بأي ثمن كان».

أنظر - J.L Miegé - Hugues, Les Européens, p.101

- Weisgerber, op. Cit P 21

- A. Adam, histoire, op, Cit P 95 Hugues et Miegé,

-39

-40

والمغاربة. فبني سورا جديدا الى غرب المدينة خصصه لبناء ضاحية جديدة خاصة بالأجانب، محاولا بذلك إبعادهم عن تركز السكان المغاربة⁴¹

ولما كمل بناء السور وأصبح رهن إشارة الأروبيين، بدأوا يترددون في قبول شروط منح القطع الجديدة بحجة غلائها، وبعدها عن مركز الأعمال ثم اقترحوا على المخزن أن يمنحهم أرض السور لنشر الجلود. أو يحول الحي الشعبي الى السور الجديد وتوزيع مكانه على التجار لكن السلطان رفض المناورة رفضا باتا. وبقي السور الجديد فارغا من البناء⁴² ومنوعا على الأجانب، يستخدمه المخزن في بعض المناسبات⁴³ وهكذا بدأت حركة البناء تنتشر خارج أسوار المدينة فبنيت دور ومخازن (أهرية) ومحلات وضعت فيها مطاحن وآلات لنشر الأخشاب لحساب قنصل امريكا⁴⁴.

ويبدو أن تحايل الأجانب للاستيلاء على القطع الأرضية بالمدينة قد تفاحش بالاستعانة ببعض الجزائريين المسلمين وأهل الحماية من المغاربة، لأن اشهاد البيع لم يكن ممنوعا على المسلمين⁴⁵

كما ازداد ترامي الأجانب على الأرض بالمدينة عن طريق البناء، ثم ادعاء ملكية المكان، حتى كادت كل أرض المدينة تسلم للأجانب دون الرجوع للمخزن وهذا ما أثار رد فعل مولاي الحسن، فكتب للأمين الطريس رسالة يخبره فيها بأن «أرض الدار البيضاء ليست من قبيل الموات، إنما هي ملك لجانب المخزن فلا سبيل لمن يريد التصرف فيها بوجه من الوجوه إلا بإذن المخزن ومشورته، حسبما هو مقرر من قديم». ويبلغه بأن البعض (الأجانب والمحميون) صار يحتال على الاستيلاء على الأرض ببناء النوايل ثم ادعاء ملكية المكان، رغم تكرار الأوامر بمنع ذلك ومنع العدول من الشهادة «حسما لمادة ما عسى أن يرومه بعض التجار أهل الحمایات من ادعاء الملك».

وفي الأخير أمر السلطان الأمين الطريس برفض ومنع كل من ادعى ملكية بقعة من البناء فيها، وإذا بيعت دار، فلا يبرم بيعها إلا بحضور أمين الرباع، وبعد التأكد من أن

41- عن السور الجديد أنظر : ابن زيدان ، الاتحاف 1، 431 وعن أزمة البناء والسكنى J.L Miegé, T IV PP 400-401

42- هذا السور هو الذي التجأ إليه سكان المدينة في حادثة 1907، ورغم ذلك تتبعتهم مدافع الأسطول الفرنسي فمات فيه عدد كبير من أبرياء المدينة وعند احتلالهم للمدينة، أصدر الفرنسيون أول قرار «بمنع تغطية النوايل بالتبن» ووسعوا الأزقة على حسابها، وبذلك تمكنوا من التخلص من ذلك الحي الذي كان رمزا لمقاومة المدينة القرار كان بتاريخ 18 شتنبر 1907 أنظر P 14 Tarriot, Monographie

43- لما زار مولاي الحسن الدار البيضاء سنة 1876 خيم به، كما خيمت به محلة مولاي الأمين سنة 1907 - انظر الناصري. الاستقصا 9 ص 150.

- الاتحاف 1. 443 رسالة مولاي عبد العزيز لناظر الأحباس، 18 رجب 1324/1906.

- كناش مكاتب الطابع الشريف، مخطوط خ. ع. ر 1695، ص 41.

44- كناش الأملاك، مخطوط الخزانة الملكية رقم 82

45- هذه الطريقة لم تقتصر على الدار البيضاء، بل شملت مناطق الغرب وضواحي طنجة، انظر

Le Coz, le Gharb, colons et fellahs - T.I.P 361

المشتري ليس من أهل الحماية، ولا يشمل البيع إلا زينة المحل أما الأرض فتبقى ملكيتها للمخزن⁴⁶

يظهر أن أزمة السكنى والبناء لم تقف عند حد. حتى أن الأوروبيين استغلوا كل امكانياتهم في تجاهل أوامر المخزن. وأصبحوا يكونون سلطة مستقلة بجانب سلطة البلاد، تتصرف كيف تشاء بالمدينة. وإذا كان هذا الأمر معروفا⁴⁷، فالواقع الذي تكشفه الوثائق هو ذلك التأثير الذي كان يصيب سكان المدينة مباشرة نتيجة لتصرفات الأجانب.

فقد استغل الأجانب توافد أيدي عاملة أروبية -اسبانية خاصة- للتضييق على المغاربة، وحصل ذلك أيضا، في إطار أزمة البناء، والترامي على أملاك الدولة، ففي سنة 1895/1312 حاول قائد المدينة أحمد بن العربي المديوني، أن يمنع الأجانب من البناء الغير الشرعي، فماذا حصل؟

الذي حصل هو أن الأجانب تجاهلوا أوامر السلطة، فما كان من القائد إلا أن منع البنائين والعمال المغاربة من البناء. لكن رد فعل الأجانب كان هو الاستغناء عن العمال المغاربة، وبدأوا يشغلون العمال الاسبان. تقول رسالة من القائد «ورمت تدارك ذلك الخرق وحسم مادته بمنع المعلمين البنائين من البناء ومنع إقامة البناء من جير وحجر، لكون هذا الخرق لم يقع جله الا من تجار الأجناس وأهل حمايتهم، فصاروا يستخدمون في جميع ما منعهم منه ما بهذا الثغر من المعلمين من رعايا الأجناس لكثرتهم»⁴⁸ هكذا نتج عن استقرار الأجانب بالدار البيضاء خلال القرن 19، أزمة سكنية أثرب بعمق

أولا على السكان الفقراء، وكانوا يكونون أغلبية سكان المدينة الذين ينتشرون في أحياء فقيرة ومزدحمة، ويتعرضون عند كل آفة لخسائر فادحة⁴⁹ ثانيا لم ينج المخزن من أثر هذه الأزمة، إذ تعرضت أملاك الدولة ومصالحه للترامي والاستيلاء، بشتى الطرق الغير الشرعية الأمر الذي سلب من المخزن بعض

46- الرسالة مؤرخة ب 18 محرم 1293 الموافق 18 فبراير 1876 تطوان 3/21 عن تفاحش ترامي الأجانب علم أملاك المخزن بالمدينة رسالة الطريس للسلطان 17 جمادى الأولى 1325 كناش الخزنة العامة مخطوط 722 ص 333 عن ملكية أرض الدار البيضاء للمخزن Tarriot, supra عن تدخلات الأوروبيين في الإدارة المغربية J.L. Miège T.IV PP 349-350 وفي الأمور الحضريّة idid PP 351-355 وكان الأمر يصل الى عزل بعض الموظفين كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة. ك 2720 ص 46.

الرسالة مؤرخة ب 1 جمادى الثانية 1895/1312 ووثائق الخزنة الملكية محفوظة 14/401 هذا ما حصل بمناسبة وباء 1878 حيث فقد السكان المغاربة حوالي 12.5% من عددهم وهذه آفة طبيعية. وفي سنة 1907 لما أراد الأسطول الفرنسي إرهاب المغاربة قنبل الحي الشعبي «الطنانكر» مما أدى الى مذبح رهيب.

مصادر تموله⁵⁰ وإذا أظفنا هذا إلى رهن باقي أملاك المدينة في قرض 1904 يفهم عند ذلك عمق الأزمة المالية التي عرفها المغرب أواخر القرن 19 والتي كانت بدورها إحدى أهم الأسباب في تكبيل المخزن وخضوعه لإرادة الأجنبي⁵¹

عواقب الحماية والمخالطة على العلاقات الاجتماعية بين الجالية الأجنبية وسكان الدار البيضاء والضواحي

من أهم الميادين التي برز فيها تأثير الأجنبي، ولعب بواسطتها، أبلغ الأدوار في الحياة اليومية للسكان، ميدان الحماية والمخالطة⁵².

ودون أن نتبع، كيفية نشأة الحماية والمخالفات وتزايدها حتى وصلت أوجها اثر الاحتلال الفرنسي للشاوية⁵³ فإننا سنقتصر على أمثلة حية وبليغة، لاعطاء نظرة موجزة عن الأضرار التي تعرض لها المجتمع البيضاوي خاصة، وسكان الشاوية عامة من جراء الحماية والمخالطة⁵⁴.

2- الهجرة من البادية الى المدينة⁵⁵

كان استقرار كل موجة جديدة من التجار الأجانب، يعني الحاجة الى موجة مماثلة من البادية، لأن وصول تاجر، معناه زيادة الحاجة الى حوالي 12 فرد، للعمل كحراس ووكلاء، و مترجمين، وخدم وسماسرة، هذا بالإضافة الى ما يتخذه التاجر من مخالطين في البادية.

ورغم أن الاتفاقيات كانت تحصر الحماية في شخصين، لكل مركز تجاري فإن كل هؤلاء الناس وعائلاتهم، كانوا في الواقع يتمتعون بحماية الأجانب الذين يعملون معهم⁵⁶.

50- كان بعض القناصل يعفون من أداء كراء الدور التي يسكنونها، لكن حتى التجار كانوا يتقاعدون عن أداء واجبات الكراء.

رسالة مولاي الحسن لناظر أحباس البيضاء، 30 جمادى الثانية 1307 وثائق الخزنة الملكية ص 671.
أنظر شروط اقتراض 1322/1904 ه في كناش الخزنة الملكية مخطوط 773 «وكناش الاتفاقيات» نسخة مصورة : الشرط 11

رسالة محمد الطريس الي أمين الأمناء محمد التازي في شأن توثيق الأملاك المخزنية 19 صفر 1324/14/1906
«كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة» م.خ.ع. ص 102.

- Martin, le régime de la protection au Maroc Archives. M. Vol XV Fasc I 1908, pp 1-32

J.L Miège: T IV 355-359 - T III PP 263 - 288

بلغ عدد المحميين بالشاوية سنة 1909 الى 971 17.

A. Adam. ESSAI, T.I.P 26.

54- جرمان عياش، جوانب من الأزمة المالية بعد حرب تطوان النص العربي ص 12 - وثائق دار النيابة - تطوان. محفظة 30

- ابن زيدان. العز والصولة ج 1 - 363.

55- عن أثر الحماية في الهجرة من البادية الى المدينة 18-217 p. Hesp. 1953. Miège.

56- في سنة 1869 كان للتجار الفرنسيين وحدهم حوالي 75 مخالطا و 22 محميا Miège - T.II.P.552

وبما أن المخزن، كان يمنع على التجار الدخول للأسواق لشراء الحبوب أو الصوف، فإن المخالطة عوضت هذا المنع. فكان التجار يشتركون مع مخالطيهم في قطعان الماشية، أو يشترونها ويضعونها عند بعض أصحابهم السماسرة أو المخالطين، أو تحت حراسة الرعاة.

وقد تطورت هذه الحالة، الى أن أصبحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة، لأن التجار والقناصل بالمدينة أصبحوا يتدخلون بين السلطات المغربية، والرعايا المغاربة وأصبح المحميون والمخالطون يستهينون بالقواد والشيخ والعامل والمحتسب ويفتعلون المشاكل، لكسب النفوذ المادي والمعنوي⁵⁷ عن طريق المطالبة بالتعويضات. وقد تكاثرت المنحاشون للأجانب بدون حساب، ولهذه الظاهرة عدة أسباب منها التهرب من التكاليف والواجبات المخزنية، ومتابعة القواد والشيخ والأمناء الذين كانوا يشتطون أحيانا في جمع تلك الواجبات.

ومنها التواطؤ مع الأجانب، لتهيء الظروف الملائمة للمضاربة والربح، على حساب الآخرين دون الخوف من عقاب المخزن، لأن المحمي أصبح محرما على العدالة الوطنية⁵⁸.

هكذا، بفعل الحماية والمخالطة، هاجر جانب كبير من سكان ضواحي الدار البيضاء إلى المدينة تحت تأثير إغراءات الأجانب، الذين أخذوا يستخدمونهم ضد إخوانهم، سواء في البادية أو المدينة. وأصبح لهذه الظاهرة عواقب خطيرة خاصة في قبيلة مديونة، التي تقع الدار البيضاء في أرضها، وفي علاقة سكان هذه القبيلة مع سكان المدينة، بل في علاقة السلطات المحلية نفسها، حيث نشب تنافس حاد بين قائد المدينة عبد الرحمان بركاش وقائد القبيلة أحمد بن العربي المديوني.

وهذه رواية للوقائع التي أخذت من الوثائق والتي توضح لنا الأزمة الحقيقية التي نجمت عما أشرنا إليه. فهاهم أعيان قبيلة مديونة وأمنائها وأشياخها وعامتها، يشتكون

57- أنظر رسالة محمد بن عبد الرحمان الى العمال في الموضوع 30 شتنبر 1867 جرمان عياش جوانب من الأزمة المالية. النص العربي ص 12.

58- أمثلة كثيرة في وثائق دار النيابة بطنجة خاصة محفظة 30 عن الشاوية. في سنة 1862 اعتدى رجل على آخر وأثخنه جرحا، ولما أراد قائد الدار البيضاء القاء القبض عليه اعترضه تاجر انجليزي أنظر رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان للنائب محمد بركاش يأمره بالتدخل لدى النائب الانجليزي ليكف بدوره التاجر عن التعرض على المتهم المذكور. الوثائق، عدد 4، 216.

- وفي السنة الموالية القي القبض على محميين للفرنسيين بأمر السلطان، فتدخل النائب الفرنسي وطالب بإقالة عامل الدار البيضاء وتسريح المتهمين، وهدد بالحرب، فما كان من النائب، إلا أن أمر القائد باطلاق السجينين، وكتب يخبر السلطان بما فعل، الوثائق، 4، 216.

- في 10 شوال 1895/1312 كتب القائد أحمد بن العربي المديوني للسلطان يخبره باستناع متهمين محميين من أداء سخرة المكلفين بفصال قضيتهما، لأن المدعى متعلق بالانجليز والمدعى عليه متعلق بالطليان والنتيجة أن القائد دفع السخرة من جيبه، وثائق الخزنة الملكية، 401/12.

الى السلطان من ضيق الحال على القبيلة، ويعددون أسباب الأزمة التي نلخصها فيما يلي

- أسباب طبيعية : أرضهم ساحلية ونتاجها قليل، والجراد أكل انتاج سنة 1309.
- أسباب تتعلق بالأجنبي وهي الأهم ديون التجار.
- مجاورة الدار البيضاء وهجرة معظم سكان القبيلة الى المدينة، وما تبقي أغلبهم فقراء، ثم المحميون والمخالطون. تقول الرسالة «وكيف سيدي ما يزيد على ستمائة كانون ساكنة فيها، وفي البادية أقل من ذلك، وفيهم الفقراء، وزيادة أهل المخالطة وحماية الأجناس واجتمع المصائب والأمر لله»⁵⁹.

بعثت هذه الرسالة للسلطان مولاي الحسن يطلب فيها أصحابها أن يساهم سكان المدينة من القبيلة مع إخوانهم الباقين في البادية في واجبات المخزن. (لأن الكلف أضرب بهم). ولأن القائد عبد الرحمان بركاش اعترض على مطالب الأمناء وأشياخ القبيلة «ولا يقع الكلام واللجاج والخصام الا من الولات (كذا) الذين يترددون بها (البيضاء) ولا معرفة لهم بالأحوال ويزعمون أنها كالمدن الذين سكناهم من الأخلاط»⁶⁰.

لاحظ كيف، أصبحت حالة قبيلة كان من الممكن أن تكون غنية، لأنها مجاورة لسوق كبير، حيث تتسع المعاملات. ولكن نظرا لوجود الأجنبي وما ينتج عن العلاقة معه من ديون، وحماية ومخالطة وهجرة، لم يبق بالقبيلة إلا الفقراء. يتحملون التكاليف المخزنية ؛ ولذلك حق لكاتبها أن يقولوا «واجتمعت المصائب».

وغني عن البيان، ان هذا مثال واضح عن أثر التواجد الأجنبي بالمدينة وما نتج عنه من تصادم اقتصاد ذي كفاف باقتصاد قوى تلعب فيه النقود دورا مهيمنًا. فإذا أظفنا الى ذلك المضاربة، التي لجأ إليها التجار الأجانب، ورهن املاك الفلاحين، وقرضهم

59- الرسالة مؤرخة ب 13 ربيع الثاني 1310 وثائق الخزنة الملكية مح 602، أشار ميج الى أن سكان المدينة من قبيلة مديونة كان عددهم يبلغ 3/2 سكان المدينة المغاربة سنة 1892، J.L. Miège, T.IV P 373 نفس الرسالة. لقد أدى الخلاف بين بركاش وقائد مديونة وأشياخها الى ادخال الدار البيضاء ضمن قيادة قائد مديونة أحمد بن العربي المديوني سنة 1312 انظر J.L.Miège, OP- CIT.P 373 Note 3 - وقد حاول مؤلفا «الأوروبيون بالدار البيضاء خلال القرن 19» أن يرجعوا سبب هذا التبديل، الى تدخل القناصل للحفاظ على الأمن والواقع غير ذلك، بل يوجد في الوثيقة أعلاه، التي توضح سبب الخلاف وان حدث تدخل القناصل، فذلك ليس بغريب، لأن الأجانب درجوا على أن يحشروا أنفسهم في كل شيء، حتى يظهروا مدى نفوذهم، ويكسبوا المزيد. واضح أن تولية قائد قبيلة على المدينة، أفيد لهم من بقاء قائد هو في الحقيقة أمين كان على علم بالأمور.

- Hugues et Miège , Les Européens, P 105

- والجدير بالذكر أن هذه الحالة ليست خاصة بمديونة والدار البيضاء فقد كتب السلطان سيدي محمد الى الحاج محمد بن سعيد عامل سلا يأمره بأن يسير سكان المدينة من السهول مع قائدهم على العادة «فان قائد السهول طلب التصرف على سكان سلا منهم فأجبرهم على العادة التي كانوا عليها مع من قبله» 15 محرم 1282 وثائق خزنة الحاج العربي بن سعيد سلا

ديونا بالربى على المحاصيل، حتى إذا عجزوا عن الدفع فوتوا أملاكهم الى التجار الأجانب⁶¹. تبين لنا مدى النتائج التي انتهى إليها التغلغل الأجنبي بالدار البيضاء ونواحيها.

والواقع أن السلطان، كثيرا ما حذر عماله وقضاته من تفويت الأراضي للأجانب وأمرهم بالحذر ومنع عدول البادية من الشهادة في البيوع والمخالطة التي يكون أحد أطرافها أجنبي أو محمي. نفهم ذلك من رسالة بعثها مولاي الحسن، لقائد الدار البيضاء عبد الله حصار «فقد بلغنا - تقول الرسالة - ان بلاد السواحل الحوزية كلها أو جلها ملكها أهلها للنصارى واليهود الذين في حمايتهم، بالبيع أو الرهن، بأن يذهبوا إليهم برسومها، ويطلبون منهم دينا أو بيع قوت أو شبه ذلك، فيعطونهم ما طلبوه، ويحوزون الرسوم، ولا يبق لأهلها فيها الا الاستغلال من تحت أهل الحمايات، وهذا أمر إن لم يتدارك، بالقرب اتسع الخرق فيه على الراقع، ولا يكون هذا، إلا مع تجار المراسي الحوزية لقربهم منهم. وعليه فاستفهم تجار بلدك، عما دفعوه لأرباب هذه البلاد». ⁶²

لم يقف أمر الحماية والمخالطة وعواقبهما عند حد، ويبدو أن أمرهما أصبح لا يطاق في منطقة الدار البيضاء. لذلك كتب مولاي الحسن رسالة غاضبة لنائبه محمد الطريس⁶³، يتهم فيها تجار الدار البيضاء بالخروج عن القوانين، في منح الحمايات، وتكثير المخالطات، حتى صار من لا تجارة له، يتعاطى هو أيضا لمنح الحماية، وجعلها مصدرا للتمول. ومنهم من أصبح يحمي حتى الأشياء رغم أن الشروط تمنع ذلك⁶⁴. وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل إن المحمي أو السمسار، أصبحت تنحاش لخيمته العشرون خيمة فأكثر، وإذا طالب العامل بالواجبات المخزنية، يتعصب التجار والمحميون، ويتعرضون للعمال، ومن حاول تنفيذ أوامر المخزن يدعى عليه بالباطل. «ومن جملة القبائل التي وقع فيها هذا الخرق - تقول الرسالة - وتفاحش أمره قبيلة مديونة فقد كادت أن تكون كلها سماسرة ومخالطين»⁶⁵.

61- كانت الفائدة تصل أحيانا الى 500% - P 32 Weisgerber, au Seuil

62- مكرو فيلم الخزنة العامة رقم 23 الرسالة بدون تاريخ لكن عبد الله حصار تولى قيادة الدار البيضاء سنة 293 بمناصفة زيارة مولاي الحسن لها. أنظر رسالة السلطان لسكان المدينة في موضوع التولية 2 ربيع الثاني 293

نفس المصدر ص 58، ناصري، استقصا 9، 150

63- عن محمد الطريس العز والصولة 1-388

64- الرسالة مؤرخة ب 24 شوال 1893/1311 تطوان 26/20 - نسخة مصورة -

65- نفس الرسالة.

وتذكر الرسالة أن عدد السماسرة بالقبيلة بلغ 62 سمساراً، والمخالطين 202 والخيام المنحاشة الممتنعة عن أداء الواجبات المخزنية 1116 خيمة. «منحاشة كلها لأولئك السماسرة والمخالطين».

وفي الأخير يأمر السلطان نائبه برفع القضية لنواب الدول الأجنبية ليلزموا التجار بالوقوف عند الشروط. وبين له بأن المخزن، بصدد إجراء الأحكام على الخيام المنحاشين لهم المتقاعدين عن أداء الحقوق، «ومن تعرض منهم عليهم وعمته الصفقة تقول الرسالة فمصيبته على نفسه».

3- التضيق على السكان في حياتهم اليومية

لم يسلم سكان الدار البيضاء، من أثر الحماية والمخالطة، في التضيق عليهم حتى في قوتهم اليومي أو في حياتهم الخاصة. ولسنا بصدد التعرض لتدخل التجار والقناصل في الحياة الإدارية والشؤون البلدية فهذا أمر تحدث عنه كثير من المراجع⁶⁶. ولكننا نريد أن نميط اللثام عن تأثير لم تنتبه إليه الدراسات السابقة، وهو موقف الرأسماليين الأوروبيين فيما يخص استغلال نفوذهم للتلاعب بالأسعار وتعطيل بعض الحرف بهدف كسب الأرباح على حساب السكان الكادحين بالمدينة.

ومعلوم أن مراقبة الأسواق والحرف، هي مهمة يقوم بها المحتسب في النظام الإداري المغربي⁶⁷، الذي من اختصاصه مراقبة الأسعار، وزجر التجار المتلاعبين بها. لكن محتسب الدار البيضاء محمد الصنهاجي، لم يتمكن سنة 1301 من فعل أي شيء ضد التجار الأجانب، الذين استغلوا مناسبة شهر رمضان وحاولوا رفع أسعار اللحم عن طريق الامتناع من الذبح.

ونفهم هذا الواقع من رسالة بعثها المحتسب المذكور، يشتكي فيها من تكاثر الحماية والمخالطة بين أصحاب الحناطي، «حتى صاروا - تقول الرسالة - يتصرفون كيف شاؤوا بمقتضى نظرهم. وإن أردنا زجرهم عن ذلك ورجوعهم الى الطريق، تعلقوا بحمايتهم. ويريدون الرمي بمحض الباطل علينا. ولا ينزجرون ولا يرجعون عن ذلك إلا إذا قضاوا مئاريهم»⁶⁸.

J.L.Miège. Le Maroc et l'Europe T.P.

-66

وكذلك محمد الأمين البزاز المجلس الصحي الدولي بطنجة «كلية الآداب بالرباط 1981.

-67 ابن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة 71-61

-68 الرسالة مؤرخة ب 18 رمضان 1301، وثائق الخزنة الملكية محفوظة 23 (نسخة مصورة).

وعن كيفية استغلال التجار للمناسبة، لرفع الأسعار تقول الرسالة :
«والسبب هو أن بعض المحمين كانت له غنم في البلد الملزوم وامتنع من الذبح،
وصار يطلب زيادة كثيرة، ووقعت لي معه سيدي مشقة كبيرة، وصارت الناس
نشتكي من ذلك وخصوصا في هذا الشهر المبارك رمضان لاحتياج الناس لذلك غاية
الاحتياج».

وفي نهاية الرسالة يقترح المحتسب حلا للأزمة- أن يأمر السلطان أمناء المدينة
بتسليمه 500 ريال ليقوم هو وأعوانه بجميع الحنطة ولا يتعرض للمحممين حتى لا يحمل
المخزن أية مسؤولية⁶⁹.

وبعد، فهذا مثال آخر من بين العديد من الأمثلة ؛ عن مدى تغلغل التأثير
الأجنبي ليصل الى قوت السكان اليومي، وفي هذا الوقت المبكر من تاريخ هذه المدينة.
فالتجار الأجانب لم يكتفوا باحتكار تجارة المدينة بل تعدوا ذلك، لاستغلال
نفوذهم وقوتهم المالية في الربح الغير المشروع، على حساب الفقراء. وليخضعوا حرفة
بسيطة تتعلق بالقوت اليومي للاحتكار؛ ويستغلون زيادة الطلب على اللحم في شهر
مقدس، ليحاولوا فرض الأسعار التي يريدون، أو يعطلوا الحنطة كلها. وهذا عمل
لا يشرف تلك الجالية التي يحاول البعض أن يعزو لها كل تطور عرفتة الدارالبیضاء،
متناسين تضحية الآلاف من ابنائها بكدهم اليومي وصبرهم على الكفاف. في حين أن
التجار الأجانب وأنصارهم، استطاعوا في ظرف وجيز أن يتمولوا ويستغنوا بشكل
كبير⁷⁰.

على أن الذي ينبغي معرفته هو أن أولئك التجار، لم يفعلوا ما فعلوه إلا لأنهم
كانوا من الملاكين الكبار لقطعان الماشية بالشاوية⁷¹. ويليق بنا أن ننبه كذلك الى أثر
امتلاك التجار الأوروبيين للماشية الكثيرة وما كان له من عواقب على المغاربة من سكان
المدينة على الأقل.

وتوضح هذه النقطة رسالة بعثها نقيب الشرفاء بالدارالبیضاء محمد بن الطاهر
الأمrani لمولاي الحسن⁷²، يشتكي له مما يعانيه من شدائد وأمور «لا يحسن افشاؤها»،

69- وحتى لا يتعرض المحتسب نفسه لنقمة الأجانب، فقد عزل محتسب الجديدة، نظرا لسجنه لمحمى فرنسي.

أنظر كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة، ك 2720، ص 41

مثال نيومان الألماني يوضح ما ذهبنا إليه G. Ayache Etudes op. p. 255-261

في سنة 1870 كانت الجالية البريطانية وحدها تملك 300 30 رأس من الأغنام A.Adam, ESSAI, T.I.P.26
وقبل ذلك كان ستة تجار فرنسيين بالمدينة يملكون 16 000 رأس من الماشية في قبيلة أولاد حريز وحدها
سنة 1867.

أنظر G.Ayache. Etudes .P. 108

72- رسالة مؤرخة ب 12 صفر 1311 وخ م محفظة 610

«منها تقول الرسالة - مجاورة أعداء الدين، الذين يسكنون بجوارها (الدار البيضاء) ولهم بلاد وحرث ومواشيهم كثيرة وذلك إبل وبقر وغنم وخنزير، وهو أكثر المواشي إذابة»⁷³

ويقول بأنه كان قد طلب من السلطان أن يمنح له هذه الأرض القريبة من المدينة بدل أخرى كانت بعيدة عنها. لكنه وقع «فيما هو أشد من البعد وهو سرح بهائم الروم في زرع - يقول النقيب - وجسارة رعائهم» ولذلك يطلب من السلطان أن يعيد له البلاد الأولى ويريد من الثانية «لمجاورة الروم».

هكذا يصل التضييق الأجنبي بالدار البيضاء على أهلها الى هذه المستويات التي تثير المشاعر التضييق في البناء، والسكنى الجميلة، والسيطرة الاقتصادية، والنفوذ السياسي، وإذابة المشاعر عن طريق التدخل في الحياة اليومية، وإذابة الحرث بالخنزير، وجسارة المخالطين والرعاة، التي أصابت نقيب الأشراف نفسه فأحرى من دونه. فإذا أضفنا كل هذا الى ما نشأ عن ادخال الخمر واشاعة بيعه للمغاربة من آفات اجتماعية أقلها القتل حسب وثائق تتوفر عليها فهل من الغريب، في هذا الجو المتميز بالتحدي الأجنبي، الذي سارت فيه تلك الجالية الأجنبية خلال القرن 19، هل يكون من المستغرب، ان يكون لتصرفاتها هذه ردود فعل تصل أحيانا الى حد القتل؟ وهذا ما تعرض له فعلا، المغامر الألماني التاجر فرانز نيومان، من طرف ثلاثة مغاربة سنة 1894.

إن الحقيقة، هي أن المغاربة كانوا لا يستغربون مما حدث. ولهذا نجد أعضاء مجلس الأعيان، الذي جمعه مولاي عبد العزيز سنة 1905 بمناسبة المطالب التي قدمها السفير الفرنسي سان روني تايندي، والتي تهدف الى إدخال «اصلاحات»⁷⁴ تريد فرنسا من ورائها السيطرة على البلاد، يشيرون الى حقيقة ما يريده السفير الفرنسي بقولهم

«وأما التلغراف البحري في الكوشطات فلا يتيسر أيضا في هذا الوقت. وفي وقت آخر يجعله السلطان نصره الله يرجع مدخوله له لا للأجانب، وإذا استنشق سيدنا منهم أنهم يحدثونه غلبة بالمراسي فليتبادر اليه سيدنا حتى لا يكون مدخوله لغيره وحتى

73- أثارت تربية الخنزير بالمغرب قضايا كثيرة بين الأوروبيين والمغاربة الذين كانوا يعارضون ذلك. وقد منع المخزن تربية الخنزير، وأعطى للتجار مهلة في بيعه أو اخراجه من السواحل، ومنهم من تحايل فاخذ يربي الخنزير الأسود، بحجة أنه شبيه بالحلوف البري، وعلى كل حال لم يطبق الأجانب أوامر المخزن وبقي الخنزير يرعى بالمدينة وضواحيها، بصرف النظر عن مشاعر المسلمين. وعن إذايته لهم (الرسالة أعلاه).
- رسالة هامة في الموضوع من النائب محمد بركاش الى القائد أحمد الخضر السلاوي مؤرخة بـ 22 هجة الحرام 1284/2 أبريل 1868 يفهم منها أن تربية الخنزير بدأت منذ 1280، حينما أمر المخزن التجار باخراجه، ولما ظهر من جديد في 1284 كتب النائب للقائد المذكور بالقانون الذي جعل، لانهاء وجوده بالمغرب.
الرسالة، ضمن كناش اتفاقيات، «نسخة مصورة خاصة، ومع ذلك، فهذا هو النائب الطريس وفي سنة 1907/1325 يخبر وزير الخارجية ابن سليمان بأن قنصل الفرنسيين يريد إخراج «خمسائة من الخنزير» من الدار البيضاء ويقترح السماح له، وتعشيرها وقياسها على الماء الفاسد.
أنظر في كناش الخزنة العامة مخطوط، ك 2720 ص 390.

Saint René Taillandier. Les Origines du Maroc Français

Récit d'une mission (1901 - 1906) Paris Plon. 1930.

-74

لا يحلوا بالمراسي حلولا طبيعيا فإن دار البيضاء (كذا) لما حلوها من قديم صارت كأنها من بلادهم في جميع شؤونها. ونزعت منها هبة الاسلام، وأنوار الاسلام. فلا يسكن بها قلب نفر خاشع متعلق بالاله»⁷⁵!

وبعد، فهل لي أن أضيف بأن ما حدث سنة 1907 من ردود فعل سكان الدار البيضاء، لم يكن أمرا وليد لحظته، أو نتيجة لصفير قاطرة مسحورة⁷⁶!

75- تعليقات على محادثات مجلس الأعيان، م خ م رقم 5502.
76- انظر عن حادثة الدار البيضاء، سنة 1907، علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، (1894-1910)، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994.

مجلس الأعيان ومشروع "الإصلاحات"

الفرنسية بالمغرب سنة 1905*

في بداية 1905، عرف المغرب ميلاد أول مجلس للأعيان، يمثل بعض المدن والقبائل، لعب دورا كبيرا في مناقشة مشروع لإصلاحات حاولت فرنسا فرضها على المغرب، وفي رفض ذلك المشروع الذي تبين للمغاربة أن الهدف منه هو فرض نوع من الحماية على المغرب. والملاحظ أن المؤلفات التي أرخت للفترة سكنت عن تحديد أصول وأهمية هذا المجلس وبالتالي نتائج أعماله.

وان أشارت إليه بعض الكتابات الكولونيالية، فإنها لمحت الى سلبياته، متهمة المخزن بأنه هو الذي خلقه كذريعة لرفض الإصلاح¹ وانه تكون من أشخاص لامتؤولية لهم²، ولا اطلاع لهم. أما المؤلفات المغربية فكان سكوتها يكاد يكون مطبقا باستثناء محمد بن الحسن الحجوي³، الذي اهتم هو الآخر بسلبيات اجتماع ذلك المجلس موضحا بأن أعضاءه اطلعوا على أمور اساءتهم وفكروا منذ ذلك الحين في نوع من التغيير.

في حين أن بعض الكتابات المعاصرة لنا اعتبرت المجلس نواة لبرلمان عرفه المغرب مع مطلع القرن العشرين⁴، ولم ير فيه آخرون إلا متكأ للحكم يتظاهر بالرجوع إليه عند الصعاب⁵.

وفي تدخلنا هذا سنحاول التعرف على الظروف والخلفيات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والفكرية التي ظهر فيها المجلس، وكيفية تكوينه، ومدى مساهمته

موضوع مساهمة المؤلف في ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، نشر كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1983

S. Rentré Taillandier, Les origines du Maroc Français, 1901---1906, Paris 1930. p. 238.

Ibid p. 245

محمد بن الحسن الحجوي، الرحلة الوجدية، مخطوط الخزانة العامة رقم ح 123 ص 81-80.

علال الفاسي، حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب رقم 6.

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 94.

عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي في المغرب، من 1908-1977، ط 1، 1978 ص 110-111

عبد الحفي حسن العمراني، الشورى في المغرب، ط 1 1976 ص 53.

في مناقشة المقترحات الفرنسية، والنتائج التي تمخضت عن مشاركة أعضائه للمخزن في مناقشة المطالب الفرنسية. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على وثائق ومخطوطات لم تنشر من قبل ضمنها أجوبة وفد مكناس في المجلس المذكور على مقترحات السفير الفرنسي.

I- الظروف التي اقترح فيها المشروع الفرنسي

الوضع الداخلي

كانت الحكومة المغربية تعيش وضعية سيئة للغاية على كل المستويات. فعلى المستوى السياسي والاجتماعي أدت انتفاضة بوحمارة وفشل المخزن في القضاء عليها إلى أزمة اجتماعية وسياسية كانت لها انعكاسات في المغرب كله، وعواقب بعيدة الأثر في تاريخ المغرب المعاصر⁶.

وعلى المستوى الاقتصادي والمالي، فقد نتج عن الإصلاح الجبائي لسنة 1901 ضعف في مداخيل بيت المال سرعان ما تحول إلى ضائقة مالية نتيجة المصاريف التي تكبدها المخزن في محاولته القضاء على انتفاضة بوحمارة، وخاصة نتيجة لتعطل سير الترتيب الجديد ورفض بعض القواد جمع الجبايات وارسالها لبيت المال بهدف افشال الترتيب⁷. ورغم لجوء المخزن للاقتراض من الخارج، فإن القروض الثلاثة التي تسلمها من اسبانيا وانجلترا وفرنسا تبخرت بسرعة⁸. وأصبح من المستعجل البحث عن معونة أجنبية أخرى، ولهذا فاتح المخزن بعض المؤسسات المالية في إنجلترا وألمانيا، ولكنه اضطر إلى قبول الاقتراض من المؤسسات المالية الفرنسية بعد أن نجحت وزارة الخارجية الفرنسية في ابعاد المنافسة البريطانية بتواطؤ مع وزارة الخارجية البريطانية⁹.

أما على المستوى الدولي، فقد قطعت فرنسا شوطا بعيدا في سياستها الرامية للانفراد بالمغرب وكسب اعتراف الدول الأخرى لها بالوضعية الخاصة فيه. وبعد أن تمكنت من التفاهم مع إيطاليا سنة 1902 حققت دبلوماسية دلكاسي خطوة كبيرة بعقد

-6- عن انتفاضة بوحمارة وعواقبها انظر محمد بن الحسن الحجوي، المصدر المذكور وكناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة مخطوط الخزنة العامة، ك 2720 ك 2721.

-7- cf. E. Michaux bellaire, Les impôts marocains Ar. Mar. VI 1904 p. 77-98.

-8- P. Guillen. Les emprunts marocains, 1902-1904, Paris, éd. Richelin

F. Charles Roux et J. Caille, Missions diplomatiques Françaises à Fès, Paris, 1955 p. 117.

Guillen. Op. Cit. p. 118-120

- Compte de Saint Aulaire, Confessions d'un vieux diplomate, Paris, 1953, p. 87.

اتفاق 8 أبريل 1904¹⁰ ، الذي تنازلت بمقتضاه بريطانيا عن المغرب للنفوذ الفرنسي، واعترفت لفرنسا بالمصلحة الخاصة وبإمكانية تقديم مساعدتها له للقيام بإصلاحات في ميادين الإدارة والاقتصاد والجيش، وهي الميادين التي عن طريق التغلغل فيها يمكن بسهولة الاستحواذ عليه. وسنرى أن هذه الميادين هي التي حاول المشروع الفرنسي طرحها سنة 1905.

لكن الاتفاق الودي كانت له نتائج أخرى، فمنذ اعلانه، اعتقد الفرنسيون أن المغرب أصبح من نصيبهم، فازداد توافدهم¹¹ وكانت أغلبية المتوافدين من الطبقات الدنيا والمغامرين ورجال الأعمال. وكل هذه العناصر كانت سيئة السيرة، وعلاقتها مع المغاربة غير مرضية¹²

أما رد فعل المغاربة فقد كان غاضبا وقد ظهر ذلك في علاقة الشعب مع الفرنسيين¹³ وتحديث التقارير الأجنبية عن قلق المخزن وهيجان الشعب لانتشار أخبار بيع المغرب لفرنسا واتفاق القبائل المجاورة لتطوان على مواجهة أي تدخل أجنبي بالقوة¹⁴

وقد بدأ التحرك الفرنسي على كل المستويات يضغط على المغرب، فهناك التهيء الدبلوماسي واستعداد النائب الفرنسي بطنجة للذهاب في سفارة لفاس، للحصول على موافقة السلطان على مشروع لإصلاح، كان الهدف من ورائه فرض السيطرة الفرنسية على المغرب. وهناك الضغط العسكري حيث أقدمت حكومة الجزائر العامة على احتلال عين بني مطهر (بركنت)¹⁵. واقترحت بعض التقارير الفرنسية احتلال الرباط¹⁶ بهدف جعل المخزن يرضخ للأمر الواقع.

لكن الذي حصل هو أن موقف المغاربة اتخذ اتجاهها مضادا للمطامع الفرنسية. حيث بدأ السلطان مولاي عبد العزيز يهيء ردا في مستوى خطورة الظروف. ويظهر أن

10- نص الاتفاق الودي انظره في A. Tardieu, La Conférence d'Algésiras, Paris 1909, p. 479-80 وعن العلاقات المغربية الفرنسية بعد الاتفاق المذكور انظر

H.A. Moulin, La question marocaine d'Après les documents du livre jaune, Paris, 1906, p. 56-59.

E. Hugues et J.L. Miegé, Les européens à Casablanca au XIXème siècle, (1856-1906). p. 1945. p.33.

12- تقرير سري عن وضعية النفوذ الفرنسي بالمغرب في بداية 1905 (نسخة مصورة)

A.G.P. 3H, 15 Janvier 1905

نفسه

Guillen, L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, Paris, 1967, p. 768. N.3

14- ويمكن إيجاد تفسير لأحداث ضواحي طنجة وخاصة عملية اختطاف الإنجليز ليلة 18 ماي 1904 في هذا الجو المتوتر الناتج عن اتفاق 8 أبريل 1904.

Cf. compte S.Aulaire confessions, p. 102-3

احتلت عين بني مطهر في يونيو سنة 1904. Charles Roux et J. Caillé. Op. Cit. p. 141.

الفرنسيين عرفوا ذلك، فبدأت البعثة الفرنسية تفكر في إحداث تغيير داخل المخزن باحلال وزير الخارجية في الصدارة العظمى¹⁷

وركزت فرنسا على وسيلة أخرى، وهي دبلوماسية المال، فاستغلت الاتفاق الفرنسي الانجليزي لتنفرد بالمغرب، وتفرض عليه في النهاية اقتراضا بشروط كلها لفائدة التدخل الفرنسي¹⁸ وهكذا مهدت الخارجية الفرنسية لطرح مشروعها على المخزن بالسعي لتسهيل عقد اتفاقية قرض كبير مع المخزن بمبلغ 62.5 مليون فرنك بفائدة 5%¹⁹ تستخلص في مدة 36 سنة بواسطة أخذ 60% من عائدات الجمارك يوميا لمصلحة المقرضين الذين لم يدفعوا في الحقيقة إلا 48.5 مليون فرنك²⁰. ورغم قبول السلطان شروط هذا الاقتراض لمواجهة أزمة مالية ونقدية لاتزيد إلا استفحالا فإنه قرر بعث رسائل احتجاج²¹ لكل الدول الممثلة بطنجة بما فيها فرنسا وانجلترا ضد الاتفاق الودي. لكن تدخل البعثة الفرنسية جعل المخزن يؤخر الفكرة، حتى يستمع لما يطرحه السفير الفرنسي سان روني طابندي، الذي أعلن عن سفره من طنجة لفاس ليقدم للمخزن مشاريع «إصلاحات مبنية على تعاون وثيق»²² بين البلدين.

وفي حقيقة الأمر ليقترح على السلطان تنازلا حقيقيا لصالح حماية فرنسية على المغرب ظن دلكاسي أن الوقت أصبح مناسباً لفرضها²³.

II- موقف الرأي العام المغربي من مشروع السفارة الفرنسية ودور السلطان :

قبل السلطان مبدأ الاستماع للسفير والتفاوض معه مضطرا، لأن قبوله حصل بعد توتر في العلاقات المغربية الفرنسية، نتيجة لعدة اجراءات اتخذها السلطان كرد فعل على الاتفاق الودي والضغط الفرنسي منها

16- أشار التقرير المذكور هامش (12) الى ضرورة القيام بإجراءات عملية لموازاة العمل الدبلوماسي كاحتلال بعض المدن، كطنجة وخاصة الرباط - سلا «لأنها إحدى العواصم الثلاث ونقطة مرور بين فاس وسراش ولأن ذلك سيؤدي الى عزل منطقة مضطربة ومدينة من أكثر المدن تعصبا ومحاطة بقبائل تعد من أكثر القبائل جسارة وجراً (زعير - زمور).

17- نفس التقرير.

18- عن الضغوط الفرنسية على المؤسسات المالية وتدخل الحكومة الفرنسية لدى الحكومات الأخرى لافساح المجال لها وحدها انظر: P. guillen, Les emprunts. 110-122. S. Aulair confessions, Op. Cit. p. 87.

النص العربي لعقد اقتراض 1904 موجود في

«كناش الاتفاقيات» نسخة مصورة ص 161-178.

عبد الرحمان بن زيدان «العلائق السياسية للدولة العلوية» مخطوط الخزنة الملكية، ص 48 وما بعدها.
عن عواقب الاقتراض وتردد السلطان في الموافقة عليه «واحساسا منه بخطورة العملية فان عبد العزيز قاوم الي آخر لحظة ولم يعط موافقته النهائية إلا أمام ضغط قوي مارسه عليه أغلبية الوزراء».

P guillen Les emprunts, p. 145-6. S. Aulair. confessions, p. 101.

S.R. Taillandier, les origines.... Op. Cit. p. 147 et S. Aulair, Confessions, p. 95

S.R. Taillandier, Op. Cit. p. 235.

C.A. Julien, Le Maroc Face aux impérialismes, Paris, 1978. p 64.

قرار بتجميد كل العاملين الأجانب داخل المخزن وخاصة البعثة العسكرية الفرنسية²⁴، الأمر الذي اعتبر إهانة للمفوضية الفرنسية بطنجة لأنها كانت تعد العدة لاقناع المخزن بالتعاون مع فرنسا.

قرار بتأخير محمد الطريس وتقديم عبد السلام التازي في دار النيابة، وبإبعاد الجباص وزير الحربية للجنوب، وتأخير وزير الخارجية، ثم إرسال المقرري لجلب مدرين أتراك²⁵.

لكن مناورة طابندي ؛ الذي هدد باستخدام القوة واستدعى علينا جميع الفرنسيين للانسحاب من فاس في حين أصدر تعليماته السرية بالبقاء، نجحت في جعل المخزن يتراجع عن قراراته السابقة ريثما يستمع للسفير الفرنسي²⁶.

وفي الواقع كان هذا التراجع تكتيكيا، من طرف المغاربة الذين شرعوا في تهيهء كل الأسباب لإفشال الضغوط الفرنسية. فما هي الوسائل التي التجأ إليها السلطان، وما هي الظروف التي دفعته لذلك؟ بإجابتنا على هذه التساؤلات سنلاحظ بروز مواقف وطنية نابعة من فكر مشترك أحس بالخطر المحدق، وعمل على إيقافه مهما كان الثمن.

وقد تولد عن هذه الحركة العامة ظهور فكرة مجلس الأعيان، التي ترجمت للواقع باستدعاء حوالي 40 من أعيان المدن والقبائل، والعلماء والقضاة الذين كونوا ما يشبه البرلمان، استعانت به الحكومة المغربية لمواجهة الاقتراحات الفرنسية ومناقشتها. وسنعود للكلام على هذا المجلس، بعد توضيح الموقف الفكري للأوساط الوطنية الواعية سواء بفاس، حيث يوجد العلماء أو في خارج فاس.

موقف العلماء

على أن دراستنا لموقف هذه الأوساط التي كثيرا ما توصف بالنخبة لا ينبغي أن يجعلنا ننسى أن الشعب المغربي في القرية والقبيلة والمدينة، كان في هذا الظرف يعيش فترة توتر وتحفز لمواجهة الأطماع الأجنبية، المتزايدة كل يوم تلك الأطماع التي

-24 H. Moulin, la question marocaine 1906 Op. Cit. p. 68-9

-25 P guillen, L'Allemagne et le Maroc, p. 826.

- وقد اعتبرت هذه الاجراءات نوعا، من «الانطواء والرجوع للوراء وسياسة لم يعهد مثلها منذ وفاة مولاي

الحسن» A.E.B. AF 12, Op. Cit, Tanger 18-25-12. 1904 in guillen. O.C. p. 826

وعن تقديم التازي وتأخير الحاج محمد الطريسي انظر، الدكتور عبد الهادي التازي «رسائل مخزنية» القسم الأول، الرباط بدون تاريخ ص 71.

-26 عن رد الفعل الفرنسي انظر H. Moulin. p. 69

تراكمت عواقبها حتى أصبحت لاتطاق، وكان منتظرا أن تخلق انفجارا من ردود الفعل الوطنية تجاه التدخل الأوروبي المتزايد²⁷.

وهكذا، فعندما انتشرت أخبار ورود سفارة فرنسية لفاس، بهدف الحصول على موافقة مولاي عبد العزيز على مطالب فرنسية، انتشرت حركة عامة من ردود الفعل الوطنية المضادة للأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة. (بعد أن تمكنوا من عقد اتفاقية اقتراض كبير مع المخزن وبعد أن حصلوا قبلها على تنازل الانجليز لهم عن المغرب).

وقد تزعم العلماء هذه الحركة، حيث عقدت عدة اجتماعات بفاس، على اثرها، ذهب وقد يمثلهم لمقابلة مولاي عبد العزيز²⁸. وعرض عليه ما توصل إليه العلماء، من تحليل للحالة التي توجد عليها البلاد في مواجهة المطامع الأجنبية. وسلموه فتوى اتفقوا عليها مما جاء فيها²⁹ «إتنا نتألم عندما نسمع بأننا في انحطاط، ومشهد حالنا يحزننا، لكن لكل أمر سبب، وقد تساءلنا عن أصل مصائبنا. فظهر لنا بأن الأجانب هم السبب الأصلي في آلامنا، وهم السبب في انحطاطنا، وتفرقتنا وصراعاتنا وخرابنا.

كما جاء في هذه الفتوى «في أي شيء نفعنا هؤلاء الأجانب؟، وما هي العلوم الجديدة التي علموها لنا، وماهي الفائدة التي استفدناها منهم، لقد صرفنا عليهم ثرواتنا، وقد خدعونا ونشروا بيننا الفساد». (إشارة إلى الأجانب العاملين لدى المخزن).

وأشار العلماء الى أن القروض التي اقترضها المغرب، قد صرفها على الأجانب، في الوقت الذي يستطيع أن يستغني عنهم. وطلبوا من السلطان أن يولي رأيهم مزيدا من العناية والاهتمام.

ان هذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة ؛ فهي تطلعنا على الحالة النفسية والجو الفكري، الذي كان يسود جانبا كبيرا من الرأي العام يتزعمه العلماء. ونلاحظ من هذه الفتوى تحليلا صحيحا لعلاقة المغاربة مع الأجانب، تلك العلاقة التي كان المغاربة فيها هم الضحية. كما تنبه العلماء الى حقيقة المطامع الاستعمارية ؛ التي كانت تهدف إلى

27- لقد كان التوتر شديدا في نواحي طنجة وتطوان، حيث تعاهدت قبائل المنطقة علي حمل السلاح لمواجهة أي تدخل استعماري P guillen, l'Allemagne وكذا في الرباط وسلا حيث اختطف السهول المعمر الانجليزي Mr Lee بالرباط، ونشب قتال بالعرائش، كما اعترض بنو عروس على مرور ماك لين الى طنجة برا، S.R.T Op. Cit. p. 207-8

وعن اثر استقرار الأجانب بالمغرب انظر «اثر استقرار الأجانب بالدار البيضاء خلال القرن XIX» أعلاه. A. LAROU, Les origines sociales et culturelles du Nationalisme marocain 1830-1912, Paris, 1977, -28 p. 376.

A.M. 1905, T.III, p. 141-143 -29

بقاء المغاربة متخلفين جاهلين حتى يسهل استغلالهم، ولذلك فإن الأجانب لم يقترحوا على المغاربة تعلم علوم تنفعهم أو بناء مدارس تعلم أبناءهم³⁰.

وتشير بعض الدراسات الى أن العلماء قدموا مطالب مستعجلة، بإبعاد البعثات العسكرية والغاء السفارة الفرنسية المقبلة، وإبعاد وزيرين مبالغين للتعاون مع فرنسا³¹ وقطع العلاقات معها.

ويظهر من الواجب قبل كل شيء أن نتساءل عن المؤثرات التي دفعت العلماء الى اتخاذ هذه المواقف³². ودون أن نبحت في مؤثرات خارجية قد تكون أثرت في بعض العلماء الذين زاروا المشرق³³ ومع أخذنا بعين الاعتبار الجو الفكري الإصلاحى الذي كان يغمر العالم العربي والدولة العثمانية، وخاصة نشاط صاحب «جريدة المنار». مع كل ذلك علينا أن نولي اهتماما بالغاً للجو السياسى والوطني، الذي كان يعم المغرب، نتيجة للصراع الطويل مع نفوذ الأجانب، على مستوى المدينة والقرية والقبيلة حيث كان التجار والرعايا الأجانب، معتمدين على امتيازات الحماية وشروط المخالطة، يتصرفون كأسياد دون اعتبار للعمال والقواد والقضاة والأمناء والمحتسبين³⁴ أما المخزن المركزي فقد كان يعيش يومياً مع المطالب الجائرة للمندوبين والقناصل، تلك المطالب، التي كانت تصل الى حد عزل موظفين، ومعاقتهم، لأنهم تجرأوا على معارضة ارادة الأجنبي. والمطالبة بتأدية غرامات وتعويضات عن حوادث مختلفة ولا أساس لها. في هذا الجو، الذي ختم بالصفقة الانجليزية الفرنسية في 8 أبريل 1904، واقتراض 12 يونيو 1904، وحيث بدأت فرنسا تنهياً لاقتناص الفرصة التي سنحت لها، لفرض شروطها على المغاربة، لم يعدم المغرب رجالاً، كانوا يتحرقون، لاصلاح أوضاع بلادهم، ولكن في نفس الوقت تجنبها السقوط تحت الاحتلال الأجنبي المتربص؛ لما تأكدت للجميع نوايا

30- لقد لاحظ ذلك محمد المشرفي، في انتقاده لترتيب 1901، الذي أدخل بنصيحة من الانجليز حيث قال: «ولو أرادت - إنجلترا - النصيحة الحقيقية دون دسيسة لشارت عليها - دولة المغرب - بإدخال العلوم الرياضية لوطنها وبناء المدارس لقراءتها وتدريسها. وبثها في المدن والقرى حتى يتأدب الجاهل، ويستأنس المتوحش، فتكسب الدولة حينئذ رجالاً يدافعون عنها بما علموه من العلوم».

«الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية» مخطوط خ. ع. 1463 ص 421

E. BURK, Prelude To Protectorat in marocco.(1860-1912), 1976, p. 77-80

يلاحظ ان البعثة العسكرية الفرنسية أوقفت في 17 دجنبر 1904 في حين ان لقاء العلماء مع السلطان كان يوم

22 دجنبر 1904. A.LAROUI Op. Cit. p. 376.

أشار BURK الى ان السلطان كان قد استدعى العلماء في أكتوبر 1904 باقتراح من غرنيط

BURK, Op. Cit. p. 77-8.

ويظهر ان الفرنسيين تخوفوا من معارضة العلماء، ولذلك سمح دلكاسي لطايندي باستعمال كل الوسائل لكسبهم بما فيها استخدام الرشوة guillen, p. 827

ذهب محمد الكتاني للحج سنة 1903، مع اتباعه على نفقة مولاي عبد العزيز، رسالة سلطانية لعبد الله بن سعيد، 13 صفر عام 1321. وعاد عبر مصر سنة 1904. LAROUI, Op. Cit. p. 375. B.A.F, 1905, p.177

انظر اثر استقرار الاجانب بالدار البيضاء خلال القرن XIX.

فرنسا بتحليل الصحف لمغزى الاتفاق الودي ونتائجه البعيدة. ولا نعدو الحقيقة التاريخية، إذا أكدنا أن من بين هؤلاء الرجال، الذين لعبوا - في نظرنا - دورا حاسما في موقف المغاربة سنة 1905 من لم يكن بفاس، ولكن كانوا يوجدون بطنجة³⁵

لم تكن طنجة، هي العاضة الدبلوماسية، حيث تناقش علاقة المغرب مع الدول الأجنبية الممثلة على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي فقط، بل كانت واجهة لاقتناص أحدث الأفكار والتطورات الدولية (حتى على المستوى الفكري والثقافي والعلمي وان كان ذلك بشكل محدود)، ولهذا كانت دار النيابة³⁶ المغربية بمثابة مجسة ترسل للمخزن المركزي بفاس وللمدن الأخرى، حيث أسر وأصدقاء موظفيها أحدث أخبار التطورات السياسية، على المستوى الوطني والدولي. بحكم أن أعضاءها، كان عليهم أن يطلعوا على شروط التعامل مع الأجانب وكيفية مفاوضاتهم للحفاظ على الحقوق الوطنية. وبحكم أنهم كانوا في مدينة وان كانت مغربية، فإن جوها فيه من التحرر، ومن أنواع البشر، والصحافة، والثقافة، والمشاكل ما يطلع المتأمل على بعض تطورات العصر في شتى الميادين.

وهكذا فمن طنجة بعثت رسالة نعتبرها من أهم أصول ما حدث من مواقف اتخذها العلماء، والسلطان بفاس، وما صدر من قرارات كاستدعاء مجلس للأعيان.

ففي هذه الرسالة الموجهة للشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني³⁷ من السيد عبد الله بن سعيد السلاوي³⁸، يتناول باعثها، أهم الأمور التي تلقي الأضواء على الحالة

35- كان على رأس هؤلاء بعض موظفي دار النيابة خاصة الشيخ محمد الطريس التطواني. والسيد عبد الله بن سعيد السلاوي الذي اشتهر بمواقفه الوطنية. وكذلك السيد أبي بكر التطواني. والسيد عبد السلام التازي الرباطي الذي كان قد رشح للنيابة، ثم الغي الترشيح انظر عنه عبد الهادي التازي رسائل مخزنية القسم الأول ص 68 وما بعدها.

36- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة ط 1961 الجزء 1 ص 306 وما بعدها.

37- انظر عنه محمد الباقر ترجمة الشيخ الشهيد محمد الكتاني مطبعة الفجر 1962

عبد الحفيظ الفاسي : رياض الجنة أو المدهش المطرب، فاس 1931 ج 1، ص 44-48.

38- نسخة غير تامة أصلها محفوظ عند الحاج العربي بن عبد الله بن سعيد وقد رجحنا نسبتها لأن عبد الله بن سعيد كان من اتباع الشيخ، وفهم ذلك من الرسالة كما أكد لنا ابنه ان الرسالة من والده، ولم نثر هذا التوضيح، إلا لكون البحث قادنا الى ان نعثر على رسالة اخرى مؤرخة ب 12 شوال 1322 موافق 20 دجنبر 1904 رسالة من السيد عبد الحكيم المزوغي التونسي - سنعود للتعريف بهذا الرجل لعنا الى السيد عبد الله بن سعيد، تتناول مختلف النقط التي تثيرها الرسالة المشار إليها وهي محفوظة بدورها عند الحاج العربي بن سعيد.

تولى السيد عبد الله بن سعيد قيادة سلا بعد وفاة ابيه سنة 1893/1310

وكان من الرجال الوطنيين، العاملين على إصلاح بلادهم، والدفاع عنها، والوقوف في وجه المطامع الاستعمارية الفرنسية كما كان ضمن الذين استدعوا سنة 1901 للاستشارة معهم قبيل بعث السفارات المغربية، لأور. والتي ترأسها السيد المهدي المنبهي والسيد عبد الكريم بن سليمان. تولي وظيفة النائب الأول للنائب السلطاني بطنجة.

كان من المعارضين للمطالب الفرنسية والعاملين على افشال سفارة طياندي سنة 1905 قال عنه محمد الباقر الكتاني «العالم السياسي المكافح عارض الفرنسيين فنفوه مرتين الى وجدة والجديدة» المرجع المذكور، ص 172.

السياسية، قبيل وصول السفارة، ودوافع وأهداف التحرك الفرنسي وكيفية مواجهته وما ينبغي على العلماء فعله. فعن موضوع السفارة جاء في الرسالة «وها هو نائبه الملعون، قد خرج من ثغر طنجة قاصدا حاضرة فاس، معتمدا فيها على بعض الناس، وقد استفدت من عدة طرق، بأن له مطالب سيطلب تنفيذها من المخزن» ؛ تناول تكليف الفرنسيين بإصلاح المراسي، وديواناتها، أي مراقبة الصادرات والواردات. ووضع مستشار مع المخزن، أي مراقب مالي يكون بمثابة وزير للمالية. وتنظيم الجيش من طرف عسكريين فرنسيين، وعرض سلف آخر على المخزن. وتلخص الرسالة الهدف من السفارة هكذا «وقصد هذا العدو هو التداخل في أمور بلادنا، في المسائل المالية والادارية والعسكرية بوجه معين ومشير وصاحب، ثم بعد وضع يديه واشتداد نفوذه، واستيناس الرعية بالمصارفة معه، والنظر في وجهه يعلن باعلاء كلمته، ونشر حمايته، وأوامره وأذاك يصعب على المسلمين مقاومته وطرده».

وتشير الرسالة إلى الاتفاق الفرنسي الانجليزي (8 أفريل) والاتفاق الفرنسي الاسباني أكتوبر 1904، وتقول إن الاسبان والفرنسيين اتفقوا والتزموا باحترام مملكة المغرب واحترام السلطنة القائمة وهذا يعني عند صاحب الرسالة ان مسألة التدخل العسكري قد أبعدت «فتحصل مما ذكر أن وجه الغصب قد وقع الاقرار والالتزام بإبعاده وعدم استعماله». والنتيجة من هذه الأوفاق حسب الرسالة أنه «لم يبق بيد الفرنسيين إلا اسعمال الخدائع والحيل والمكيدة، فتارة يتهدد، وتارة يرشي، وتارة يتذلل، حتى يحصل على امتيازات، ويبني في أرضنا حقوقا تنمو بنمو الأيام، الى أن يصعب أمرها ويصعب فكها كما وقع ذلك في تونس ومصر».

ومادامت كل هذه المخاطر تهدد المغرب، فإن كاتب الرسالة، يتوسل لشيخه (الكتاني) لكي ينقذ السلطان من «شباك الخديعة والمكر فقد أحاطت به أناس لا يعرفون الله ولا الرسول، يحسبهم الانسان منا وهما منهم» !

وينبه صاحب الرسالة الشيخ الكتاني، الى أن المشورة واجبة كتابا وسنة وعقلا. ومادام الأمر كذلك فهو يتمنى أن يلهم الله السلطان «جمع العلماء والأكابر، ويعرض عليهم مطالب الفرنسيين كتابة وبعد النظر فيها والتأمل التام يجيبون عنها، فما وافق مصلحة المسلمين يقبلونه، وما فيه ضرر يردونه بالتي هي أحسن».

وفي الأخير يؤكد صاحب الرسالة على ضرورة تقديم السفير الفرنسي لمطالبه كتابة، سواء كانت تلك المطالب جلية أو حقيرة. ثم يحذر ويشدد في التحذير لكي يتجاهل المخزن الاتفاق الفرنسي الانجليزي والاتفاق الفرنسي الاسباني. وإذا رغب السفير في الكلام حولهما يجاب بأن المخزن لا يعلم عنهما شيئا، ولا يرغب في ذلك، لأن ما

فعلته تلك الدول يعينها هي، أما المخزن فلا يعنيه إلا ما اتفق عليه هو وصادق عليه هو³⁹.

هكذا نلاحظ أن هذه الرسالة، تلخص لنا كل الظروف والأحداث، التي سبقت السفارة الفرنسية وصاحبيتها؛ من موقف العلماء، وموقف السلطان من استدعاء مجلس الأعيان، إلى رفض مشروع الإصلاحات الفرنسي بعد ذلك. ويتأكد لنا من خلال التوجيهات، التي احتوت عليها، أن السلطات المغربية كانت على بينة مما يراد بها الأمر الذي هيأها لكي تواجه المفاوضات الشاقة مع الفرنسيين بكثير من اللباقة والحزم وتوجهها لصالحها. كما يتأكد لنا، أن المواقف التي اتخذها المغاربة، من رفض المشروع الفرنسي، والمطالبة بضمانات دولية، وهي الفكرة التي تطورت إلى المطالبة بانعقاد مؤتمر دولي بطنجة لمناقشة الإصلاحات التي يرغب السلطان في إدخالها لبلاده بمساعدة دولية، والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك⁴⁰، أن هذه المواقف قد اتخذت بعد تفكير وتحليل للوضع السياسي، والدبلوماسي والاجتماعي. ومعنى كل هذا أن الرأي القائل، بأن خطوات رفض الاقتراحات الفرنسية والدعوة للمؤتمر، هي خطوات أملاها الألمان على المخزن المغربي، إن هذا الرأي متسرع وبعيد عن الحقيقة التاريخية بل يهدف إلى التقليل من شأن موقف المغاربة سواء على مستوى المخزن أو مجلس أعيان الشعب⁴¹.

III- دور مجلس الأعيان

وجه السلطان الدعوة لاجتماع الأعيان بفاس في 20 دجنبر 1904، أي قبل وصول السفير الفرنسي لفاس⁴². وهكذا بعثت رسائل لمختلف القبائل والمدن تشرح للسكان

39- لاحظ سان روني طياندي أن السلطان في رده على خطابه في اللقاء الأول، 29 يناير 1905، تحاشى كل إشارة إلى ما حدث من جديد في السنة الماضية (1904) وعلق على ذلك بقوله «إن هذا التجاهل يعني أن هناك إرادة في المقاومة» S.R.R, Les origines, p. 231.

ولذلك اضطر السفير إلى تبديل لهجته، واتخذ موقفا معتدلا حتى لا تنفشل مهمته، ومع ذلك فشلت، وهذا من آثار تلك الرسالة أيضا.

40- رسالة النائب الحاج محمد الطريسي للممثلين الأجانب يدعوهم إلى عقد المؤتمر، 30 ماي 1905. b.A.F. 1905, p. 250-251

41- في البداية «لم يكن لألمانيا دور في الصراع المغربي الفرنسي الذي أعلن، في شهر يناير 1905 كانت ترفض الاستجابة لعروض المخزن، ولم تبدأ في تصور عملها الدبلوماسي إلا بعد أن أصبح هذا الصراع واضحا للعيان» P. GUILLEN, l'Allemagne..., O.C. p. 827

وهذا لا يعني أننا نستبعد، المعارضة الألمانية، ودورها في تشجيع المغاربة على المقاومة وخاصة في المراحل الأخيرة لمناقشة الاقتراحات الفرنسية، تلك المعارضة التي تأكدت بزيارة الامبراطور الألماني لطنجة في 31 مارس 1905. وإن حاول الفرنسيون أن يقللوا من شأنها. قارن S.Aulaire O.C.p. 134-5

عن الزيارة انظر W. Harris, Le Maroc disparu, Paris 1929, p. 75-6

Mauris louis, La Politique marocaine de l'Allemagne, chapitre I.

42- خرج السفير الفرنسي من طنجة في 11 يناير ووصل لفاس في 26 منه. S.R.T.O.C.p. 224-5

خطورة الوضع وجهود السلطان التي بذلها وبذلها لحماية البلاد والعباد. وتأمّر القبائل بانتخاب أفراد «من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم، ويأتمنونهم على أمور دينهم وعرضهم ومالهم ويرتضونهم وكلاء عنهم»⁴³. وإرسالهم إلى فاس «بقصد اجتماعهم على المفاوضة في علاج هذا الأمر المهم والخطب العارض الملم، لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية»⁴⁴ والأمر المهم والخطب العارض، هو ما أصبح شائعا من ضغوط فرنسية، هادفة للسيطرة على المغرب، تحت شعار ادخال الإصلاحات إليه.

وواضح من الرسالة أن الهدف من جمع الأعيان هو التشاور معهم، والاستعانة بآرائهم في مواجهة هذه الضغوط الأجنبية التي كان المغرب لا يستطيع مواجهتها بالقوة رغم أنها تمثل خطرا عظيما على استقلال البلاد. ولذلك فإن السلطان والمخزن قررا الاعتماد على رأي ممثلي الشعب لاتخاذ قرارات حاسمة تهم مصير البلاد. وعندما تتخذ هذه القرارات بكيفية جماعية، فإن المسؤولية تكون مشتركة وهذا ما أشار إليه الحجوي بقوله «لأن الأمر عظيم خطير لا يكفي فيه رأي دولته ولا بد من مشاركة أمته تجنباً من حمل المسؤولية وحده»⁴⁵. وبالتالي فإن مولاي عبد العزيز يكون قد قام بواجبه كاملا ولا يمكن اتهامه بالتقصير⁴⁶.

ورغم أن المصادر الفرنسية تشير إلى أن السلطان ما جمع هؤلاء الأعيان إلا بهدف استغلالهم في مقاومة المطالب الفرنسية⁴⁷، وأن المخزن أراد تبرير موقفه في قبول بعض المطالب أمام السلطان باقتسام المسؤولية مع هؤلاء المندوبين⁴⁸. أما الألمان فقد استقبلوا استدعاء مجلس الأعيان، بكل ترحيب واعتبروه «إجراء حكيما، وضربة معادية للفرنسيين»⁴⁹.

ومهما يكن من أمر، فإن المجلس، يعتبر الأول من نوعه الذي عرفه المغرب الحديث، وأنه كان ثمرة لحركة وعي وطني هادف للنهوض بالشعب المغربي، وإصلاح هياكل البلاد حتى تواكب ركب الدول المتطورة وتحافظ على استقلالها وسيادتها. وجدير بنا في هذا الإطار أن ننبه إلى شخصية فذة، لعبت دورا بالغ الأهمية في هذا الوعي الوطني، وساهمت بفكرها وعملها، في إسداء النصائح، والتنبيه إلى

43- رسالة من مولاي عبد العزيز لقبائل دكالة مؤرخة 12 شوال 1322/20 دجنبر 1904 محمد بن الحسن الحجوي، الرحلة الوجدية، مخطوط، ص 80.

44- ذكر الحجوي أن السلطان عبد العزيز استثنى قبائل المغرب الشرقي للظروف السياسية التي كانت تعيشها المنطقة، المصدر نفسه.

45- المصدر نفسه، ص 79.

46- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان، دون تاريخ ص 94.

47- b.A.F. 1905, p. 120. S.R., Taillandier, O.C. P 245

48- Le temps du 19 fevrier 1905, in b.A.F. 1905, p. 61

49- GP TR. FR XXV, Tanger berlin 29-1-1905 in Guenane djamal, Les relations Franco-Allemandes et les affaires marocaines de 1901 Alger 1975, p. 99

الأخطار والتحذير من المطامع الأجنبية ومقاومتها. ومع ذلك فلم نعثر في أي كتاب تاريخي، على ذكر لما قام به السيد عبد الحكيم المزوغي. وقد أثارت انتباهنا بعض التقارير السرية الفرنسية⁵⁰ لهذا الرجل المصلح، وإلى دوره في مقاومة المطامع الفرنسية وفضحها في وقتها. ثم قادنا البحث إلى العثور على جملة من رسائله⁵¹ إلى ثلة من أصدقائه الذين عرفوا بغيرتهم الوطنية⁵².

وقد اقترح عبد الحكيم في إحدى رسائله فكرة جمع «أكابر العلماء ووجهاء المسلمين». معتبرا ذلك «سياسة تقوي الرابطة بين الملك والرعية»⁵³. وقد تحققت هذه الفكرة، لما استدعى السلطان أعيان البلاد، لمواجهة الخطر الفرنسي.

كان مجلس الأعيان، يضم حوالي 40 عضوا⁵⁴ ينوب عن كل مدينة وقبيلة عضوان⁵⁵ لكن الأغلبية كانت من مدينة فاس، حيث اختير منها حوالي 24 عضوا من بين العلماء والقضاة والأعيان.

وقد اختير 15 عضوا من مجموع المجلس هم الذين كانوا يحضرون جلسات المخزن مع السفير الفرنسي. أما مناقشة المقترحات، فكانت ترجع للمجلس بمجموع أعضائه. ويبدو أن الأعضاء 15 كانوا من بين العلماء والأعيان المعتدلين، في حين كان المجلس يضم أعضاء آخرين لهم مواقف تصل إلى حد التطرف، مثل الشيخ محمد الكتاني⁵⁶ ولذلك تعرض لهجوم جريدة السعادة الناطقة باسم البعثة الفرنسية⁵⁷، لأنه طالب برفض المقترحات الفرنسية جملة، في جلسة 26 فبراير التي عقدها المخزن مع مجموع أعضاء مجلس الأعيان تمهيدا لبدء المحادثات مع السفير الفرنسي.

50- نعتته هذه التقارير بالتونسي انظر 1904

A.G.P 3H 15, doss 95, 20 Juin

E.Burk. 1976, p. 83 وأشار بورك إلى أنه كان من اتباع الكتاني وكان معاديا لفرنسا

بعض هذه الرسائل محفوظة عند الحاج العربي بن سعيد، ومنها يفهم أن الرجل قام بدور كبير في معارضة المطامع الفرنسية، وأنه كلف بمهمات مخزنية، وقد تعرض سنة 1902 للنفي من طرف البعثة الفرنسية بحجة أنه تونسي خاضع للسلطات الفرنسية، لكنه دافع عن نفسه، من مقره بجبل طارق وباريز التي كان فيها سنة 1905 يراقب عن كثب تطور السياسة الفرنسية والرأي العام الفرنسي تجاه المغرب - دفاعا يظهر منه تفهمه لخفايا السياسة، حيث فند المزاعم الفرنسية، وبين أنه وإن ولد بتونس فأصله مغربي وقد عاد لبلاده مع أبيه وأسرته منذ مدة ودخل في خدمة المخزن، ويظهر أن القضية وضعت أمام العدالة بمساعدة المخزن فحكمت لصالح عبد الحكيم الذي عاد إلى المغرب. وكانت أسرته تقطن مراكش. لمزيد من المعلومات عن الرجل انظر أسفله.

52- أشهرهم عبد الله بن سعيد السلاوي، وعبد السلام التازي وأبي بكر التطواني وغيرهم.

53- رسالة مؤرخة ب 12 شوال 1322/20 دجنبر 1904 و.ع. س.

54- سان روني طياندي في «أصول المغرب الفرنسي» ص 268 في حين أشار بورك إلى أن عدد الأعضاء هو 42

Burk. O.C.p. 81-82. cf. C.A. Julien, Le Maroc Face aux impérialismes 1978. p

«يظهر أن كل الأعيان الذين استدعوا على أساس اثنين لكل مدينة، كان لهم نفس الاهتمام السياسي، وهذا الاختيار، يبين بأن أيدي ماهرة ساهمت في تهيء هذا الاجراء»

GP TR. FR. TXXV, 29-1-1905.Tanger-Berlin. in GUENANE Djamal O.C. p.99.

IV- مناقشة المقترحات الفرنسية بين الأعيان والسفير الفرنسي

كان أول لقاء للسفير مع السلطان يوم 29 يناير 1905، تلته لقاءات أخرى، عرض فيها مشروع دولته على مولاي عبد العزيز.

تطرق أولا : للأسباب التي دفعت فرنسا للمطالبة بتنفيذ مشروع لإصلاحات تتناول ميادين الإدارة والجيش والاقتصاد، فذكر أنه بعد اتفاق فرنسا مع كل من إنجلترا واسبانيا، ونظرا لجوارها للمغرب، فقد أصبحت في وضع يمكنها من اقتراح تلك «الإصلاحات»، ومساعدة المخزن على تنفيذها. كما أشار لمشاكل الحدود بين البلدين وإلى الحالة السياسية والاقتصادية للمغرب، وإلى الأخطار التي أصبحت تهدد الأوربيين بالسواحل، ولإصلاح كل هذه الأمور، وتجنب أي تدخل أجنبي، ولمساعدة المخزن، الذي لا يمكن أن يقوم بالإصلاح وحده لكل ذلك قال السفير :

«حملنا للسلطان مشاريع إصلاحات مبنية على مبدأ تعاون وثيق بيننا وبينه»⁵⁸ كان طابندي ينتظر أن يجيبه السلطان بالموافقة، لكنه فوجئ باقتراح من جانب السلطان (يوم 11 فبراير 1905) يقضي بضرورة عرض الاقتراحات الفرنسية مرة أخرى أمام مجلس الأعيان. اعترض السفير على ذلك بحجة أن أولئك الناس ليست لهم أية مسؤولية ولا أية صبغة رسمية. وتساءل «ألا يخشى من تقديم هذه القضايا الصعبة، التي تهم الإدارة والسياسة لتأويل شخصيات أجنبية عن ممارسة الشؤون العامة»⁵⁹. لكن هذه المحاولة للتهرب من مواجهة ممثلي الشعب، خوفا من إفشال المطامع الفرنسية، لم تجد السفير الذي اضطر في النهاية لقبول القيام بعرض عام أمام المجلس، دون الدخول في مناقشات مفصلة»⁶⁰.

56- لقد دعا الشيخ محمد الكتاني، إلى رفض كل تعامل مع فرنسا، ودعوة الشعب للمقاومة، والاستعانة بالمسلمين الأتراك والمصريين. S.R. Taillandier, O.C.p. 247. E. Roux et J. Caillé. O.C. p. 146.

57- «وقد وصلت صورة الحال ببعضهم من علماء المغرب الأقصى، المتمين للتصوف، المتظاهرين بالذكاء والرجاحة بين أتوامهم، أن أشار على الملك عبد العزيز، أيده الله، بمعاكسة حكومة فرنسا، ومعارضتها فيما تطلبه من إقامة الإصلاح الواجب جعله في الظروف الحاضرة، حسبا هو شائع معلوم» جريدة السعادة 27 محرم 1313/13 أبريل 1905. محمد الباقر، ص 185-186.

58- S.R.T.O.C P. 234-5

59- Ibid.

60- من خلال أجوبة أحد وفود مجلس الأعيان تبين أن الأعضاء كانوا يقومون بتعليقات، على عرض السفير، ويواجهونه بأسئلة، وأن كان الأمر لا يصل إلى حد مناقشة بعض النقط ورفضها أو قبولها، وهذا الأمر لم يكن السفير هو الذي يحرص عليه بل إن المغاربة كانوا أحرص على تلقي الاقتراحات كتابة والرد عليها كتابة. b.A.F, 1905, p. 176-176. انظر «مناقشة مجلس الأعيان» مخطوط خ. ح. رقم 777، الجلسة الثانية والثالثة، ورسالة عبد الله بن سعيد السابقة.

كانت اجتماعات المجلس مع السفير تعقد بدار الصدر، المفضل غريط، وعقد أول اجتماع يوم 22 فبراير 1905، وكان المنسق للاجتماعات والمحادثات هو ادريس ابن يعيش قائد المشور⁶¹. ويبدو من تقديم ابن يعيش بدل وزير الخارجية أو الصدر، أن مولاي عبد العزيز حرص على مراقبة المفاوضات وتوجيهها شخصيا.

ومن خلال مذكرة جواب وفد مكناس⁶²، يظهر أن المجلس عقد 5 جلسات مع السفير الفرنسي. وتضم المذكرة الجواب على الجلسات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، التي طرحت فيها الاقتراحات الفرنسية. تحتوي المذكرة على اقتراحات كل جلسة والجواب عليها على حدة. كانت الجلسات تبدأ في الساعة الثانية زوالا وتنتهي حوالي الساعة الرابعة. وقد خصصت الجلسة الثانية للإصلاح العسكري والثالثة لمناقشة الإصلاح الاقتصادي والإداري، والرابعة لمناقشة الإصلاح المالي، أما الخامسة وكانت أطول الجلسات فخصصت لقضية الحدود⁶³ وسنقتصر في تحليلنا، على ما جاء في الجلسة الثانية والثالثة والرابعة.

1- الإصلاح العسكري

في بداية طرح المشروع الفرنسي حدث أخذ ورد بين الأعيان والسفير، الذي أصر على عدم تفصيل كل شيء أمام المجلس، في حين ذكره الحاضرون بأن السلطان «كلف أعيان الرعية بتلقي ذلك» كما اقترح قاضي فاس أن لا يجيب الأعيان الا بعد تلقي جميع الاقتراحات الفرنسية.

ركز طائندي، على مسألة الأمن في السواحل المغربية وفي الحدود المغربية الشرقية مقترحا المبادرة بإصلاح أمورها، لأن الأجانب يطلبون الأمن لأنفسهم والحماية لتجارتهم، مشيرا الى بعض الحوادث التي وقعت بطنجة⁶⁴ وغيرها من الموانئ، وبمدينة فكيك في الحدود. ونظرا لذلك فلا بد للمغرب من اصلاح عسكري الهدف منه خلق جيش منظم قادر على حماية الأمن. وقد فصل السفير كيفية هذا الإصلاح العسكري⁶⁵، بحيث تكون الوحدة هي الطابور الذي يضم 500 جندي للمشاة

61- جاء في رسالة المهدي الوزاني إلى الطبيب الصبيحي باشا سلا ما يلي «فقد جاء نصراني الفرنسي، ونزل هنا وفي أمس تاريخه أرسل المخزن إلى جماعة من أهل فاس وحضر معهم جماعة أيضا من أهل الآفاق والقضات هنا معهم أنا وسي العباس التازي وابن القرشي لا غير وتكلم ابن يعيش. الرسالة بتاريخ 18 ذي الحجة 1322 الموافق 23 فبراير 1905 وخ ص. فارن كذلك، طائندي، م س، ص 246.

62- كناش خ ح رقم 777.

63- نفسه.

64- اختطاف الأمريكي Perdicaris ليلة 18 ماي 1904 مع صهره الانجليزي Varly

65- وضع مشروع الإصلاح العسكري في الأصل من طرف الضابط Fariau قائد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب ونشر هذا المشروع في La nouvelle rev. 15, mars 1905 انظره في b. AF Fr. 1905, P 180.

و300 للمدفعية، وهذا التنظيم لابد له من الرجال الذين يقومون به ويحسنونه ويعرفون تداريبه. وأولى العارفين بذلك دولة فرنسا فعندها أفراد من رعيتهما المسلمين يعرفون ذلك. مقترحا إدخال عدد من الفرنسيين يكون لهم «النفوذ في عدم تعطيل المونة ولا في طعام العسكر وملبوسه والمراقبة عليه»⁶⁶. أما الهدف من الإصلاح في النهاية فهو «حصول الأمن وطاعة الإيالة وتقوية جانب المخزن». هذا ملخص الاقتراح الخاص بالإصلاح العسكري فما هو جواب الأعيان على هذا المطلب؟

بالنسبة لمسألة الأمن في السواحل والحدود، أشاروا الى أن السبب في الاضطراب هو جرأة الأجانب الذين يجب أن يعتبروا بما حدث لـ Perdicares، الذي جعله المغاربة «مضحكة»، وحتى إذا عد اختطافه من عدم التنظيم فيجب أن يرد على السفير بأن ذلك على «نسق تنظيمه»، لأن دولته احتلت منطقة عيون بني مطهر⁶⁷ وهو يزعم أنها مجرد نقطة لاغير. كما يزعم بأن الاحتلال حدث بدون إذن الدولة. فكيف يدخل جيش أجنبي بعيدا عن الحدود بدون إذن دولته؟ وهل يساعد هذا التصرف على الإصلاح؟ أما عن شروط تنظيم الجيش وإدخال الأجانب فيه، فقد رفض المجيبون رفضا باتا «وأما ما أشار إليه من شروط التنظيم العسكري بالأجانب ولو كانوا من النطق بالفضل (باللفظ) مسلمين جزائريين فلا يقبل ذلك أصلا، سيما وقد أضاف الكبراء منهم فرنصويون وختم بقوله يكون لهم النفوذ المطلق. فحاشا أن يكون لهم ذلك»⁶⁸.

وليس معنى هذا أن وفد مكناس رفض كل إصلاح عسكري، بل حبذ فكرة تقوية الجيش «نعم ما أشار إليه من التقوية بالعساكر الموجودة فذلك أمر مسلم لقوله جل وعلا «واعدوا لهم ما استطعتم، وهذا إبانة». إذن هناك اقتناع بالإصلاح العسكري ولكن المسألة هي كيف؟ وعلى يد من؟ وتلك هي المشكلة خاصة إذا علمنا أن هدف هذا الإصلاح بالنسبة للفرنسيين هو إخضاع الشعب، وتوفير الأمن للأجانب⁶⁸ مكرر.

66- كناش خ ح رقم 777.

67- في أواخر يونيو أقدمت حكومة الجزائر العامة على احتلال عين بن مطهر (بركنت) مما أدى إلى خلافات بين المغرب وفرنسا، وأكد للمغاربة الأهداف الحقيقية للفرنسيين.

68- كناش 777.

68'- صرح مولاي عبد العزيز لمراسل جريدة Le temps قائلا يخطئ الناس عامة بالخارج، في تقدير عواطف شعبي، إنهم يقدمونه كشعب معاد لكل فكرة تعني إصلاحات نافعة للبلاد، إن هذا غير صحيح بالمرّة، الإصلاحات النافعة مرغوب فيها، ليس من طرف المخزن فقط ولكن من طرف رعايانا أيضا.

AF. FR. 1905, P 81.

2- الإصلاح الاقتصادي والاداري

تحدث السفير الفرنسي في الجلسة الثالثة (6 مارس 1905 - 29 حجة 1322) عن مسألة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

1-2 الإصلاحات الاقتصادية

ركز طابندي على أن الهدف من هذه الإصلاحات، هو توفير المال للمخزن، والأمن، «واطمئنان التجار لأنهم في قلق»، أما ميادين الإصلاح الاقتصادي فقصرها على الموانئ. ويلاحظ أن المسألة المالية كانت من صميم الإصلاحات الاقتصادية لكنه أحالها للجلسة الرابعة التي انعقدت يوم 9 مارس 1905 - 2 محرم 1323.

2-2 ميادين الإصلاحات الاقتصادية

أكد السفير على الاهتمام بجبايات المراسي التي يقع فيها التدليس من طرف التجار فطالب بإصلاحها، وزجر المتعاطين للغش من التجار حتى تزداد مداخيل الجمارك. ثم تطرق لمسألة المراقبة المالية التي حصلت عليها الأبنك التي أقرضت المخزن سنة 1904، فأشار الى أنه رغم أن السلطان كلف أصحاب السلف بالمراقبة في الديوانات فإنهم يتشكون من عدم مشاركتهم الفعلية مع الأمناء⁶⁹ وطالب بالسماح للمراقبين الأجانب بالشروع في عملهم مع الأمناء.

ومن جملة الاقتراحات الاقتصادية، طالب السفير الفرنسي بتوفير قوارب الوضع والوسق لتسهيل الأعمال التجارية بالموانئ، وبناء أرصفة بكل ميناء وجلب آلات الرفع والوضع، وبناء مخازن لحفظ السلع لأن الموجودة لم تعد كافية.

كما طالب بوضع خط تلغرافي يربط بين الموانئ لخدمة التجارة، وأشار الى فائدته بالنسبة للمخزن الذي يتمكن من الاطلاع على الأحوال بسرعة. واقترح بأن بلاده مستعدة لتقديم المساعدة في هذا المجال.

3-2 الإصلاح الإداري

ومما يتمم هذه الإصلاحات بالموانئ، ضرورة القيام بإصلاحات إدارية فيها، وأهم ما أكد عليه السفير الفرنسي هو ضرورة تولية عمال عقلاء وأكفاء. ويبدو أن السفير أحس

69- هذا يعني أن شروط المراقبة المالية التي فرضت على المغرب، لم يقبلها المغاربة مما يكذب الدعاية الواسعة، التي قام بها ممثل الأبنك بمساعدة وزارة الخارجية الفرنسية بكون المغاربة استقبلوا المراقبين بحفاوة سنة 1904. والواقع أن المراقبة المالية بالديوانات لم يبدأ تنفيذها إلا سنة 1907، على إثر اتفاق جديد حصل بين فرنسا والمغرب في يوليو من نفس السنة يقضي بوضع مراقبين في الموانئ الثمانية المفتوحة للتجارة. انظر

Victor Berti; les événements de Casablanca, in France Outre-mer, (A.S.) 1953, P. 16

بأنه تدخل في شؤون لاتعنيه ولذلك استدرك قائلا :«للدولة الشريفة الحرية التامة في رعيتهما تولي من أحبت وتعزل من أحبت، لكن الدولة الفرنسية تطلب من الدولة الشريفة أن تلاحظ ما ذكر وتولي من فيهم أهلية، مختارون منتخبون يقومون بالوظائف». ولكي يكون هذا الإصلاح تاما يحصل به الأمن للأجانب بالموانئ، أضاف السفير الفرنسي «ومن الأمور الحبية التي هو على يقين منها أن المخزن يختارها أن يكون بكل مدينة طائفة من البوليس في صفة العسكر، الذي ينظم هناك، غير متميزة، وتكون قريبة يطلع بها العامل على الأمور ولا يخفى عليه شيء بسببهم»⁷⁰ ولما سأله الأعيان، هل يكونون أجانب أم غيرهم؟ أشار الى أنه «يكون لهم معلمان فرنصوي ومسلم يعلمانهم، حتى يتعلموا ويذهبان لحالهم».

3- الإصلاح المالي

أما المسألة المالية، أي كيفية توفير المال اللازم لكل هذه الإصلاحات وخاصة المال اللازم لتنظيم العسكر، فقد تعرض السفير أولا لازمة السكة المغربية وأسباب انخفاضها المستمر بالنسبة للنقد الأجنبي وأرجع ذلك الى سببين

- 1- مضاربة التجار الذين يقبلون على النقود المغربية في إبان الموسوعات، ويقل طلبهم عليها في فصل الشتاء فتتخفص قيمتها.
- 2- كثرة ضرب النقود مما أدى الى نقص قيمتها، فخسر المخزن في الصرف ما ربحه في الضرب.

أما الحل المقترح فهو

- إيقاف ضرب النقود، والغاء عقد ضربها.
- إحداث بنك لضبط صرف السكة على أساس النقد الفرنسي والانجليزي.
- واقتراح منح امتياز إحداث البنك الى بنك باريز والبلاد المنخفضة، وقال ان مشروعه جاهز للدراسة⁷¹.

ثانيا أشار السفير الفرنسي الى بعض الأمور التي تساعد على توفير المال، فاقترح :

- إحداث ضرائب على البناءات.
- ضبط أملاك المخزن وأملاك الأحباس وضبط مداخيلها.
- إدخال ورقة التسريحات Passeport والتبر.
- فرض واجبات على وسق السلع من ميناء لآخر.

70- كناش ح ح. 777، ص 10.

71- نفس المصدر، ص 15-16، يلاحظ ان السلطان كان قد رفض شرط منح امتياز احداث البنك في عقد اقتراض S. Aulaire, Confessions, p. 101

هذه أهم النقاط التي اقترحها السفير الفرنسي فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والإدارية فما هو جواب الأعيان عنها؟

بخصوص مبدأ الإصلاح الاقتصادي و توفير الأمن للتجار، أجاب الأعيان بأن السلطان يعرف ضرورة ذلك ولكن الحال أغنى عن السؤال، مسيرين الى فتنة بوحمارة، وما كلفته البلاد من مصاريف ويعني هذا أن أمر الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير الأمن والاطمئنان للأجانب والرعية أمر مرغوب فيه، لكن الأعيان أبدوا تحفظهم حول بعض المسائل.

فعن قلة المداخيل وحاجة المخزن للمال، إذ لم يبق بين يديه إلا ما اقترض ؛ أجاب الأعيان بأن هذا فضول من السفير ولا حجة له فيه، وما احتاج السلطان إلا بسبب ما حدث من فتن ناتجة عن محاولة إدخال السكة الحديدية والتلغراف⁷² وأنه إذا انتهت فتنة بوحمارة فأى فائدة من هذا المال القليل الذي اقترضه السلطان والذي تعلل به السفير في كل جلسة⁷³

وعن ضبط مدخول المراسي، استحسنوا ذلك لأنه أمر مهم خاصة ما يحدثه الأجانب من تهريب وبتبعهم المغاربة. أما قضية المراقبة المالية، فذكروا بأن هذا امر لم يسمع من قبل، وانما المعروف هو «أن المراقبين يبحثون من الخارج ويطلعون نائب الأبنك على ما يحدث، وللسلطان النظر في اثبات ما قاله أو إنكاره ويظهر أن مراده هو الخوض والظهور أمام الأجانب» أما توفير القوارب وإصلاح أرصفة الموانئ، فقبلوا أن يبادر المخزن بذلك لتفويت الفرصة على الأجانب، «وعلى كل حال يكون الرفق والأمان من الخدعة». وحول زيادة الخزائن قالوا: «إنه أمر مقبول إن دعت إليه الضرورة» وكذا «الخزائن العمومية التي يعطى عليها كراء الأرضية وهو أمر معروف بمصر».

هكذا نلاحظ أن الأعيان قبلوا بتحفظ كل هذه الاقتراحات التي تهم المسائل الاقتصادية، لكنهم رفضوا إقتراح إدخال التلغراف البحري، بحجة أنه أمر خفي. واشترطوا أن يكون المكلفون به علي يد المخزن، ولا يكون ذلك إلا بعد تعلمهم. كما رفضوا مسألة تنظيم البوليس بالمدن الداخلية لأن «الأمن فيها قائم بالبياتة، وأصحاب الدور فيهم كفاية». أما في المراسي فيمكن إحداثه ولكن يجب الحذر من دسائس الأجانب، لأن أمر البوليس والتلغراف أمر خطر وصعب، وهو «يحتاج الى طبخ ونفخ وتيقظ وأما الآن فلا منفعة لنا فيه»⁷⁴ يقول الأعيان.

72- اشارة الى محاولة مد خط حديدي بين مكناس وفاس، وما نتج عنها المشرفي، الحلل، ص 420 وما بعدها. والعروي الأصول ص 346. A.L.

اقترض المغرب سنة 1904 - 62.5 مليون فرنك، أخذت منها الأبنك الفائدة مسبقا والعمولة وقدرها حوالي 14 مليون فرنك، والباقي دفع منه قيمة قروض 1902 بفوائدها ولم يأخذ المخزن من أصل 62.5 مليون الا حوالي 20 مليون.

74- كناش خ. ج. رقم 777، ص 14.

أما الإصلاح الإداري وقضايا التولية والعزل، فردوا الأمر فيها لنظر السلطان. وحول إصلاح النقد، استحسن الأعيان اقتراح السفير واعتبروه الاقتراح الوحيد الذي يدل على المحبة، واقترحوا بدورهم إيقاف سك النقود وخاصة النحاسية وأشاروا الى أنه إذا بقيت السكة في الانحطاط فربما يعسر في المستقبل إيجاد المال لدفع الديون أما أمر البنك فرغم مخالفته للشرع حسب الأعيان فلا بد منه لأنه معروف عند جميع الدول الأجنبية والاسلامية. واقترحوا تأجيل أمره وأن تقع فيه فتوى من العلماء. كما اقترحوا تأجيل احداث Passeport وتركوا الخيار للسلطان في مسألة التنبر، لأنه يسهل المراسلات أو الاكتفاء بطابع البلدة.

وعن فرض العطاء من مرسى لأخرى، لاحظوا أن السفير يريد بذلك الدخول في كل شيء، لأن ذلك تمنعه الاتفاقيات، حتى إذا رفض الأجانب فإنه يزعم التفاوض معهم وهذه «من أعظم الدسائس».

وهكذا نلاحظ أن إجابات وفد مكناس في مجلس الأعيان تبرز الوعي والاطلاع والاعتدال الذي كان يغلب على أعضاء المجلس، فالوفد لا يرفض الاقتراحات ولا يقبلها إلا بعد إظهار مساوئها ومحاسنها والإلماع الى الغايات الخفية التي يسعى إليها الفرنسيون من وراء بعض الاقتراحات⁷⁵ ويبدو أن موقف الأعيان من مسألة البنك كان موقفا واقعيا، إذا علمنا أن من شروط بيعة مولاي عبد الحفيظ سنة 1907 عدم قبول أمر البنك الذي قرره عقد الجزيرة الخضراء سنة 1906

4- النتائج

كان الإصلاح العسكري، هو العمود الفقري في المشروع الفرنسي، ولذلك كان محل مفاوضات مطولة بين مولاي عبد العزيز والسفير الفرنسي. وفي 12 أبريل 1905 أخبر ابن سليمان السفير الفرنسي بأن السلطان، يطلب أن يتعهد الفرنسيون، بسحب مدربيهم من كل مدينة يقرر المخزن أن يجعل فيها وحدات عسكرية منظمة من طرفه. فطلب السفير أن يعطى الفرنسيون مهلة 3 سنوات، لكن السلطان حدد المدة في 6 أشهر، ثم عرض المشروع كله على مجلس الأعيان في 24 أبريل.

أبدى الأعيان تخوفهم من أن إدخال مدربين أجانب بأعداد كثيرة يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات. وحرصا على استمرار العلاقات مع فرنسا، اقترحوا أن يحاط تنفيذ

75- يبدو ان المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان المعروف باطلاعه على الوثائق المخزنة فاته الاطلاع على أجوبة مجلس الأعيان على مقترحات السفير الفرنسي، التي كانت كلها كتابية وعلى مستوى مشرف، ولذلك ساق احكاما متسرعة بخصوص موقف الأعيان بقوله «فكانت هذه الجماعة لا يحسن اعضاؤها سؤالا ولا يفقهون جوابا».

أتحاف الأعلام الناس 1929، ج 1 ص 396.

التعهدات المتبادلة بضمانات فعالة وكافية، ولذلك أصر مولاي عبد العزيز على وجوب ضمانات دولية «لتعهد فرنسا بسحب مدربيها عندما يستطيع المخزن أن يضمن النظام بدونهم»⁷⁶ ونتيجة لهذا الموقف لجأ الفرنسيون الى لغة التهديد، فاتهموا المغرب بالتنكر لحق الجوار والإساءة للحقوق الفرنسية. وعزز الفرنسيون تهديداتهم بالأفعال؛ فتحرك قواتهم عبر الحدود الشرقية، وحجزوا المؤن والذخيرة المرسلات من طنجة الى المحلة المحاربة لبوحمارة، بل أخذوا يتعاملون معه، وأوقفوا كل تعاون مع السلطات المغربية⁷⁷.

أمام هذا التضيق كان رد فعل المغاربة حاسما، ففي 28 ماي تسلم السفير الفرنسي رسالة من وزير الخارجية تبرئ المخزن من الاتهامات الفرنسية، وتؤكد على رفض مجلس الأعيان لأية إصلاحات، تقوم بها دولة مهما كانت وحدها قبل أن يبحث مؤتمر دولي بطنجة مقدا هذه الإصلاحات، وأن السلطان لا يمكنه أن يخالف رأي شعبه⁷⁸.

وهكذا رفض المشروع الفرنسي من الأساس. ودعا المغرب لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء⁷⁹. لن نبحث كثيرا في أسباب هذا التحول لأنه في نظرنا، كان نتيجة منطقية، ولم يكن أمرا مفاجئا لأن أسباب هذا التحول، تكمن في الموقف المعتدل والمتمهل للمخزن وفي تطور ردود الفعل المغربية عبر مراحل المفاوضات وفي عدم الالتزام بأي شيء إلا بعد دراسته دراسة عميقة، ومعرفة عواقبه، وهذا ما جعل المفاوضات تدوم حوالي 5 أشهر.

لقد أشار الحجوي⁸⁰ إلى أن فكرة المؤتمر أوحى بها السفير الألماني طاطنباخ الذي وصل لفاس في 13 مارس 1905. وهناك من يرجع فشل السفير الفرنسي الى تصرفات السفير نفسه الذي كان من دعاة استعمال القوة⁸¹.

لكن مراجعة رسائل عبد الحكيم المزوغي، ورسالة ابن سعيد السابقة الذكر ومواقف الأعيان لا تترك مجالا للشك في أن المغاربة كانوا يعرفون إلى أين ينبغي أن تقف قافلة المطالب الفرنسية.

لقد فشل المشروع لأن هدفه كان واضحا للمغاربة منذ اليوم الأول للسفارة؛ وهو فرض سيطرة الفرنسيين على المغاربة والتحكم في مصير البلاد بدل أصحابها

S.R.T.O.C.p. 276-77

-76

-77 الحجوي، الرحلة ص 87-88.

S.R.T.O.C. p. 300

-78

b.A.F, 1905. p. 250

L. Maurice, La politique marocaine de l'Allemagne, Paris 1916. p.17.

-79

-80 الرحلة الوجدية مخطوط ص 80.

C. Roux. op. cit, 189

-81

الشرعيين⁸² وهذا ما نبه إليه كثير من المغاربة وحذروا منه، الأمر الذي جعل السلطان يخضع كل مطلب الى استشارة مجلس الأعيان⁸³. وبعد دراسة المشروع ردت الوفود ردا يكاد يكون متشابها إلا ما كان من اختلاف في أسباب الرفض أو القبول للمقترحات. ويظهر أن ذلك الاختلاف راجع للتكوين الثقافي والمهني للأعضاء، أي أن أحكام الأمناء والتجار ليست هي أحكام الفقهاء ورجال الدين⁸⁴.

ومهما يكن من أمر، فقد كان مولاي عبد العزيز، مصمما على رفضه المشروع، الذي كان يهدف الى الحد من سيادته، والى الإساءة لاستقلال بلاده. ومما يدل على هذا التصميم، ويبرز أن القرار المغربي برفض المطالب الفرنسية كان قد اتخذ عن اقتناع بأن عواقب تلك المطالب سترهن مستقبل الشعب المغربي الموقف الذي اتخذه مولاي عبد العزيز كردّ على الضغوط الفرنسية عبر الحدود الشرقية⁸⁵. فقد التجأ السلطان للشعب، وكتب من جديد رسائل للقبائل⁸⁶ يلخص فيها «بعض حال الوقف»، وبين ما بذله المخزن من جهود في سبيل الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها، وبتهم حكام الجزائر الفرنسيين بالتطلع للاستيلاء على المغرب عن طريق اقتراح «أمور تضر» بالمغاربة، ويؤكد على أنهم «هم الممدون» لبوحمار بما يتقوى به «قولا وفعلا» وإغراء «القبائل على متابعته عمدا لاجهلا». واثارة الفتنة بين السكان وذلك بخلق «الأسباب التي يترتب عليها في الرعية الانحلال والاضطراب»، ثم التضييق على الجيش المغربي بوجدة بحجز الأسلحة والمؤن الموجهة اليه بحرا.

وبعد أن أكد على رفض المخزن للاقتراحات الفرنسية دعا القبائل إلى «التعاقد على الاتفاق»، وإلى مساعدة المخزن بالرجال والأموال لمواجهة «الخطب العظيم». وفي آخر الرسالة يأمر السلطان القبائل بأن تنتخب من بين أعيانها وكبرائها من يكونون بمثابة نواب عنها لدى السلطان ليجتمعوا مع غيرهم من نواب القبائل والمدن

82- في 19 يناير 1905 صرح جورس Jaures في البرلمان بقوله «عندما تطالب حكومة مثل فرنسا وحدها أمام السلطان هكذا، بهذه الاحتكارات المالية والبنكية والتجارية والقيادة العسكرية فهي في الحقيقة تطلب من سلطان المغرب أن يقوم ببساطة بالدور الذي يقوم به الباي في تونس»

C.A. 1976, p 63-4

Ibid. p. 64

-83

84- رفض وفد مكناس تنظيم البوليس بدعوى خطورة المسألة وبشرط إشراف المعاربة على ذلك، في حين رفض وقد آخر ذلك لأن «طائفة البوليس الكائنة في صفة العسكر تطلع على حقائق الأمور، فانه لايمكننا منه الشرع الكريم».

«تعليقات على محادثات مجلس الأعيان» مخطوط خ.ج. رقم 5503. 3 ورقات.

85- شجع الفرنسيون التجار على التعامل مع اتباع بوحمار، ولما وقعت بعض الحوادث، طالبوا بتعويضات كبيرة تزايدت بتزايد التعرض المغربي للمتعاملين مع الثائر وقد كان محمد بن الحسن الحجوي مندوبا مكلفا بالعلاقات مع الفرنسيين بالمنطقة، ولما اعيت المطالب الفرنسية الهادفة الى التضييق على المغرب علق أمام حاكم مغنية بقوله «إذا كان كل يوم هكذا فالإفلاس مضمون للمغرب» الرحلة، مصدر سابق، ص 91.

86- رسالة مطولة لقبائل بني مالك بالغرب مؤرخة ب 27 ربيع الثاني، 1323 موافق 1 يوليوز 1905، نسخة مصورة.

الأخرى التي كتب إليها في الموضوع⁸⁷ والهدف هو التفاوض في كيفية علاج الأزمة التي حلت بالمغرب بسبب الضغوط الفرنسية والأزمة المالية. وللاطلاع على أحوال البلاد وحكومتها وكيفية مواجهتها للحوادث ولتتفق الجميع «على توفر القوة الإسلامية وأسبابها». ثم وضع الأضرار التي ستصيب البلاد والعباد «إذا لم يبادر المغاربة للاتحاد والتعاون اما السلطان فقد أدى ما يجب عليه من «النصيحة الوافية».

بدون شك، لقد أصبح الوضع خطيرا، نتيجة لرفض مشروع «الإصلاحات» الفرنسي من طرف المغرب، وهذا كافي لإظهار حقيقة تلك «الإصلاحات» وما كانت تهدف إليه.

لكن ما نستفيدة من هذه الرسالة الهامة، فيما يتعلق بموضوعنا، هو أن مجلس الأعيان ظل يعمل بجانب المخزن، وأن الدعوة جددت لإرسال مندوبين عن القبائل لمساعدة حكومة البلاد، على التفكير في كيفية مواجهة حالة البلاد، والضغوط الأجنبية. ورغم أن الحجوي⁸⁸ يشير الى أن المجلس سرح بعد مؤتمر الجزيرة، دون أن يعاد استدعاؤه، فالواقع أن فريقا منه، وهو الذي يمثل العلماء والقضاة ظل على اتصال بالسلطان الذي اجتمع به إثر حوادث وجدة والدار البيضاء⁸⁹. وهذا الفريق هو الذي قام بدور كبير في أحداث بيعة مولاي عبد الحفيظ وعزل مولاي عبد العزيز سنة 1907.

ان مجلس الأعيان، الذي حاولنا، التعريف به، وبالنتائج التي توصل إليها، والآمال التي ولدها في قلوب المغاربة، كل ذلك شجع على التفكير في إصلاح دستوري مغربي مبكر، حيث قدم أول مشروع دستور مغربي في مذكرة⁹⁰ رفعها صاحبها الى مولاي عبد العزيز إثر مؤتمر الجزيرة 1906.

وقد تساءل الأستاذ الكبير علال الفاسي، عن حقيقة كاتب هذه المذكرة فلم يعثر على جواب، ورغم إشارته الى ما يوحي بأن الرجل طارئ على المغرب، فإنه أكد على أن صاحب المذكرة مغربي لكنه بحث من بين النخبة المغربية المعروفة فلم يعثر على أثر يدل على الكاتب⁹¹.

87- قارن رسالة مماثلة للشاوية مؤرخة بآخر جمادى الأولى موافق آخر يوليو

.A.G.P Martin, quatre siècles d'histoire marocaine, Pais, 1923, p. 420-423.

88- الرحلة، 81.

89- اجتمع المخزن مع بعض أعضاء مجلس الأعيان في غشت 1907، وكان على رأس أعضاء المجلس محمد بن عبد الكبير الكتاني، والفقيه بن القرشي والفقيه القاضي الهواري، والفقيه بن الخياط، والفقيه المهدي الوزاني، والفقيه الصنهاجي، والفقيه العباس النازي، وهؤلاء هم الذين كانوا يمثلون العلماء والقضاة- محمد الباقر ص 188، كذلك هامش 61.

حللها الأستاذ علال الفاسي في حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية مذكرة مرفوعة من كاتب مجهول الى جلالة م. عبد العزيز، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 6. حفريات ص 6.

ونريد هنا أن نثبت، مع كامل التحفظ، أن هذا الطارئ على المغرب، وهذا المغربي الذي يعرف البلاد المغربية واصطلاحاتها، يمكن أن يكون هو السيد عبد الحكيم المزوغي التونسي⁹². وقد رجحنا، هذه النتيجة اعتمادا على قراءة لبعض رسائله وبعد أن تأكدنا من ثقافته السياسية والقانونية، وتعرفنا على المهام التي كان يقوم بها بجانب النخبة الوطنية المتعلمة، والنصائح التي ما فتئ يسديها للسلطان، ولأعضاء دار النيابة⁹³.

V- خاتمة واستنتاجات عامة

تعرفنا من خلال ما سبق، على الوضعية السياسية والاجتماعية والفكرية التي قدم فيها مشروع الإصلاحات الفرنسية سياسيا كان المغرب يعيش أزمة دبلوماسية ناتجة عن الضغوط الفرنسية الهادفة للسيطرة عليه خاصة بعد اتفاق 8 أبريل 1904. وأزمة داخلية ناتجة عن انتفاضة بوحمارة، وعن العجز المالي المزمّن. في هذه الظروف حاولت فرنسا فرض شروطها على المغرب، لكنها جوبهت بشروط داخلية لم تحسب لها الحساب.

فرغم تخلف المجتمع المغربي وجهله، ورغم فقره وضعف حكومته؛ فقد علمته التجربة في علاقته مع الأوروبيين، طيلة القرن 19، أن يحذرهم ويحذر أطماعهم. وقد تزعمت جماعة من المغاربة، على رأسها، ليس علماء الدين فقط - كما هو شائع عند الكثيرين بل جماعة من الوطنيين وإن كانت قليلة العدد، الدعوة لمقاومة المشاريع الفرنسية، الهادفة لاستعمار البلاد باسم الإصلاح. ونبهت إلى أن الإصلاح الحقيقي، هو الذي لا يتعارض مع مصلحة الشعب، ويضمن مستقبله، داعية إلى التعاون مع الدول الإسلامية لإصلاح بعض هياكل البلاد.

وقد اتضح من خلال الدراسة أن أصول هذا التفكير ليست مستوردة لا من الشرق ولا من الغرب ولكنها نابعة من وضعية داخلية، عرفت العديد من التجارب المريعة مع أجنبي قوي مصمم على خدمة مصالحه على حساب الشعب المغربي.

92- «هل واضح هذه الكرامة مغربي؟ ان ما تحتوي عليه من أفكار والطريقة التي كتبت بها وبعض المفردات الخاصة باللهجة المغربية كل ذلك يدل على أنه مغربي. نعم هنالك في طبيعة المذكرة جملة تدل على أن صاحبها طارئ على المغرب من إحدى البلدان الشرقية فقد جاء بعد الديباجة «أما بعد فلما تشرفت بالأقطار المغربية، وتطلعت على أحوال أهلها سرنى ما رأيته منهم من اتحاد الجنس. الخ» فهذه الفقرة تجعلنا نظن أن الكاتب طارئ على المغرب ولكنه استوطنه وأصبح يعتبر نفسه واحدا من أهله الذين يمكن أن يوجهوا للملك النصيح» علال الفاسي، المصدر المذكور، نفس الصفحة.

جاء في رسالة من عبد الحكيم المزوغي إلى السيد أبي بكر التطواني مؤرخة 20 محرم 1322 / 6 أبريل 1904 مشيرا إلى تطور الأحوال الداخلية في المغرب ما يلي

«وقد نصحت ونهت وترجمت وعرضت، فكان جزائي ما رأيته. » انظر هامش 51.

[ملاحظة إضافية أكد الباحث المغربي. محمد المنوني، على أن كاتب المذكرة هو الشيخ عبد الكريم مراد، مظاهر يقضة المغرب، 2، ص 406]

ولكن دون أن نسقط في التبرير، علينا أن نؤكد بأن التطورات السياسية والفكرية التي عرفها العالم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت مشاعة بين الناس، بحكم التوسع الاستعماري الأوروبي وردود الفعل الوطنية، وخاصة في مشرق العالم العربي ومغربه. وأن الشروط الخاصة بالمغرب، كانت تهيء المجال للمغاربة المتعلمين، أن يتأثروا من الفكر الأوروبي الذي يتعايش معهم في طنجة نسيبا، وأن يقارنوه بما حصل من تطور في بعض البلدان العربية التي عرفت نهضة مبكرة كمصر، سواء عن طريق الزيارة والاحتكاك أو عن طريق الحرص على الحصول على ما ينشر من جرائد عربية، كجريدة المنار والمؤيد.

وقد رأينا كيف تمكنت الحكومة المغربية، بتعاون مع مجلس الأعيان، وباستغلال الظروف الدولية أن تفشل المحاولات الفرنسية الرامية للهيمنة على البلاد تحت غطاء الإصلاح.

لكن ما ينبغي أن يثير الانتباه، هو لماذا عارض المغاربة برنامجا يهدف للإصلاح؟ وهذا يدفعنا للتساؤل عن حقيقة ذلك البرنامج؟ وهل كان المغاربة يفضلون الجمود والمحافظة. وهم يعلمون فوائد الإصلاح؟ يرجع بعض الأجانب⁹⁴ فشل المشروع الفرنسي الى معارضة ما سموه بالحزب الديني المحافظ والمعادي لكل إصلاح بل والى صراع هذا الحزب مع الحزب التقدمي. ولا يكلف هؤلاء الكتاب أنفسهم عناء تبين ما هو الحزب التقدمي وما هو رأيه. لأنهم لو حاولوا فلن يعثروا إلا على حزب واحد يضم كل المغاربة، سياسيين ورجال دين وعلماء وأعيان، كلهم عارضوا الاقتراحات الفرنسية التي كانت تهدف الى تجريدهم مما بأيديهم من سيادة وسلطة ونفوذ واستقلال في بلادهم لفائدة الأجنبي.

ونظرة على ميادين الإصلاحات المقترحة توضح ما ذهبنا إليه فبواسطة الإصلاح العسكري، كان الفرنسيون يهدفون الى ضمان تدخلهم من ردود فعل وطنية محتملة تكلفهم غالبا، ولكن بخلق نواة لجيش يتحكم فيه الفرنسيون، يمكنهم فرض شروطهم في مختلف الميادين من موقف قوي. وقد تنبه أعضاء المجلس والمخزن لهذه الخطورة، فرفضوا هذا الاقتراح رفضا باتا، وكان ذلك سببا لإفشال البرنامج جميعه.

أما الإصلاح الإداري فقد اهتم بأمن الموانئ لضمان أمن التجار الأوروبيين وتسهيل عملياتهم الاستغلالية على حساب الشعب، وكان ذلك يعني عند المغاربة مزيدا من التوافد الأجنبي، وتوسيعا لامتيازات الأوروبيين فلم يقبلوه. في

حين أن الإصلاحات الاقتصادية، كان هدفها واضح المنفعة للرأسماليين الأجانب والمؤسسات الاستعمارية العاملة على إخضاع المغرب للاستغلال المنظم. وإذا ربطنا بين هذه الأهداف، فالنتيجة ستكون فوزا استراتيجيا للامبريالية الفرنسية.

وهكذا تهتم هذه الإصلاحات المقترحة من الخارج، بمصالح الأجنبي، فلا تهتم إلا بالمراسي وتقتصر إدخال التلغراف لتسهيل المبادلات بها، وحفظ الأمن بواسطة إدارة «عاقلة» متفتحة على الأجنبي، غير معرقة لتصرفاته أي إدارة متواطئة.

وكثيرا ما اتهم الأجانب الموظفين المغاربة، بالتعصب والضعف وبالتواطؤ مع عناصر الشغب؛ أي أن الموظفين الذين كانوا يحرصون على مصالح بلادهم ويبدون وطنيتهم كانوا في نظر الأجانب متعصبين معرقلين للإصلاح يجب عزلهم.

في الواقع لم تكن هذه الأمور خافية، فقد تمكن المغاربة من تحديد الغاية من المشروع الفرنسي، عن طريق دراسة ذلك المشروع نقطة نقطة أولا من طرف السلطان ومعاونيه وثانيا من طرف مجلس الأعيان ثم ردوا كتابة على كل نقطة. ومن خلال أجوبة وفد مكناس، تبين أن مجلس الأعيان قام بدوره، وأدلى أعضاؤه بأفكارهم وملاحظاتهم، حسب إمكانياتهم وتكوينهم وإطلاعهم. ويبدو من خلال الأجوبة أن أصحابها كانوا على قدر من النضج والتفهم لواقع بلادهم، فهم لم يرفضوا جميع اقتراحات الإصلاح، بل وافقوا على بعضها ورفضوا بعضها الآخر.

وقد يذهب الظن بالكثيرين الى أن موقف الأعيان والعلماء، كان مجرد موقف لرجال دين، ذوي نظرة تقليدية محافظة. لكن الباحث عندما يلاحظ الهجوم الموجه للفرنسيين، بحكم أنهم الطامعون في احتلال البلاد، والعاملون لذلك بشتى وسائل الترغيب والترهيب. وتحليلهم لعلاقة المغاربة مع الأجانب وملاحظتهم أن التقدم الحقيقي والإصلاح الحقيقي ينبغي أن يبدأ من الأساس أي من التوعية والمعرفة للجميع، حتى تخلق التربة الصالحة لنبتة الإصلاح والتطور، ودعوتهم الى معارضة العدو المتربص، والتوجه الى دول إسلامية لطلب المساعدة؛ عندما يتأكد كل هذا لا يبقى مجال للشك، في أن ذلك الموقف كان موقفا وطنيا واعيا بالمصير، تحدوه الغيرة الدينية التي كانت تترجم الحمية الوطنية، في صراع شعب يريد المحافظة على استقلاله في مواجهة مد القوة الأوروبية المتعظم. ومن البديهي أن البديل كان هو التسليم للاحتلال⁹⁵.

95- لقد كتب g. Maura عن مقاومة الشعب المغربي للتدخل الأوربي ودعا الى إلغاء "القانون القرآني" وفصل

المغاربة عن الشريعة الإسلامية، إذا أراد الأوروبيون أن يتدخلوا للمغرب سلميا ودون مقاومة. Gabriel Maura, La question marocaine au point de vue Espagnol, Traduit de l'espagnol par Henri Blanchard, challamel, Paris 1911, p. 186.

بل أشار صراحة الى قلع الاسلام من المغرب، انظر ص 197

وإذا كان لكل مقام مقال - كما يقال - ولكل عصر رجال، فإن رجال ذلك العصر لم يكن بيدهم من الوسائل للدفاع عن الذات، إلا تلك المواقف وتلك الطرق. وهي مواقف وطرق لم تكن متأخرة عن زمانها ومحيطها العربي الإسلامي أو الإفريقي الآسيوي.

وعلى كل حال، فإن المغاربة كانوا بين خيارين أحسنهما شر
أولاً قبول اقتراحات الفرنسيين حول الإصلاح، ومعنى ذلك تفويت سيادة البلاد والسلطان للأجنبي، والخضوع لتحجير المحتل، وفي ذلك خسارة منظورة لا يستطيع أي امرئ تحمل مسؤوليتها سيما وذكريات تصرف الأجانب لاتزال آثارها ماثلة في أذهان الشعب والمخزن⁹⁶

ثانياً رفض الاقتراحات والتشبب بممارسة السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، ومعنى ذلك استمرار الضعف والتخلف وإثارة تنافس الأجانب على استغلال البلاد، وإثارة المتاعب لها. لقد كان الحل الأخير أهون الشرين، في فترة انتقالية، ريثما تهيأ الظروف الداخلية، ويقبل الشعب اقتراحات الأجانب، وأملاً في انقاذ يأتي من الخارج عن طريق عون دولي لصالح الجميع⁹⁷، ولذلك اقترح انعقاد مؤتمر دولي.

لكننا نعلم أن الأوضاع الداخلية استمرت في التدهور بفعل التدخل الأوروبي السافر في الشؤون الداخلية. وأن الأوروبيين لم يساعدوا المغرب، وإنما اتفقوا على حسابه⁹⁸

96- (ثم إن من عوائق نجاح التنظيمات في سائر الممالك الإسلامية تقاعس الدول الأوروبية عن إدخال رعاياهم المستوطنين بها تحت أحكامها استناداً للشروط القديمة التي لاتليق بهذا الوقت بل لا ينبغي أن تسمى شروطاً لانبائتها على ما يخل بالشرط. وعلى فرض تسليم بعض الشروط وتسليم ما يوجب دوامها فإنهم لا يقفون عند نصها بل يستخرجون منها ما ليس فيها مما هو مناف لحقوق المساواة بين الأمم). خير الدين التونسي، مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق ودراسة الدكتور معن زيادة، بيروت، 1978، ص 152-153.

هنا يمكن أن تثار قضية الإصلاح من الداخل أو انتظار مساعدة الغير؛ وبالتالي إشكالية الإصلاح بين اقتراحات الأجانب ومصالح الوطن. وهل ينبغي أن يظل المرء متلهياً بالماضي حتى يطرق عليه الباب، وعند ذلك يتنفض ويحاول أن يرقع الخروق، أم يجب أن تكون الشعوب مستعدة باستمرار لتلقف ما استجد في الحياة من علوم وتقنية ومعارف، في كل مجالات التطور البشري، وبذلك تستطيع أن تتجنب عنف التحولات وعواقب التغيرات المفروضة!

98- لما كانت نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 مخالفة لما أمله المغرب رفضها المغاربة وتوقف مولاي عبد العزيز عن توقيع عقد الجزيرة ولم يوقعه إلا بعد ضغوط أجنبية مارستها عليه جميع الدول بما فيها ألمانيا. جاء في رسالة من أحمد بن محمد الطريس الذي كان ينوب عن أبيه، موجهة لوزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان

«فيومه ورد علينا لدار النيابة باشدور الألمان، الدكتور روزن (Rozen) وأخبرنا على لسان دولته بأن من المصلحة للحضرة الشريفة أن توافق على ما قرره المؤتمر بالجزيرات، وأنه لا يناسبه الآن تبديل شيء مما قرره الدول». الرسالة مؤرخة ب 10 صفر 1324 / 5 أبريل 1906 كناش خ. ج. ك 2720 ص 92.

ومعنى ذلك، أن الظروف الموضوعية لم تكن مهيأة للإصلاح في المغرب لا داخليا ولا خارجيا⁹⁹. وأصبح من المنتظر فرض التغيير من الخارج. وذلك ما حدث بقبول السلطان عبد الحفيظ للحماية. لكنه ما قبلها إلا بعد تقليبه لكل وجوه الاحتمالات، وبعد خروجه بتحليل للموقف وتبرير له بأن «داء العطب قديم»¹⁰⁰، لم يبدأ معه هو! وتبقى مسألة البحث عن جذور العطب من اختصاص المغاربة أجمعين.

A.G.P Archives du ministère de la guerre, Vincennes, Paris

A.M. Archives marocaine.

B.A.F. Bulletin de l'Afrique Française.

G.P. Grosse Politik.

بيانات

و.خ.ح. وثائق الخزانة الحسنية

و.ع.س. وثائق العربي بنسعيد

خ.ص. وثائق الخزانة الصبيحية.

ظل الأوروبيون طيلة القرن 19 يعارضون كل اصلاح حقيقي هادف للنهوض بالشعب المغربي راجع

J.L. Miège, Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894, Paris 1962, T III. p. 129.30

«داء العطب قديم» عنوان لكتاب في التاريخ ألفه مولاي عبد الحفيظ حاول فيه أن يبسط الأسباب التي جعلته يقبل التعاون مع الأجانب مبرهنا على أنه ليس البادئ وإنما سبقه ملوك آخرون استعانوا بالأجنبي، وموضحا الأسباب الحقيقية الموضوعية التي أدت إلى تلك النتيجة.

عبد الحكيم التونسي

أو نموذج مغمور من التضامن بين المغاربة والتونسيين لمقاومة التدخل الاستعماري بالمغرب في بداية القرن العشرين*

تقديم

تهتم هذه الدراسة، بجهود شخصية سياسية فذة في عالم الوطنية والغيرة الإسلامية، ومقاومة الدسائس الاستعمارية ضد المغرب. ولإدراك أهمية الجهود التي بذلها عبد الحكيم التونسي، بتعاون مع إخوانه المغاربة، للصمود في وجه الضغوط الفرنسية خاصة، وتقدير تلك الجهود حق قدرها، يجدر بنا، أن نلم بالوسط التونسي، الذي نشأ فيه الرجل وتكون، والوسط المغربي، الذي عمل فيه وجاهد بقلمه وفكره. وبعد ذلك، نتعرف على موقف الأوساط الاستعمارية من الرجل.

ومن خلال التعرف على الدور الخطير، الذي قام به عبد الحكيم لفضح المشاريع الاستعمارية، يمكننا أن نطلع على نموذج من التلاحم بين أبناء المغرب الكبير، باعتبارهم ينتمون لأمة واحدة في مواجهة الغزو الأجنبي. وأن نلاحظ - كذلك - أن عبد الحكيم التونسي، يمثل النموذج الذي تختفي فيه الفوارق بين ما هو تونسي وما هو مغربي. ويجسد عمله بالمغرب، التضامن الطبيعي الذي تفرضه وحدة المصير ووحدة العقيدة.

I- ظروف النشأة والتكوين

1- تونس في مواجهة التحدي الاستعماري

استفادت تونس من توفرها على نخبة من الرجال المصلحين، الذين انفتحوا على العلوم العصرية، خلال القرن الماضي، ويأتي على رأس هؤلاء الوزير المصلح، خير الدين التونسي، أب النهضة التونسية الحديثة¹.

* ساهم المؤلف بهذه الدراسة؛ في أعمال الجامعة الشتوية، المنعقدة بمدينة يفرن. بتاريخ 1986، تحت عنوان :
مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي.
انظر عنه أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث. دار الكتاب العربي، بيروت. ص 146-183
الدكتور معن زيادة، مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، دراسة وتحقيق، دار
الطليعة، بيروت 1978. ص 9-22 وص 32-43.

وقد وجدت هذه النخبة الميدان مفتوحا لعملها، نتيجة للإصلاحات التي سلكها بايات تونس، منذ 1830²، بتأثير مما كان يجري بالدولة العثمانية بدون شك - وبتأثير من مطالب القناصل الأجانب، والضغط الاستعماري الفرنسي بالجزائر. ولئن كانت عاقبة تلك الإصلاحات، هي صرف الأموال الطائلة، وإفلاس مالية الدولة التي فرضت عليها المراقبة المالية الأجنبية، بواسطة «اللجنة المالية العالمية» سنة 1869؛ فإن ما صاحب تلك الإصلاحات من تطورات اجتماعية³، وضغوط خارجية، قد نبهت التونسيين منذ وقت مبكر الى ضرورة الإصلاح، والتغيير، لمواجهة تحديات الحضارة الأوروبية والأطماع الاستعمارية.

وهكذا سلك خير الدين، منذ أن أصبح رئيسا للوزارة سنة 1873، سياسة إصلاحية، كان الهدف منها انقاذ البلاد من هوة الإفلاس وخطر السقوط. وقد تميزت إصلاحات خير الدين، بأصالتها وفعاليتها لو كتب لها الاستمرار. فقد اهتم هذا المصلح الكبير بنشر التعليم، لتهيء الأرضية الاجتماعية والعقلية لنجاح كل إصلاح⁴ وهكذا اهتم بالتعليم التقليدي، بجامع الزيتونة، حيث نظمته وطوره، لكنه لم يكتف بذلك، بل أسس المدرسة الصادقية سنة 1875، لتكون بمثابة ثانوية عصرية لتدريس العلوم الرياضية والطبيعية، والتاريخ والجغرافية واللغات الأجنبية مثل الإيطالية والفرنسية والتركية. بيد أن دسائس الاستعمار، وتناقضات الطبقة الحاكمة، كانت بالمرصاد لهذه التجربة، فانهت خير الدين سنة 1877. وسرعان ما أصبحت تونس هدفا لتنافس الاطماع الاستعمارية؛ وبعد صراع حاد بين إيطاليا وفرنسا، تمكنت هذه الأخيرة من بسط حمايتها سنة 1881⁵

2- النهضة الثقافية

قاوم التونسيون المحتلين لفترة وجيزة، في ميدان المعركة، بيد أن البذرة التي زرعها خير الدين، كانت تنمو، وأخذ تلاميذ المدرسة الصادقية الذين مثلوا الرعيل الأول

2- خاصة الباي أحمد (1837-1855)، الذي كان متأثرا بمحمد علي وقام بعدة إصلاحات في ميادين الجيش والاقتصاد والتعليم.

مثل ثورة ابن غداهم سنة 1864، قارن الانتفاضات الشعبية والحركات التحررية في تونس بين سنتي 1800 و1852، الدار التونسية للنشر، 1983

4- لاحظ محمد المشرفي ذلك بمناسبة الإصلاح الجبائي الذي أدخل للمغرب بنصيحة الأجانب سنة 1901 فقال «ولو أرادت (إنجلترا) النصيحة الحقيقية دون دسيسة لأشارت عليها (دولة المغرب) بادخال العلوم الرياضية لوطنها وبناء المدارس لقراءتها وتدريسها. وبثها في المدن والقرى». محمد المشرفي، الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية، مخطوط الخزنة العامة بالرباط. د 1463 ص. 421.

راجع، الدكتور عبد الرحمان تشايحي، المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881-1913 تعريب عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، 1973

- على الحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. 1986

لحركة التجديد التونسي⁶ - على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن كيان الأمة التونسية، ونشر الوعي بين أبنائها.

وهكذا عملت النخبة التونسية المثقفة، على نشر الإصلاح الثقافي، بالاعتماد على التعليم والصحافة. ففي سنة 1888، أسس المثقفون التونسيون جمعية أطلقوا عليها اسم «الحاضرة» وأصدروا جريدة ناطقة باسمها، تحمل نفس الاسم، وهي جريدة أسبوعية شبه رسمية، إسلامية النزعة معتدلة الاتجاه، وقد عكست هذه الجريدة أصداء التطورات ببلدان المغرب العربي، وساهمت مع مجلات عربية أخرى في نشر الإصلاح والوعي بين المسلمين لمواجهة أخطار الاستعمار⁷

ولقد أتت جهود النخبة التونسية المستنيرة أكلها، فأكسبت البلاد فئة مثقفة ثقافة عصرية، تميزت بالنشاط والعطاء. والملاحظ أن المعمرين عارضوا منذ البداية تعليم التونسيين ونددوا بإقبالهم المتزايد على المدارس. ونتيجة لهذا الوضع، ونتيجة لسيطرة المحتلين على مرافق البلاد واستغلالها لصالحهم، هاجر كثير من التونسيين خارج بلادهم، إلى الدولة العثمانية أو مصر. ومن هؤلاء المهاجرين، عبد الحكيم التونسي، الذي فضل الهجرة للمغرب الأقصى، باعتباره الدولة التي استطاع أن تصمد في وجه تكالب الاستعمار الفرنسي الذي احتل الجزائر وتونس.

هذه بعض ملامح النهضة الثقافية للوسط الذي خرج منه عبد الحكيم، فكيف كانت حالة الوسط الذي انتقل إليه.

II- صمود المغرب في وجه التدخل الاجنبي

الملاحظ أن المغرب، ظل محافظاً على هياكله السياسية والاجتماعية التقليدية، كرد فعل على عوامل التدخل الاجنبي. فلم يكن يسمح ببعض التجديدات إلا في حدود معينة، حيث يتمكن من مراقبة تأثيرات التسرب الأوربي المتزايدة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطان مولاي الحسن الذي حكم من 1873 إلى 1894، قد بذل جهوداً مضاعفة لتدعيم موقف المغرب تجاه أوربا. فقد حاول سلوك سياسة الإصلاح، فأرسل البعثات التدريبية للخارج، وجلب مدربين عسكريين أوربيين، واستورد الأسلحة، وأنشأ بعض المعامل لصنعها. إلا أن هذه الجهود ذهبت أدراج

6- قارن، شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون، وحركة الشباب التونسي. تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة. الشركة التونسية للتوزيع والنشر، د. ت.
كان بعض المغاربة يكتبون فيها، وكانت تردد ما تكتبه مجلة المنار وغيرها من الجرائد المصرية في إطار الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي ناضل من أجلها جمال الدين الأفغاني.
كما كانت جريدة المنار تقرأ بالمغرب، وفيها توجيهات بإصلاح المعارف والاعتناء بتنظيم قوة عسكرية قادرة على حماية البلاد المغربية.

الرياح، نظرا لكون المستعمرين الطامعين في البلاد، وقفوا لها بالمرصاد أولا ؛ ونظرا لانعدام أرضية ثقافية مساعدة قبل كل شيء⁸.

وبموت هذا السلطان الحازم، دخل المغرب، في فترة انتقالية، مع عهد صدارة الحاجب أحمد بن موسى البخاري، الذي حجر على السلطان الشاب مولاي عبد العزيز من 1894 الى 1900. وقد تميز عهد أبا أحمد، بسلوك سياسة متشددة داخليا وخارجيا، أخفت كثيرا من التناقضات الى حين.

وهكذا دخل المغرب، بعد موته، في عهد جديد، ازداد فيه الضغط العسكري الفرنسي، والحصار الدبلوماسي، بالموازاة مع تدهور الأوضاع الداخلية. وأمام هذه الوضعية، التي أخذت تنذر بالأزمة، حاول مخزن مولاي عبد العزيز، الذي خرج من انقراض عهد أبا أحمد، أن يسلك سياسة تهدف للإصلاح. وهنا تجدر الإشارة للاستشارات الواسعة التي نظمت، واستمع فيها لآراء بعض السياسيين والعلماء. وإلى السفارات التي أرسلت للدول الأوربية، لطلب المساندة والعون لسياسة المخزن الجديد⁹.

لأنه لا نريد أن نتبع ما آلت إليه تلك السفارات، ولا العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لمحاولات الإصلاح ؛ بل تكفي الإشارة، الى أن الضغط الاستعماري ازداد، وأصبح أكثر إلحاحا، إذ وضعت الأوساط الاستعمارية الفرنسية، التي أصبح يتزعمها وزير الخارجية الفرنسي «دلكاسي»، نصب عينها إتمام احتلال بلدان المغرب الكبير. وفي هذا الإطار تدخل الاتفاقيات التي عقدت مع المغرب سنتي 1901-1902، ومع إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا بعد ذلك بقليل¹⁰

هذا هو الوسط الذي اطلع عليه عبد الحكيم والتحق فيه بالمخزن وكان له نصيب وافر، في بذل المشورة والنصيحة والجهاد بالقلم.

III- من هو عبد الحكيم

ولد عبد الحكيم بن محمد بن عبد الحكيم بتونس العاصمة، وتلقى تعليمه ببلاده، ثم أكمل دراسته بمصر¹¹. لانتوفر - الآن - على ما يفيدنا حول نوع هذه الدراسة، غير أن رسائله - الى أصدقائه المغاربة - التي اتخذناها مصدرا أساسيا لهذه الدراسة، تبين بما

8- كان المغرب متأخرا عن تونس، في ميدان إصلاح التعليم، فلم تظهر به نخبة مثقفة ثقافة عصرية مثل التي عرفتها تونس. وإذا كانت النهضة الثقافية بمصر وتونس ثمرة لجهود بعض الرواد، الذين درسوا بأوروبا مثل رفاة الطهطاوي، وخير الدين، فإن المغرب لم ينعم بأمثالهما، خاصة في ميدان إنشاء المدارس العصرية. قارن علال الحديمي حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1907 1908، رسالة دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب - الرباط 1985

خاصة الاتفاق الودي (8 أبريل 1904)، الذي أطلق يد فرنسا في المغرب، فكان لذلك عواقب سياسية وعسكرية، بين البلدين المرجع أعلاه ح 1 ص. 45-64.

عن رواية شفاوية. ردها محمد المنوني، في مظاهر يقضة المغرب الحديث، ج 2، ص 574-575.

لا يدع مجالا للشك، أن الرجل حصل ثقافة سياسية وقانونية رفيعة المستوى¹². زيادة على معرفته باللغة الفرنسية والإنجليزية. ونظرا لذلك، فقد كان على خبرة تامة بمعطيات السياسة الدولية في بداية القرن العشرين ووضع هذه الخبرة، في خدمة بلده الثاني المغرب، في مواجهة الضغوط والمشاريع الفرنسية خاصة، وفضح نواياها في الوقت المناسب.

هاجر عبد الحكيم مع أبيه وبعض إخوته الى المغرب، في أواخر عهد مولاي الحسن (حوالي سنة 1894)، وسكنت أسرته بمدينة مراكش. ومن الجدير بالذكر، أنه انتسب الى امزوجة بنواحي أمزميز قرب مراكش، وادعى أن أصله مغربي من جهة أبيه، الذي كان قد هاجر لتونس. ولسنا في حاجة الى مناقشة، هذا الادعاء، الذي أدلى به الرجل، عندما حاول الفرنسيون نفيه من المغرب، بل نبادر الى القول إن عبد الحكيم، قد قضى بقية حياته بمراكش، التي توفي فيها أبوه سنة 1902¹³ وأنه تزوج إحدى بنات عباس بن داود، باشا مراكش. وكان يشتغل في عهد الحماية، بالمحامة وظل مثالا للاستقامة ومساعدة الضعفاء الى وفاته سنة 1932¹⁴.

1- التحاقه بالمخزن

لانعلم الكيفية التي التحق بها عبد الحكيم بالمخزن، ولكن من خلال رسائله، نعرف أن التاريخ الذي التحق فيه بالمخزن هو سنة 1899. ونظرا لثقافة الرجل، ومعارضته الشديدة للمطامع الفرنسية، فسرعان ما كون له أصدقاء، داخل المخزن وخارجه، نذكر من هؤلاء عبد الله بن سعيد، الأمين عبد السلام التازي الرباطي، النائب محمد الطريس، الوزير المهدي المنبهي، الكاتب أبي بكر التطواني، الفقيه الشيخ محمد الكتاني، التاجر الركينة التطواني وغير هؤلاء.

أما الوظيفة الذي كان يشغله، فيبدو أنه لم يكن وظيفا رسميا معروفا. وربما كان ذلك نتيجة لأسباب سياسية. ومن خلال رسائله، نتأكد من دوره كمستشار للسلطان وللوزير المهدي المنبهي قبل عزله. كما كان في الوقت نفسه يطلع أصدقاءه، على كل التطورات السياسية، ويستشيرونه في كل ما يهم العلاقات الخارجية، ومطالب الدول الاستعمارية.

كان عبد الحكيم التونسي عنصرا نشيطا في مقاومة الأطماع الفرنسية، وفضح مشاريعها. وقد كون مع أصدقائه الذين تعرفنا على بعضهم، نخبة وطنية معادية للتدخل الفرنسي. ومحبة للتعاون مع الدول الاسلامية مثل تركيا¹⁵.

12- مجموعة من الرسائل الهامة، حول مواضيع شتى تتعلق بالتدخل الفرنسي وكيفية مواجهته، الأصول محفوظة عند الحاج العربي بن سعيد، الذي كان أبوه عبد الله بن سعيد احد الوطنيين القلائل الذين استعانوا بعبد الحكيم واستعان بهم في مواجهة الضغوط الأجنبية.

13- رسائل عبد الحكيم.

14- مرجع الملاحظة (11)

15- كان عبد الحكيم يكلف احيانا بمهام سرية، خارج المغرب بأوروبا وبالدولة العثمانية. مثل ما حدث سنة 1902.

2- نماذج من مواقف عبد الحكيم من قضايا التدخل الفرنسي
لايتسع المجال لتفصيل هذه المواقف، لكننا حرصنا على التعرف على بعضها باختصار، حتى نعلم اقتدار الرجل وفهمه العميق لمجريات السياسة في وقته، واطلاعه على أحكام القوانين الدولية.

أ - قضية الحماية والمحاكم القنصلية هذه قضية كانت لها عواقب سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية ونفسية، على المغاربة. وقد نبه عبد الحكيم في رسائله بمرارة، الى إهمال الخزن لهذه القضية وتضييعه لحقوق المغاربة، في مواجهة تعسفات الأجانب. وقال بالحرف¹⁶

«إن نواب الأجناس يحكمون في رعية سيدنا نصره الله بدون وجه، بل بمجرد قول شفاهي، يبعثون به للعامل فيعمل بمقتضاه بدون تعقب ولا نظر، هذا إذا كان الطالب أجنبيا¹⁷ وأما إذا كان من رعية سيدنا فإن حقه ضاع إلى يوم القيامة. والأجنبي المتعدي لا يلحقه حكم أبدا، لان القائم بالحقوق في حكم المعدم. والدليل على ما ذكرته لكم، أنكم لو تصفحتم دفاتر الفيسينات¹⁸ بأجمعهم ما وجدتم فيها دعوة مسلم من الرعية يطلب محميا. فهل يتصور في العقل أن المسلم دائما ظالما. كلا بل في الغالب يكون مظلوما لكن من يقف له علي حق».

ب- قضية الصحة والمساجين لقد عارض عبد الحكيم مطالب الأوربيين بتكليفهم بمؤونة المساجين في المراسي، دون أن يطلبوا من الخزن تعويضا. إذ بين أن هذا الطلب، يدخل فيه المعالجة و «رفع الأغلال»، والقيام بحقوق من يكون مظلوما، الى أن ينتهي الأمر الى مشاركة الولاية المغربية في التصرف. بل إلى أخطر من ذلك. وضرب مثلا بما أحدثه الاوربيون في مسألة الصحة، التي «أخذوها تحت عنوان حفظ الصحة فبلغوا بها الى ما تعلمونه»¹⁹.

ج قضية السكة أو العملة أما انهيار قيمة العملة المغربية كنتيجة للارتباط بالعملات الأجنبية، خاصة الاسبانية التي عرفت - بدورها - انهيارا في قيمتها أواخر القرن الماضي مما أدى الى تضرر المغرب. فقال عبد الحكيم عنها «إن السكة «من

16- في رسالة موجهة الى عبد الله بن سعيد الذي كان مكلفا بفصل بعض الدعاوي الناتجة عن الحماية. الرسالة مؤرخة، 13 جمادى الثانية 1316 الموافق 29 أكتوبر 1898

من الامتيازات القانونية التي حصل عليها الأجانب بمقتضى اتفاقية 1856 بين المغرب وإنجلترا، ان القنصل يكون هو الحاكم اذا تعلق الأمر بالأجانب واذا كان المتهم انجليزيا، أما إذا كان المتهم مغربا فترفع القضية للحاكم المغربي، الذي كان مفروضا عليه أن ينصف المدعي الأجنبي أو محميه مهما كان الأمر.

18- المقصود المفوضيات الأجنبية بطنجة، والكلمة ترجمة حرفية من الاسبانية.

الرسالة المذكورة في الملاحظة (16) والاشارة الى ما اقدم عليه «الجلس الدولي» بطنجة من تحجير على الخزن في بلاده، حيث كان السفراء الأجانب يتصرفون في المغاربة - خاصة الحجاج - ويمنعون حتى موظفي الخزن من دخول طنجة أحيانا، لدعوى الوقاية الصحية، عن المسألة يراجع محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي، 1792-1927، كلية الأدب، الرباط 1980.

أهم أمور هذا الوقت، والنظر في أمرها واجب على من تهمه مصلحة الوطن، لأن بقاءها على هاته الحالة، يكون سببا قويا لتدخل النصارى في أمرها»²⁰. ثم اقترح بعض الحلول لمواجهة انهيار السكة. كما ندد في رسالة أخرى تتعلق بالمطالب الأوربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء، بتكليف الأجانب بالإشراف على ضرب السكة وما ينتج عن ذلك من غش وضياع لحقوق البلاد. قال عبد الحكيم²¹

«وكذلك مسألة ضرب السكة وتعديلها ؛ فكان من الواجب جعل ذلك على يد أناس ثقات، يأخذون حقهم، ويتركون حق المخزن، لا كما وقع في هذه السنين الأخيرة على يد «برونزويك» من جهة و «فودش» من جهة، و «هسنيو» من جهة و «مكلين» من جهة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا أحد يغير المنكر، فالى متى والكفر قد أحاط بنا اللهم فرج علينا وارحمنا»²².

د- قضية الأحباس وأملاك المخزن كان المخزن ينفذ بعض هذه الأملاك بالكراء، وكان الأجانب يتقاعدون على واجب الكراء، بحجة أن مؤتمر مدريد سمح لهم بالتملك داخل المدن، كما حاول الفرنسيون بعد اقتراض 1904، توثيق أملاك الأحباس في السلف المقدم للمغرب. ووجد المغاربة مشقة في إقناع الأجانب، إلا أن عبد الحكيم كان له موقف قانوني من المسألة. فقد نصح المخزن، بأن يخبر الدول المعنية، بأن الأحباس ستخصص لمصالح المساجد والزوايا ونظافة البلاد، و «تعديل السجون على نمط مقبول، وبناء محل للمريض، الى غير ذلك من أفعال البر، بخلاف ما إذا بقيت بيد الخواص فإن نفعها يعود الى من لا يحتاجه».

ثم بين أن للمخزن الحق في التصرف، لأن تلك الأملاك ليست منفذة الى الأبد. وحتى إذا كان الأمر كذلك فإن السلطان يملك حق «التعقب والاستيناف شرعا وعادة، بدون ان يخالف في ذلك قوانين الأجناس أيضا، التي لا عمل بها في هاته المملكة المحروسة»²³.

هـ - موقفه من مطالب سفارة طابندي سنة 1905 بعد الاتفاق الودي، بين فرنسا وانجلترا، ظنت الحكومة الفرنسية، أن الوقف حان، لقطف الثمرة المغربية الناضجة. ولذلك هيأت مشروعا لحماية مبكرة، يركز على منح الفرنسيين الإشراف على المالية والجيش والادارة. وقد قدم هذا المشروع في شكل مطالب

20- الرسالة مؤرخة ب 16 جمادى الأولى، 1316 الموافق 2 أكتوبر 1898.

رسالة مؤرخة ب 3 محرم 1324 / 27 فبراير 1906، محفوظة بقسم الوثائق بالمكتبة العامة بتطوان.

نقلها المنوني في المرجع السابق ذكره، ص 322-326.

الأسماء المذكورة، تتعلق بتجار ومؤسسات تجارية، وبالمدرّب العسكري الشهير بالمغرب «ماكلين» MACLEAN.

رسالة مؤرخة ب 13 جمادى الثانية 1316 الموافق 29 أكتوبر 1898.

بإصلاحات تتناول الميادين المذكورة. لكن المغاربة، تمكنوا من إفشال هذه السفارة، وكان لعبد الحكيم النصيب الأوفى والفضل الأكبر في ذلك الفشل²⁴.

فعندما كان السفير الفرنسي يتأهب لمغادرة طنجة متوجها نحو فاس، كتب عبد الحكيم من باريس، لعبد الله بن سعيد، رسالة شرح له فيها النوايا الفرنسية الحقيقية، نقتبس منها قوله²⁵

«ولا بد ثم لابد أن يكتب النائب لسيدنا نصره الله، رأسا وبدون واسطة أحد²⁶ ويحذره وينصحه، حتى لا يسلم لنائب الفرنسي، في شيء من النفوذ في بلاد المسلمين بوجه من الوجوه». ونبه الى ضرورة أن لا يقبل المخزن أي كلام مع السفير الفرنسي الا كتابة، وبعد «التروي والمشورة معكم أعني دار النيابة، يجاب نائب الفرنسيين على مطالبه». ويظهر أن عبد الحكيم هو أول من اقترح فكرة جمع مجلس لأعيان الأمة، يناقش السفير الفرنسي في مطالبه. فقد جاء في رسالته المشار لها : «ولابأس أن تشيروا على سيدنا بجمع أكابر العلماء ووجهاء المسلمين، لأن في ذلك سياسة تقوي الرابطة بين الملك والرعية».

كما نبه الى الموقف الذي يجب أن يتخذه المخزن من الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، ثم الاتفاق الذي أعقبه مع اسبانيا فقال «ويؤكد النائب لسيدنا غاية التأكيد، بأن لا يقبل من نائب الفرنسي، كلاما في الاتفاق الذي وقع بين الفرنسيين والانجليز أولا، ثم مع الاسبانيول أخيرا».

وبتأثير هذه الرسالة، كتب عبد الله بن سعيد، رسالة مشابهة للشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، يرجوه فيها أن يبذل كل طاقته ونفوذه لمساعدة السلطان، عل رفض المطالب الفرنسية لأن «قصد هذا العدو - يقول ابن سعيد - هو التدخل في أمور بلادنا، في المسائل المالية والادارية والعسكرية بوجه معين وصاحب، ثم بعد وضع يديه واشتداد نفوذه، واستيناس الرعية بالمصارفة معه، والنظر في وجهه، يعلن باعلاء كلامه، ونشر حمايته وأوامره. واذ ذاك يصعب على المسلمين مقاومته وطرده والنتيجة من هذه الأوافق أنه لم يبق للفرنسيين إلا استعمال الخدائع، والحيل والمكيدة، فتارة يتهدد وتارة يرشي، وتارة يتذلل، حتى يحصل على امتيازات، ويبني في أرضنا حقوقا تنمو بنمو الأيام الى أن يصعب أمرها، ويصعب فكها كما وقع ذلك في تونس ومصر»²⁷.

و - رأيه في انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 لما قبلت فرنسا مضطرة، حضور المؤتمر الدولي الذي دعا إليه المغرب لمناقشة الاصلاحات التي ينبغي

24- يقارن، موضوع «مجلس الأعيان ومشروع «الاصلاحات الفرنسية» بالمغرب سنة 1905»

25- نسخة خطية بدون تاريخ.

26- المقصود، بدون الكتابة عن طريق وزير الخارجية كما هي العادة. لأن عبد الحكيم يتهم الوزير في أمره.

27- انظر أعلاه، مجلس الأعيان.

إدخالها للمغرب، والوسائل الكفيلة بذلك، كتب عبد الحكيم من باريز لعبد الله بن سعيد رسالة في الموضوع جاء فيها ²⁸ «ونعرفكم بأن الفرنسيين قد طوعه الألمان ورضي بالحضور بالمؤتمر الذي طلب مولانا تشكيله، قهرا وجبرا. وقد كاد أن يؤول الأمر بينهما إلى حرب، ولكن عام السبعين لزال بين أعين هذا الجيل. وقد ظهرت الألفاظ والحمد لله، وانتصر إلينا من سخره الله لنا، ونحن نيام بين أضغاث وأحلام».

ثم نبه إلى خطورة النتائج التي قد يؤول إليها المؤتمر، واقترح أن يكون الوفد المغربي مؤلفا من شخصيات وطنية مقتدرة قائلا «ونطلب الله أن يكون الأمين، عبد السلام التازي، واحدا ممن يكلفهم مولانا بالنيابة عنه، في هذا المؤتمر، الذي فيه الخير ومنه يخرج لاسمح الله الشر. وقد أكدت التأكيد التام، على أن لا يوافق سيدنا بأي وجه في تسليم الأمور المالية، وتنظيم الجيوش ليد النصاري أبدا لأن النصاري، إذا استولوا على المال، استولوا على الرجال ثم على البلاد»²⁹.

IV- محاولة نفي عبد الحكيم، وصراعه مع الأوساط الاستعمارية

نتيجة لنشاط عبد الحكيم في فضح النوايا الاستعمارية في حينها، ولو بكيفية سرية، يبدو أن المفوض الفرنسي اطلع منذ وقت مبكر على نشاط الرجل. وهكذا بدأ يحيك مؤامرة لنفيه من المغرب. وقد استعان ببعض المغاربة، الذين لم يكونوا علي رأي عبد الحكيم، والذين كانوا مقربين من المفوضية الفرنسية. وهكذا لما علم «سان روني طابندي» بسفر عبد الحكيم، في مهمة مخزنية بأوروبا والدولة العثمانية، سنة 1902، أرسل إليه النائب الفرنسي، ورقة النفي وهو يستعد لركوب السفينة بميناء طنجة. ومما جاء فيها «أنا نائب الدولة الفرنسية بالمغرب بناء على الشكايات التي وردت بعبد الحكيم بن محمد بن عبد الحكيم من رعايا تونس، وتعددتها من يوم الذي دخل لمملكة المغرب وخصوصا ما حدث لمبروك بن جعفر حيث أنه أتى به للمغرب بغير قاعدة وبكيفية مشكوكة، فإن نائب الدولة الفرنسية، قد ظهر له أن يمنع عبد الحكيم المذكور على السكنى بالمغرب، حيث كان في جلوسه بالمغرب تحيير الراحة العامة، فبناء على الفصل 82 من قانون 1778 والفصل 82 من قانون 1836، والمعاهدة المنبرمة بين باي تونس والدولة الفرنسية بتاريخ 12 ماي 1881، فإني نامر عبد الحكيم المذكور، بعدم الرجوع للمغرب إلى أن يؤذن له بذلك. وكتب في 22 أكتوبر عام 1902»³⁰

28- الرسالة مؤرخة ب 25 جمادى الأولى عام 1323 الموافق 25 يوليوز 1905

الرسالة عنها.

عن نسخة خطية ضمن رسالة وجهت لعبد الحكيم من دار النيابة في 20 رمضان 1320 الموافق 20

دجنبر 1902

لم يقف عبد الحكيم مكتوف الأيدي، أمام هذا التعسف الأجنبي بل رفض الأمر الفرنسي، وناقشه من الناحية القانونية والسياسية وكتب للنائب ولأصدقائه، يبين لهم، الخطوات التي يجب اتباعها مع النائب الفرنسي، ومما جاء في إحدى رسائله على سبيل المثال لا الحصر

«إن دولة تونس ودولة المغرب، هما مملكتين إسلاميتين لم يسبق بينهما شروط ولا معاهدة أصلاً. فحكم رعيتهما يكون بالضرورة على مقتضى ما جرى به العمل بينهما. وهو أن المغربي إذا كان بتونس، يكون تحت حكم الباي، والتونسي إذا كان بالمغرب يكون تحت حكم المخزن. فهذه الأصول لم تتغير، ولم تبدل أصلاً، لا باتفاق بين مملكة المغرب وباي تونس، ولا بين المغرب ودولة فرنسا فتحصل مما ذكر وأن النائب الفرنسي، إنما هو نائب على رعية الدولة الفرنسية والمحميين الذين عنده بالمغرب على مقتضى شروط مدريد لا غير وأما أهل تونس فليس له عليهم يد لأن مملكة المغرب ليس بينها وبين تونس اتفاق. فما هو جاري (كذا) على المغاربة بتونس يكون جاري على التونسيين بالمغرب الى أن تبدل هذا الحال بمعاهدات خاصة»³¹

كما اقترح الردود المناسبة على ادعاءات السفير الفرنسي. فعن الشكايات المزعومة بعبد الحكيم اقترح الجواب الآتي

«نائب الحضرة الشريفة يطلب من النائب المذكور أن يبين لنا أسماء الشاكين بعبد الحكيم ونوع شكاياتهم، لأنه في خدمة المخزن الشريف وسافر لغرض خاص بمال له بال»³²

وعن ادعاء أن عبد الحكيم «حير الراحة العامة»، كان جواب عبد الحكيم «نائب المخزن يطلب من النائب المذكور أن يعرفه بما ظهر من عبد الحكيم في مدة اقامته بالمغرب كلها من الأمور المحيرة للراحة العامة والمصالح العمومية، لأن عبد الحكيم في خدمة المخزن، ومضنون به استقامة الحال وحسن السيرة، وبذلك استحق الانحياش للاعتاب الشريفة» كما بين الردود المناسبة على كل نقطة نقطة من مذكرة النفي. ولكن يبدو أن النائب المغربي توقف عن دفع أجوبة عبد الحكيم.

وفي رسالة أخرى³³، اقترح عبد الحكيم على النائب المغربي أن يبين للنائب الفرنسي بان «عبد الحكيم في خدمة المخزن وسافر بأموال للمخزن، وذلك من صدقه في الخدمة. وهو رعية المخزن، سواء كان تونسيا أو أصله من المغرب. فإن التوانسة هم رعية المخزن لا رعية الفرنسيين».

31- عن رسالة موجهة لأبي بكر التطواني أحد كتاب دار النيابة مؤرخة في 29 شعبان 1320 الموافق 1 دجنبر 1902.

32- ملاحظات وأجوبة عبد الحكيم على مذكرة النفي، أرسلها للنائب محمد الطريس، ليتبناها ويدفعها للنائب الفرنسي.

رسالة لأبي بكر التطواني، مؤرخة ب 4 رمضان 1320 الموافق 5 دجنبر 1902

هذه نماذج مما كان عبد الحكيم، يكتبه، سواء للدفاع عن نفسه أو لتنبيه إخوانه المغاربة الى كيفية الرد على ادعاءات النائب الفرنسي، الذي تدخل في أمر يهم المخزن، ونفى رجلا كان ملحقا بالمخزن. وتدل هذه النماذج من تفكير الرجل على باعه الطويل واطلاعه على القوانين الدولية، واعتبار نفسه مواطنا مغربيا مسلما، في مواجهة تدخل أجنبي استعماري تسنده القوة لكن الشرعية تخونه والقانون يعارضه. وقد جاء في رسالة أخرى لعبد الحكيم، ما يؤكد على أن المغاربة والتونسيين ليسوا بأجانب إذا كانوا في هذا القطر أو ذاك. وأن العادة والقاعدة جرت - نتيجة لذلك - أن يخضعوا لحكم هذا البلد أو ذاك دون تمييز بينهم «والقاعدة التي جرت بين المغرب وتونس - يقول عبد الحكيم - أن كل منهما يحكم في رعية الآخر، كما هو مشاهد، فإن المغاربة في تونس هم تحت حكم الباي وليس معدودون من الأجانب»³⁴.

لم يكتف عبد الحكيم، بصراعه مع الأوساط الاستعمارية على الواجهة المغربية، بل يظهر أنه وضع قضيته أمام العدالة ووكّل عنه بعض المحامين، أشهرهم، محامي انجليزي كان يقطن بجبل طارق³⁵. وإذا كانت الوثائق التي تتوفر عليها لاتسعننا في تتبع القضية أمام المحاكم، فإمكاننا القول إن جهود عبد الحكيم، وتعاونه مع أصدقائه المغاربة، ومساندة المخزن المادية للرجل، قد أدت في نهاية المطاف الى انتصاره وعودته للمغرب، ليعيش فيه مكرما ومحترما، بالرغم من الحماية الفرنسية، التي جاهد للحيلولة دون فرضها، وظل يكرهها.

أما موقف المخزن فيظهر أنه كان موقفا مؤيدا، إلا أنه تميز بالحذر، كما هو الشأن في جميع قضايا التدخل الأجنبي. وقد تدخل النائب المغربي، محمد الطريس مرارا لدى النائب الفرنسي وأدلى بالحجج الكافية، إلا أن الجانب الفرنسي ركب رأسه وطلب من النائب المغربي عدم التدخل في القضية. نفهم ذلك من رسالة وجهها الطريس للوزير المهدي المنبهي مما جاء فيها بعد المقدمة «وبعد فمن يوم حُلِّب طنجة وأنا مهتم غاية الاهتمام، بقضية السيد عبد الحكيم، وتعددت المكاتب بيننا وبين نائب الفرنسي، ولم يجب بمفيد، والحجج قائمة عليه، من كل جهة، بأنه لاحق عنده، فيما فعل. وآخر جوابه لنا بعد إفحامه بالحجج الواضحة التي لا غبار عليها أن قال «فتبين لك مما ذكر بأنه لم يكن لجنابك وجه للتدخل في هذه القضية، وعلى كل حال فقد أجبناك بهذا المسطور مراعاة (كذا) لقدرك، معلمين بأننا لانقبل زيادة المراجعة في هذا الموضوع دمت بخير وختم في 20 دجنبر 1902» وحيث أجاب بهذا مكابرة وعنادا تعين اطلاع علم سيادتكم بما دار بيننا وبينه كما بالنسخة طيه، لتطلع عليه شريف العلم ليأمر

34- رسالة مؤرخة في 1320 موافق 14 دجنبر 1902.

35- اسمه ميتشل Michel وهو الذي ندد بالتدخل الفرنسي المسلح بالدار البيضاء، وفضّخ الفضائع التي ارتكبت في حق المغاربة هناك.

بالمقتضى، والسيد عبد الحكيم له ملكة وعارضة في الاقتدار على إقامة دعواه بمضانها حتى يتوصل بحقه ولايهمه الأمر»³⁶.

والملاحظ أن النائب المغربي، يتهم في الرسالة المذكورة أحد العاملين بدار النيابة وهو بناصر غنام؛ يتهمه بالتعاون مع ترجمان المفوضية الفرنسية لحبك مؤامرة النفي. وقد أدلى النائب بدلائل تؤكد تورط غنام ضد عبد الحكيم. والواقع أن هذه المسألة، يمكن فهمها في إطار المنافسة بل الانقسام الذي كان يسود صفوف المخزن وبالتالي دار النيابة³⁷ في ذلك التاريخ، نتيجة للصراعات الخفية بين الأطماع الاستعمارية ومواقف القوى الوطنية التي لم تكن متحدة على كلمة سواء.

وبعد فهذه بعض الحقائق، صغناها باختصار وهي حقائق تثير في نفس الباحث في أمور المغرب، الذي كان يواجه ضغطا استعماريا منظما، تثير كثيرا من الشؤون والشجون! لكننا نفضل أن نختم في هذا المقام، ببعض الاستنتاجات

أولا إذا كان الفرنسيون، قد حاصروا المغرب، ومنعوا عليه كل تعاون رسمي مع الدول الإسلامية، فإن هذا لم يمنع تعاونه مع بعض أبناء المغرب الكبير، وشخصيات من المشرق العربي، لمقاومة الأطماع الفرنسية.

ثانيا تطرح قضية عبد الحكيم على الباحث في تاريخ المغرب المعاصر، إشكالية، تحديد وتقييم مواقف الأطراف المؤثرة، في المخزن العزيمي والحفيظي. أي تحديد مواقف أهل الحل والعقد، من قضايا لازالت تناقش بكيفية سطحية؛ مثل مسألة الإصلاح ومقاومة التدخل الأوربي بالمغرب خلال القرن الماضي.

ثالثا كان مجلس الأعيان الذي عرفه المغرب الحديث سنة 1905، أول مجلس استشاري من نوعه، ثمرة لحركة وعي وطني هادف للنهوض بالشعب المغربي، للمحافظة على سيادته وكيانه المستقل. وفي هذا الإطار، جدير بنا، أن نثير الانتباه، الى شخصية عبد الحكيم التونسي، الذي لعب دورا بالغ الأهمية، في اسناد ذلك الوعي وتطعيمه. وهكذا، فإن التعاون بين أبناء المغرب الكبير، سياسيا وثقافيا، كان مفيدا منذ بداية القرن الحالي - على الأقل - لوضع الصعوبات في وجه التدخل الأجنبي وتعويقه.

رابعا لقد كانت تجربة مصر وتونس، في ميدان الإصلاح، حاضرة أمام أعين النخبة المغربية الواعية بحقيقة الاستعمار، وبحقيقة الأوضاع الداخلية. ولذلك ظلت تعارض الإصلاحات التي تهدف الى تمكين المستعمر مما حصل عليه في البلدين

36- من مبيعة رسالة النائب الطريس الى المهدي المنهي وهي غير مؤرخة.

37- جوانب من التاريخ الدبلوماسي المغربي في القرن XIX تطور وظيفة النائب السلطاني من 1851-1922، انظر أسفله.

المذكورين، حتى لا تحصل نفس النتيجة. لكننا نعلم أن المغرب سقط هو الآخر. وهنا تثار إشكالية منطلقات الإصلاح من أين نبدأ ومتى؟ وماهي الحدود؟ !

خامسا دعوة إلى الباحثين في المغرب بخاصة، ودول المغرب الكبير بعامة، إلى الاهتمام بأعمال ومناقب الشخصيات التي أسدت خدمات صادقة للمغرب الكبير كلبنة أولى في توحيد تاريخ بلدان المغرب. وعملنا هذا في التعريف بشخصية مغربية، اعتبرناه ضروريا - بهذه المناسبة - لما في ذلك من أهمية لتاريخنا الوطني، ولما فيه من إبراز لمكونات الشخصية المغربية.

جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر

تطور وظيفة النائب السلطاني بطنجة من 1851 الى 1924 *

تقديم

تجدر الإشارة، الى أن الإشكالية التي تطمح هذه الدراسة الى معالجتها، هي أن دار النيابة التي استحدثت في إطار سياسة حذرة من تسارع التدخل الأوربي في المغرب، ستتحول - مع تعاظم هذا التدخل - من جهاز بسيط ووسيط، بين الهيئة الدبلوماسية من جهة والمخزن من جهة أخرى، الى جهاز مؤثر ومقرر، في القضايا التي طرحها التدخل الأوربي خلال القرن الماضي¹.

إن النائب السلطاني الذي بدأ موظفا بسيطا مهمته تلقي المراسلات والتعليق عليها وبعثها الى المخزن، وانتظار الإجابة ؛ تحول مع تعاظم الضغط الأجنبي الى موظف سام، يتعدى نفوذه التوسط الى التقرير في أمور عديدة تهم مصير البلاد.

فكيف حدث هذا التطور، في وظيفة النائب السلطاني بطنجة ؟ وماهي العوامل والوقائع التي توضح التطور المشار إليه؟

للإجابة سنعرف بالنواب الذين مارسوا مهامهم منذ إنشاء دار النيابة سنة 1851، ثم نقف مليا عند الإصلاح الذي طرأ على دار النيابة سنة 1900.

وفي الأخير سندلي ببعض الملاحظات والاستنتاجات التي تبرز وتوضح الإشكالية المطروحة.

موضوع مساهمة المؤلف في الندوة العلمية المنعقدة بمدينة طنجة حول موضوع "طنجة في التاريخ المعاصر 1800 - 1956"، بتاريخ 18 - 20 أكتوبر 1990، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ومدرسة الملك فهد بطنجة 1991.

من أهم هذه القضايا مسألة الامتيازات الأجنبية، كالحماية القنصلية، والمحاكم القنصلية، والتدخل في شؤون الإدارة المغربية.

ومن القضايا ما اتخذ صبغة الخطورة مثل مسألة الصحة، التي أنشئ من أجلها المجلس الصحي الدولي، عن المسألة وعواقبها انظر محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي بالمغرب 1792-1927، دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1980

ولأهمية دار النيابة وأهمية القضايا التي عالجتها خلال القرن الماضي، عبد العزيز خلوقة التسماني ومحمد الأمين البزاز الى إصدار مجلة «دار النيابة» سنة 1984.

I- وضعية دار النيابة قبل 1851

منذ تمكن المغرب من تحرير ثغوره وطرد الاسبان من العرائش والمعمورة والانجليز من طنجة، أصبح عامل هذه الثغور الذي كان نفوذه يشمل تطوان هو المندوب المغربي المكلف بالمفاوضات مع الأجانب². وقد أصبحت طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر، عاصمة دبلوماسية، بدل تطوان³. بيد أن العامل المكلف بتلك العلاقات كان يسكن تطوان تارة وطنجة أو العرائش تارة أخرى.

وكان يسمى باشا أو «عامل الثغور». وكان مهمته هي المراسلة مع القناصل الأجانب والتوسط بينهم وبين السلطان.

بوسلهام أزطوط وآخر عامل كان يجمع بين وظيفة الباشوية، ومهمة التفاوض مع الأجانب، هو الباشا بوسلهام بن علي أزطوط باشا العرائش وطنجة في عهد مولاي عبد الرحمان. كان بوسلهام أزطوط يقطن بالعرائش، وهو الذي قام بدور هام في المفاوضات المغربية الفرنسية، التي أعقبت معركة إسلي. وهو الذي وقع اتفاقية طنجة، في 10 شتنبر 1844⁴، وناقش اتفاقية للامغنية مع ليون روش LÉON ROCHES.

كان بوسلهام بن علي، رجلا ذكيا وحذرا ساعد مولاي عبد الرحمان في النهج المتشدد تجاه الفرنسيين الذين حاولوا ضم أطراف من الحدود المغربية الشرقية⁵.

وإذا كان بوسلهام بن علي كثيرا ما يعتمد على الممثل البريطاني، فإن علاقته بالممثلين الفرنسيين كانت متوترة، ولذلك اتهمه القائم بالأعمال الفرنسي بسوء النية وبتمديد المفاوضات حول المسائل الصعبة. ولما توفي بوسلهام بن علي، في فبراير 1851، تنفس الفرنسيون الصعداء بعد اختفائه⁶.

إن الطريقة التي اتبعها بوسلهام بن علي، في التفاوض مع الأجانب، قد أعطت للدبلوماسية المغربية، صفتها المميزة، وأبانت عن قدرة الدبلوماسيين المغاربة على مناقشة المسائل الصعبة، والوصول بها الى حلول مرضية، وتجنب كل تعقيد يمكن أن تنتج عنه

2- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، 1، ص 359-360.

3- J. Caillé, Ambassadeurs, envoyés particuliers et représentants officieux de la FRANCE au MAROC, Hespéris, 1951, trim 3-4, p. 355.

- محمد داوود، تاريخ تطوان، 1975، ج 7، ص 19

- عبد العزيز التسماني خلو، دار النيابة السعيدة بطنجة، مجلة دار النيابة، عدد 1، ص 21.

4- J. Caille, Charles Jagerschmidt..., p. 49.

5- الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، بإشراف عبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة، الجزء الأول، ص 489.

J. Caille, Charles Jagerschmidt, op. cit. p. 49.

منذ احتلال الجزائر تميز التاريخ الدبلوماسي للمغرب باستغلال صراع النفوذ بين الدول الأوربية حول المغرب، نفس المرجع، ص 53-54.

مخاطر للمغرب. ويبدو أن ذلك الأمر هو الذي أثار تعليق جاك كاي J. CAILLÉ التالي «كان للدبلوماسيين المغاربة موهبة خاصة في تمديد المفاوضات، دون الوصول بها الى نهاية مرضية، وفي إغداق الجمل الحبية والمضللة التي تخفي بلباقة رفضهم»⁷.

يمكن القول - إذن - أن الأسس الأولى لدار النيابة قد وضعت منذ عهد بوسلهام بن علي أزطوط.

II- وضعية دار النيابة بعد 1851

محمد الخطيب ويظهر أن اتساع العلاقات مع الأجانب بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتزايد عدد الممثلين الدبلوماسيين، قد جعل السلطان مولاي عبد الرحمان (1822-1859)، يعين موظفا خاصا بدار النيابة، وكان أول نائب مستقل بأشغال دار النيابة هو محمد الخطيب التطواني⁸.

كان محمد الخطيب، تاجرا غنيا، من وجهاء مدينة تطوان، سبق له أن استقر بجبل طارق ومرسيليا، كما سبق له أن تولى إدارة جمارك مدينة طنجة⁹. ونتيجة لذلك، كسب صداقات كثيرة ومعارف بكيفية التعامل مع الأجانب، الأمر الذي أهله ليتولى منصب النائب السلطاني بطنجة. ويجدر التنبيه إلى أن محمد الخطيب، كان رجلا محبا للانصاف، مستقيما في عمله، كثير المراجعة للسلطان في المسائل التي يطرحها عليه الممثلون الأجانب. وهكذا لم يكن يقطع في أمر قبل الرجوع الى السلطان مهما كان صغيرا أو كبيرا.

ويبدو أن دبلوماسيته هذه لم تعجب الممثلين الأجانب، وخاصة الممثل الفرنسي. ولهذا اتهم الخطيب بضعف الارادة وبالسلبية¹⁰، وهي اتهامات توضح في الواقع أن الرجل لم تكن تستفزته تحرشات الممثلين الأجانب ولا تهديداتهم. ولم يكن يسارع الى الاستجابة لمطالبهم، قبل أن يدرسها مع المخزن على مهل، وبهيء الإجابة التي توفق بين مطالب الأجانب ومصلحة بلاده.

- J. Caille. Une mission de Leon Roches à RABAT, 1845, Alg - P 16. -7

- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، 1961، ج 1، ص 307. -8

- Charles Jagerschmidt, op. cit. p. 50.

- ROUARD de Card, Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le 18^{ème} et le 19^{ème} siècle, PARIS, 1905, P.71.

-9 عن الخطيب ودار النيابة

- CHARLES Jagerschmidt, op. cit. pp. 50) 52.

- J.L. Miège, le MAROC et L'EUROPE, T.2, p. 278-280.

J. Caille, Charles Jagerschmidt, op. cit. pp. 50-51

على أننا يجب أن نلاحظ كذلك، أن طريقة الخطيب في التفاوض، وعدم خروجه عن مبدأ الوساطة الذي يقتضيه وظيفه، كان وراء إعفائه إثر حرب تطوان (1860)¹¹. وقد استقر بتطوان الى وفاته عام 1288هـ الموافق 1871 م¹²

الحاج محمد بركاش تولى محمد بركاش الرباطي أشغال النيابة، بعد محمد الخطيب¹³ وقد تميز بركاش بقوة الشخصية وسعة النفوذ في الأوساط المخزنية. كما اشتهر بركاش بتدخلاته وتوسطه لدى السلطان. ومنذ نيابته أصبح النائب السلطاني بطنجة، شخصية ذات وزن داخل المخزن، لا يمكن أن يبرم أمر مع الأجانب دون استشارته¹⁴. وكثيرا ما تصرف بركاش تصرفات، تدل على ما أصبح للنائب السلطاني من نفوذ. وواضح أن ذلك النفوذ قد اكتسب من خطورة المسائل التي كان يعالجها النائب ومن أهميتها بالنسبة لمصير البلاد. وكذلك، نتيجة للتطور الذي طرأ على العلاقات المغربية الأوربية¹⁵

إن تزايد الضغوط الأوربية بعد حرب تطوان، قد أضعف المخزن كثيرا، وبالتالي أصبح للنائب بحكم اتصاله بالمثلين الأجانب شبه تفويض في معالجة بعض القضايا، بكيفية تحول دون تعقيد الأمور مع الدول الأوربية. وهكذا أصبح نفوذ النائب كثيرا ما يسهل تحقيق مطالب الأجانب. وأصبحت قراراته تتميز في كثير من الأحيان بالتسرع والتجاوز. فقد وصل الأمر بالنائب محمد بركاش مثلا- الى إصدار الأمر بالقاء القبض على قائد تطوان عبد القادر أشعاش عام 1281 هـ. الموافق 1864م، نتيجة لاصرار الفرنسيين على عزله¹⁶. وفي عام 1885 عين بركاش ثلاثة أمناء للعمل بمدينة مراكش وبالدار البيضاء، فوافق السلطان على تعيينه «عرفنا ما ذكرته في شأن الأمناء الثلاثة الذين عينتهم للخدمة بالدار البيضاء ومراكش ووافقنا عليهم»¹⁷.

الحاج محمد الطريس أما في عهد النائب الحاج محمد الطريس، فقد ازداد نفوذ النائب السلطاني وتوطد. ينتمي محمد بن العربي الطريس، الى عائلة أندلسية هاجرت من غرناطة. وقد اشتغل آل الطريس زيادة على التجارة بالسياسة، حيث تولى

11- محمد داوود، تاريخ تطوان، ج 6، ص 20.

نفسه، مختصر تاريخ تطوان، ج 2، ص 311.

استمر بركاش نائبا الى سنة 1300 هـ، حيث عين محمد الطريس مساعدا له، وبعد وفاته في سنة 1303، حل محله.

14- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، ج 2، ص 309.

15- راجع موقف بركاش فيما يخص مسألة الحمایات، في ابن زيدان، الاتحاف، ج 2، ص 430-405.

محمد داوود، مختصر تاريخ تطوان، ج 2، ص 205.

فارن كذلك موقف بركاش من أوامر السلطان فيما يتعلق بتدخل الأجانب، في أمر اليهود المغاربة في

JERMAIN AYACHE, Etudes d'histoire marocaine 1979, p. 192.

رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 6 ربيع الثاني 1302 الموافق 22 يناير 1885. في نعيمة التوزاني،

الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن، ص 52 وص 56.

الحاج العربي والد الطريس عدة وظائف مخزنية هامة، كالأمانة، كما تولى باشوية الصويرة، وظل بها الى وفاته سنة 1270 هـ¹⁸

ولد محمد الطريس بتطوان بطالعة السوق الفوقي، سنة 1242 هـ، تعلم بتطوان ثم بمدينة الصويرة. وكانت أول وظيفة تقلدها هي وظيفة أمين بدوانة تطوان بمرتيل. ومنها نقل الى الدار البيضاء، حيث تولى أمانة المستفاد. وفي الدار البيضاء ظهرت نزاهته وكفاءته، الأمر الذي جعل السلطان يعينه أمينا بمرسى المدينة، وناهيك بمرسى الدار البيضاء، لأهميتها الاقتصادية ونشاطها في التصدير والاستيراد، ولذلك لم يكن يعين بها الا الأمناء الذين اشتهروا بالكفاءة والنزاهة.

والواقع أن خصال محمد الطريس كرجل إدارة واستقامته، رشحته ليتولى عمالة الدار البيضاء. وقد اشتهر كحاكم عادل وحازم الى حدود 1299 هـ، حيث استعفى من منصبه وذهب لتطوان. إلا أن السلطان سرعان ما استدعاه وعينه نائبا عن محمد برকাশ عام 1300. وبعد وفاة برকাশ استقل الطريس بالنيابة عن السلطان الى وفاته سنة 1908 م / 1326 هـ.

III- تعدد مهام النائب السلطاني وتشعبها في نهاية القرن 19

بدأت مهام دار النيابة بطنجة تتعدد وتشعب منذ نيابة محمد برকাশ، وخاصة في عهد الطريس وتجدر الإشارة الى أن ذلك التشعب قد نتج عن التدخلات الأوربية المتعددة. أما في أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين، فقد بدأت دار النيابة تتحول شيئا فشيئا، الى ما يشبه المخزن في صورة مصغرة. وقد حدث هذا التطور عندما أصبحت القضايا التي يطرحها التدخل الأوربي تشغل الحيز الأكبر، إن لم نقل معظم نشاط المخزن بدوالبه المتعددة¹⁹.

ولقد أظهر محمد الطريس، بحكم خطورة وظيفته وحساسيتها بالنسبة لمصير البلاد، أظهر كثيرا من الغيرة الوطنية الدالة على حبه لبلاده، وتمكن من حل كثير من القضايا الشائكة حلا مرضيا. وقد أصبحت كلمة النائب في عهده مسموعة، سواء على نطاق الادارة المركزية أو الادارة المحلية. ولذلك ازداد نفوذه في المخزن وأصبح إشارته متبعة وتوسطه لا يرد.

ونظرا لاتساع العلاقات المغربية الأجنبية تعددت أشغال دار النيابة، وأضحى تشمل قضايا عديدة²⁰. من هذه القضايا

18- محمد بن سعيد الصديقي، إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، ج1، ص 68.

في هذا المجال تراجع الوثائق الدبلوماسية المحفوظة بالخزانة العامة بتطوان.

انظر كناشي دار النيابة، رقم ك 2720، رقم ك 2721 بالخزانة العامة بالرباط، على سبيل المثال لا الحصر

قضايا دبلوماسية مسائل السفارات المغربية الى الخارج، كتهيء السفير وتزويده بالارشادات اللازمة لمهمته، وتوفير وسيلة النقل التي توصله الى المكان المقصود. ثم تعيين الوكلاء (القناصل) وإرشادهم والاشراف عليهم.

• قضايا سياسية خاصة مسألة الحماية القنصلية والمخالفات والدعاوي الناتجة عنها²¹.

قضايا اقتصادية مثل مسائل الديون والقروض، والكنطرات.

• قضايا عسكرية مثل شراء الأسلحة، وتوفير الذخائر لها، ومراقبة تموين المحلات العسكرية - أحيانا - بالأسلحة والمؤن، مثل الجيش الذي كان يحارب الثائر بوحمارة، قرب مليلية.

قضايا اجتماعية كان النائب يتوسط لكثير من الموظفين، كما كان يقضي مصالح القياد، ويقف مع المطالبين بحقوقهم ضد الأجانب.

نظرا لكل هذه المهام، ونظرا لكون النائب الحاج محمد الطريس قد بلغ من الكبر عتيا، ولم يعد في طاقته تحمل السهر على ملفات دار النيابة المليئة بمذكرات النواب الأجانب ورسائلهم، حول القضايا والدعاوي المتعددة. نظرا لكل ذلك، فقد أصبح من الضروري - مع نهاية القرن الماضي - تزويد دار النيابة بالموظفين الأكفاء، وإعادة النظر في كيفية سير أشغالها.

والواقع أن الظروف التي كان يمر بها المغرب إثر وفاة الصدر أحمد بن موسى سنة 1900، قد حتمت على أعضاء المخزن العزيمي الجديد، الشروع في سلوك سياسة إصلاحية لهياكل الدولة استجابة للتحديات الدولية²². ولأهمية دار النيابة فقد بدأ الإصلاح بها.

IV- ظهير إصلاح دار النيابة، غشت 1900

أصدر مولاي عبد العزيز ظهيرا هاما، يعتبر بمثابة قانون تنظيمي جديد لسير أشغال دار النيابة. والظهير مؤرخ بـ 4 جمادى الأولى عام 1318 الموافق 30 غشت 1900²³. ويشتمل على النقاط التالية

21- عن عواقب الحماية والمخالطة، انظر غلال الخديمي، عواقب التدخل الأوربي بالشاوية خلال القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، عدد 11 ص 31-46.

غلال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، الدار البيضاء، 1991، ص 27 وما يليها.

23- الأصل محفوظ بالخزانة العامة بتطوان، محفوظة 20 رقم التسلسل 2695. وهو مكتوب على ورق من حجم 45x40 سنتمتر، يحمل الطابع العزيمي الكبير.

أولا الإشارة الى أهمية طنجة كعاصمة دبلوماسية، وإلى كثرة أشغال دار النيابة، التي أثقلت كاهل النائب الحاج محمد الطريس، حتى استعفى مرارا لكن السلطان أبقاه لما يعلمه «من متانة دينه ومراقبته الله» في أعماله.

ثانيا رغبة السلطان، في إبقاء الطريس «حيث لاغنى عن بركته»، وفي الوقت نفسه القيام بأشغال الأجانب على الوجه المطلوب، أدت به (السلطان) الى تنظيم جديد لعمل دار النيابة.

ثالثا يتلخص هذا التنظيم في تعيين مجلس لإدارة اشغال النيابة بكيفية جماعية. ويتكون هذا المجلس من الأعضاء المخاطبين بالظهير وهم الحاج محمد الطريس يبقى «هو كبير المقام ورئيسه، وبعلامته تختتم جميع المكاتب الصادرة» عن دار النيابة الى المخزن والولاية وإلى نواب الدول.

- النواب المساعدون له عبد الله بن سعيد، بناصر غنام، عبد السلام أحرسان، عبد الحفيظ برادة، الظاهر بن التهامي بناني.

رابعا تعيين قاضي بدار النيابة، هو عبد القادر بن قاسم المراكشي، يساعده عدلان، أحدهما من مدينة مراكش والآخر من مدينة فاس، لتحرير المقبول والمردود من حجج الأجانب، ولتسهيل التعرف على أعراف وأحوال أهل الجنوب من جهة، وأحوال الشمال من جهة أخرى.

ثم تعيين ثمانية كتاب، واختيار ترجمان أو اثنين، ممن يتقن اللغات الأجنبية. ولاعضاء المجلس النظر في اختيار الترجمانين الذين يجب أن يشترط فيهما «التمارة وكتمان الأسرار».

وقد تم تحديد أجره أعضاء مجلس النيابة وموظفيها باستثناء أجره الترجمانين التي يجب أن يحددها أعضاء المجلس²⁴.

24- حددت أجره الموظفين المذكورين وصدر الأمر لأمناء طنجة بتنفيذها وهي كالتالي

الحاج محمد الطريس 300 ريال

ولده 150

غنام 200

ابن سعيد 200

أحرسان

حفيظ برادة 200

بناني سميرس 200

الفقيه عبد القادر بن قاسم 150

العدل الطيب ابن كيران 75

العدل محمد الهواري 75

الكتاب (8) 600

والملاحظ أن أحمد الطريس، لم يخاطب في الظهير ضمن الأعضاء المشار لهم أعلاه، وعلى هذا الأساس فمجلس دار النيابة أصبح يتألف من 6 أعضاء يضاف إليهم أحمد الطريس كمساعد لأبيه.

خامسا كيفية عمل مجلس دار النيابة على المجلس أن يجتمع صباحا وعشية، بدار النيابة، ليستعرض ما يرد من مراسلات المخزن وولاته، ومراسلات الأجانب، والمشافهات، ثم دراسة كل ما يرد كتابيا أو شفاهيا، دراسة متمعة من طرف كل واحد، والإدلاء برأيه في كل قضية على حدة. وإذا لم يقبل الأعضاء رأي أحدهم، فعلى باقي أعضاء المجلس أن يقنعوه بالحجة القاطعة حتى يقتنع. وعلى أعضاء المجلس أن يتجنبوا التعنت والتزييف. ليحافظوا على وحدة الرأي في «جلب المصالح ودرء المفسد».

أ- **كيفية دراسة دعاوي الأجانب** إذا كانت الدعوى تتعلق بحماية موافقة لمؤتمر مدريد، فعلى النائب الطريس أن يكتب لأمناء المرسى القريبة من مكان الدعوى ليحققوا واقعها. وإذا كانت في مدينة داخلية، فيكتب لأمناء الصائر وللعامل للبحث فيها.

ب - **دعاوي المغاربة فيما بينهم** يقتصر فيها البحث على يد الأمناء. ويجري البحث بتكليف من يثق فيه الأمناء، أو من يعينه لهم المجلس إن وجد، ليذهب الى مكان القضية، ويحرر الواقع فيها.

على المجلس أن يتداول في كل قضية. ويدرس حجج المدعي؛ فإذا ثبت بطلان الدعوى يجاب المكلف بها، وإذا ثبتت صحتها، يكتب النائب بما اتفق عليه المجلس للعامل المعني، موضحا له الدعوى، وحجج ثبوتها ويطلب منه استخراج «الحق الثابت ممن تعلق به» ودفعه لأصحابه.

فإذا نفذ العامل الأمر فالمسألة واضحة. ويجب عند ذاك إخبار المكلف بالقضية وإخبار السلطان بمصير القضية من بدايتها لنهايتها. أما إذا رفض العامل تسليم القضية، فيجب إطلاع السلطان، ليصدر الحكم المتعين فيها.

وإذا كانت الدعوى متعلقة بأحد العمال، فيجب التعجيل بإطلاع السلطان بها وبحجة مدعيها، ونتيجة البحث فيها، ليصدر أمره بالمتعين فيها.

أما إذا عرض على المجلس، مسائل تتعلق بالأحكام الشرعية، فيجب أن تعرض على فقيه المجلس ليعين حكم الشرع في نازلتها. ويبين أعضاء المجلس رأيهم فيها فيما يخص الأعراف البلدية والاعتبارات السياسية، ويكتب بالجميع الى السلطان ليأمر فيه بالمتعين.

ج- **قضايا الديون** تعرض حجج المدعين على فقيه المجلس ليعين الحجج المقبولة شرعا وغير المقبولة. فإذا لم تقبل حجة يجاب صاحبها حيناً. أما المقبولة، فيكتب النائب بالحل الذي اتفق عليه لعامل المدعى عليه. أو الغريم. فإذا لم يفاصله العامل يخبر السلطان بالواقع.

ك- **حقوق المخزن ورعيته على الأجانب وعلى محميهم** يسلك فيها نفس السبيل الذي تحل به قضايا الأجانب وأهل حمايتهم.

هـ - مصالح الدول الأجنبية والمسائل الدبلوماسية يتفاوض المجلس فيها ويدرسها بإمعان، ويطلع السلطان بما اتفق عليه.
و - لا تنفذ أوامر المخزن. إذا كان للمجلس رأي مخالف. بل تؤخر ويراجع المخزن ليصدر جوابه.

وأخيرا، يجب على المجلس أن يتخذ سجلات و كنانيش، لتسجيل المراسلات مع كل دولة، ولتسجيل الاتفاقيات المحفوظة بدار النيابة.

نلاحظ - إذن - أن ما احتوى عليه هذا الظهير من إصلاحات، في تكوين مجلس دار النيابة، وفي طريقة دراسة القضايا المطروحة، وفي نوع هذه القضايا ؛ نلاحظ أن الأمر يتعلق في معظمه، بكيفية الاستجابة لتحديات التدخل الأوربي. ولما كان المخزن في هذه الأثناء، قد شرع في استشارات واسعة، حول كيفية إصلاح أوضاع المغرب لمواجهة الضغوط الاستعمارية، وخاصة الضغوط الفرنسية في الحدود الشرقية، فيمكننا أن نلاحظ أثر الإنقسام في الآراء داخل المخزن، حول أنجح السبل لمواجهة سيل المطالب الأجنبية ؛ في التطور الكبير الذي حصل في منصب النائب السلطاني، فقد عين بجانبه خمسة نواب مساعدين مكلفين، بدراسة ومناقشة أمور العلاقات مع الخارج.

وقد حددت طريقة عمل هذا المجلس في دراسة أنواع القضايا، التي يدور معظمها، حول دعاوي وديون الأجانب ومحميهم.

وإذا تأملنا هذه الطريقة، يبرز أماننا هاجس المبادرة الى البحث عن أنجع الضمانات التي يمكن بواسطتها المحافظة على مصالح البلاد. ولا أضمن من هذه (الديمقراطية) في الأخذ بتعدد الآراء، حتى يفوت الأمر على التدخلات الأجنبية.

وبالفعل، لقد تمكن المجلس الجديد من القيام بمهامه المسطرة في الظهير²⁵، وأصبحت أمور دار النيابة تسير بسرعة. وانتدب أعضاؤها لمعالجة مهمات أخرى مرتبطة بدعاوي الأجانب²⁶. بيد أن هذه المصلحة الحيوية، لم تنج من تأثير الأطماع الاستعمارية، وصراع النفوذ بين النواب الأوربيين. وهكذا، سرعان ما دب الخلاف بين أعضاء مجلس دار النيابة. ويبدو أن الخلافات تسرب كذلك، من المخزن المركزي، الذي كان منقسما الى اتجاهين متنافسين حول السلطان اتجاه يتزعمه وزير الخارجية، عبد الكريم بن سليمان، وآخر يتزعمه وزير الحربية المهدي المنهي. ولهذا نجد مجلس دار النيابة ينقسم بدوره الى اتجاهين متضادين حول الحاج محمد الطريس، أحدهما يتزعمه بناصر غنام الرباطي، والآخر يتزعمه عبد الله بن سعيد السلاوي.

25- في يونيو 1901، حل المجلس قضية بوزي Pouset ومرافقيه البقيوين الذين قتلوا بكبدانة. مثلا، كلف عبد الله بن سعيد بمعالجة قضية بليونش، وتمكن من احباط المخطط الاسباني الرامي الى الاستيلاء على المكان الجلب مائه الى سبتة. عن القضية راجع الوثائق المحفوظة بخزانة الحاج العربي بن سعيد.
- انظر كذلك، محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، 1986، ص 24.
كما كلف ابن سعيد بالاتصال بالنواب الأجانب للحد من مساوئ الحماية، لكنه لم يفلح أمام تعنت النواب وإصرارهم علي بقاء الامتيازات الأجنبية.

ولقد برز الانقسام بين أعضاء النيابة بوضوح، بعد سنة 1902²⁷، ويبدو أن قضية عبد الحكيم التونسي، كانت مناسبة لتفجير الصراع بين الاتجاهين²⁸.

وقد اشتد الصراع الخفي داخل المخزن وداخل دار النيابة بمناسبة اشتداد الضغط الفرنسي سنة 1904. فعندما حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، تجند الاتجاه المعارض للأطماع الفرنسية، الذي كان يضم نخبة من الوطنيين والعلماء²⁹، لفضح المحاولة الفرنسية. وقد نجح هذا الاتجاه نجاحا بينا وإن كان مؤقتا، بزيارة الامبراطور الألماني غليوم الثاني لطنجة في مارس 1905، ودعوة المغرب الى انعقاد مؤتمر دولي، لينظر في «الاصلاحات» المزعومة التي حاولت فرنسا فرضها عليه. ونتيجة لذلك فشلت سفارة سان روني طابندي سنة 1905³⁰.

وتجدر الإشارة - في هذا الباب - الى أن من مظاهر صراع النفوذ بين الأجانب من جهة وداخل أوساط المخزن من جهة أخرى، القرار الذي اتخذه السلطان بإعفاء الحاج محمد الطريس وتعيين عبد السلام التازي بدله³¹ بيد أن هذا التغيير لم يتم وبقي الطريس في منصبه. وقد بعث له الصدر محمد المفضل غريط، يخبره بقرار السلطان إبقائه نائبا بطنجة، وختم رسالته بالبيتين التاليين

إن النيابة لا تبغ بكم بدلا وحكمها عنك لا نرضاه ينتقل
فاهنا بها فلها فيكم ملاحظة ولا يطيب لها في غيركم أمل³²

ومن ذيول فشل المحاولة الفرنسية، واشتداد الأزمة بين فرنسا والمغرب من جهة وبين فرنسا وألمانيا من جهة أخرى، إعفاء عبد الله بن سعيد وكاتبه أبو بكر السلاوي، من العمل بدار النيابة³³. وكان عبد الله بن سعيد قد عين ليساعد عبد السلام التازي في

27- أشار ابن زيدان لحال انقسام مجلس دار النيابة فقال

«ولم يقع بين الرئيس والمرؤوسين وفاق، وبعد العشرين اعتري ذلك الجمع التكسير»، العز والصنولة، الجزء 1، ص 308.

28- عن القضية وملابساتها، راجع أعلاه، عبد الحكيم التونسي.

29- من أبرز أعضاء هذا الاتجاه، عبد الله بن سعيد، بوبكر السلاوي، عبد السلام التازي الرباطي، الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني والسياسي لهذا الاتجاه، والواقع أن النائب محمد الطريس كان يؤيد بعطفه هذا الاتجاه الراديكالي، وإن كان منصبه وشيخوخته يفرضان عليه نوعا من الحذر.

30- لمزيد من التفاصيل، انظر أعلاه مجلس الأعيان ومشروع «الاصلاحات» الفرنسي بالمغرب سنة 1905

عن عبد السلام التازي ابن زيدان، الانحاف، ج 3، ص 363.

عبد الهادي التازي، رسائل مخزنية، 68-77.

الرسالة مؤرخة ب 1 رمضان 1322 الموافق 9 نونبر 1904، تطوان 136/29.

32- قارن عبد الهادي التازي، المرجع أعلاه، ص 75.

33- كتب محمد المفضل غريط للطريس «فيوافيك كتابان للمذكورين طرته (القائد عبد الله بن سعيد السلاوي والكاتب بوبكر السلاوي) باعفائهما من الخدمة بدار النيابة وأمرهما بالتوجه لسلا. 3 ربيع النبوي 1323/8 ماي 1905. تطوان 138/29.

نيابته التي لم تتم. كما كان من أبرز الشخصيات الرسمية التي استقبلت امبراطور ألمانيا خلال زيارته لطنجة³⁴.

وإثر التطورات التي عرفها المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة (أبريل 1906) التي تميزت باشتداد الضغط العسكري الفرنسي (احتلال وجدة في مارس 1907 والدار البيضاء في غشت من نفس السنة)، عين محمد الجباص وزير الحربية، نائبا ثانيا مع النائب محمد الطريس³⁵. وجاء هذا التعيين تنويعا لغلبة الاتجاه المؤيد لتعاون فرنسي مغربي. ونجاحا للضغوط الفرنسية التي أبعدت كل العناصر التي تعتبرها عدوة للتدخل الفرنسي من دار النيابة.

لقد انتهى التطور في وظيفة النائب السلطاني سنة 1907 الى تعيين نائبين اثنين. وهنا نلاحظ تراجعا في فكرة الإصلاح الهادف لنوع من الديمقراطية في التعامل مع الأجانب، لصالح تزكية محاور النفوذ المدعوم من طرف الأجنبي. عند ولاية الجباص - إذن - يمكن القول إن استقلال النائب المغربي قد انتهى، وبالتالي لم تعد له الحرية التامة في «جلب المصالح» لبلاده، و«درء المفسد» عنها³⁶.

وقد يفهم هذا التطور، إذا علمنا أن الجباص قد تولى في ظروف خاصة، تميزت باحتواء الفرنسيين للمخزن العزيمي، إثر احتلال الدار البيضاء وبيعة مولاي عبد الحفيظ (غشت 1907).

وعندما نجح السلطان الجديد في عزل أخيه، انتعش التيار المعارض للاحتلال الفرنسي، وعاد عبد الله بن سعيد لدار النيابة، حيث عينه السلطان خليفة للجباص بعد وفاة الحاج محمد الطريس، على الرغم من معارضة الجباص³⁷.

34- لمزيد من التعرف على أعمال عبد الله بن سعيد، راجع محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، م. س. ص 21-32.

جاء في ظهير التعيين المؤرخ ب 13 شوال 1325/19 نوفمبر 1907 «جعلنا ماسكه خدينا الأرضي الطالب محمد الجباص نائبا مع خدينا النائب الأكبر الحاج محمد الطريس، بطنجة المخروسة وألقينا إليه معه زمام تصرفات النيابة الباطنة والمحسوسة، وكلفناه بإعانة المذكور في سائر أمورها» تطوان 71/21

36- منذ حل الجباص على رأس قوة عسكرية بطنجة في أواخر سنة 1906، تعاون مع الفرنسيين في تنظيم البوليس بالمدينة. كما حافظ على هدوء المدينة بالرغم من القلق الذي انتاب السكان وأفراد الجيش المغربي إثر قبيلة الأسطول الفرنسي للدار البيضاء ونزول الحملة الفرنسية لاحتلالها في 7 غشت 1907.

عين ابن سعيد خليفة للجباص في شتنبر 1908، بعد وفاة الحاج محمد الطريس. ولما حاول الجباص نقل عدم رضا الأوساط الفرنسية عن تعيينه الى السلطان كان رد هذا الأخير صارما وحاسما. إذ أكد على اختيار الرجل نظرا لصدقه وديانته، ولأنه معتبر عند السلطان (المقصود من كل ذلك هو موقفه الوطني المعارض للتدخل الفرنسي). وأمر السلطان الجباص بعدم إخفاء أي شيء عنه من أمور دار النيابة كلها.

كتاب السلطان مؤرخ ب 15 رمضان 1326 الموافق 11 أكتوبر 1908.

انظره في محمد ابن عزوز حكيم، ومضات م. س. ص 31.

وقد أثار هذا التعيين قلق المفوض الفرنسي من نوايا مولاي عبد الحفيظ، فكتب لوزير الخارجية، متهما عبد الله بن سعيد بالتعصب والميل لألمانيا، ومتأسفا على فرض الرجل على الجباص بالرغم من معارضة المفوضية الفرنسية³⁸. وإذا كنا لا نستطيع تأكيد بقاء ابن سعيد خليفة بجانب الجباص، الى فرض نظام الحماية، فإننا نستطيع من جهة أخرى، أن نؤكد أنه كان لا يزال في خدمة دار النيابة سنة 1909.

ويبدو ان الصراع الخفي بين الرجل وأعدائه قد طفا بمناسبة حادث الشيخ محمد الكتاني، الذي كان ابن سعيد أحد أتباع طريقته. نفهم ذلك من رسالة جوابية من السلطان، يخاطب فيها ابن سعيد بالخليفة، ويطمئنه من التخوفات التي أثارها في نفسه الحادث، وأثارها سعي أعدائه به، فطلب من السلطان تأكيد براءته. ومما جاء في جواب السلطان، قوله له «فإننا على بصيرة من أمرك وما مضى فات والعبرة بالمستقبل، ولا يهمنك كلام الحسدة فإن الناقد بصير»³⁹

ويظهر أن الرجل بقي بدار النيابة الى حدود سنة 1910، حيث لم يعد لدار النيابة كبير تأثير في فترة سفارة المقرري لباريس⁴⁰ وإذا كان الجباص قد كوفئ بترقيته صدرا أعظم، سنة 1913، فإن خليفته السابق عبد الله بن سعيد قد نفي الى الجديدة سنة 1914.

وما يهمننا هو التأكيد على أن دار النيابة استمرت في الوجود على الرغم من فرض الحماية سنة 1912. حيث عين بها الحاج محمد التازي بعد الجباص، الى أن اسقط نظام النيابة سنة 1343 هـ/ 1924 م. وعين مندوب سلطاني هو الفقيه محمد بوعشرين، في ظل النظام الدولي الذي خضعت له المدينة⁴¹

V- خاتمة واستنتاجات

حاولنا أن نؤرخ في هذه الدراسة للتطورات التي عرفها منصب النائب السلطاني. فقد تطورت وظيفة النائب، من مجرد عامل مكلف بالعلاقات مع الخارج، الى نائب

38- من رينو الى الوزير، 10 أكتوبر 1908.

Affaires Etrangères, PARIS, MAROC, Nouvelle Série, T. 195, p. 131.

قارن رسالة أخرى مماثلة في الموضوع نفسه، مؤرخة ب 24 أكتوبر 1908 في

Documents Diplomatiques Français, Affaires du MAROC. 1908, pp. 8-9.

39- مولاي عبد الحفيظ لعبد الله بن سعيد، 23 ربيع النبوي 1327 الموافق 14 أبريل 1909

40- أشارت نشرة افريقيا الفرنسية الى إعادة تنظيم دار النيابة سنة 1910، حيث أصبح ادريس البوكيلي خليفة للجباص، وكلف آخرون بمهمات أخرى.

Bulletin de L'Afrique Française, 1910, p. 296.

41- انظر ظهير مولاي يوسف، الى سكان طنجة، 1 جمادى الأولى 1343 الموافق 28 نوفمبر 1924، الذي أعلن فيه اسقاط نظام النيابة وتأسيس نظام جديد لحكم مدينة طنجة. عبد الرحمان بن زيدان، العز والصوله، 1، 324.

عن السلطان مختص في الشؤون الدبلوماسية، يسير مصلحة هامة تسمى دار النيابة. كما أننا ركزنا على الإصلاح الذي عرفته دار النيابة سنة 1900م. وقد تبين لنا أن محاولة جعل دار النيابة في مستوى تتبع العلاقات المغربية الأوربية، ومراقبة كل العلاقات في حدود معينة جعلت السفراء الأجانب وخاصة ممثلي فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، يحاصرون هذا التجديد الهادف، حيث عملوا على مقاومته وإفشاله.

ويبقى السؤال المطروح هو أي تطور حدث بين أول نائب معين وهو محمد الخطيب (1851-1860)، وآخر نائب في عهد الاستقلال وهو محمد الطريس (1883-1908)⁴²؟

للإجابة على هذا التساؤل يبدو من الأفضل تناول الموضوع من جانبين، الجانب السلبي، ثم الجانب الإيجابي.

1- الجانب السلبي في التطور

كان النائب في البداية يرتعد خوفا من أن يتهمة السلطان بالتجاوز، ويشفق على نفسه، من أي تصرف قد لا يحضى برضاه. وهذا ما جعل الخطيب يتردد في اتخاذ أي قرار في مفاوضاته مع الأجانب. إلا بعد الرجوع لرأي السلطان، وأخذ رأيه والاعتماد عليه في كل قرار.

أما بعد تزايد التدخل الأوربي، الذي انهك الدولة المغربية، بأنواع شتى من المطالب والامتيازات؛ وعندما بدأت مطالب الأجانب تحاصر المخزن، وتقلق راحة السلطان، وتحجب عنه كل أمل في إمكانية معاملة عادلة بين المغرب الضعيف ودول أوربا الطامعة. وعندما بدأ السلطان - نتيجة لما سبق ذكره - يطلب من نائبه الاجتهاد في ارتكاب حسن السياسة لمواجهة إلحاح النواب الأجانب، ويختم رسائله إليه بمثل هذه العبارات

- «لأنك أدري بتلك الشعب».

- «الحاضر بصيرة

- «فكن تراجع وتكرر المراجعة، فإن تكرارها منتج للمصلحة».

- «ليس من رأى كمن سمع». الخ.

عند هذا التطور، أصبح النائب يتصرف وكأنه وزير مفوض. ويستبد أحيانا بالتقرير، ثم يخبر السلطان موضحا له المصلحة من تصرفه، كما أن المخزن لم يعد يستطيع الاستغناء عن النائب، ولا أن يلغي ما أبرمه مع الأجانب أو يحل ما عقده.

42- أما محمد الجياص، فقد اعتبرنا نيابته حالة خاصة، لأنه تولى في ظروف التدخل العسكري الفرنسي، وتأثير من الفرنسيين، وبذلك فعمله كنائب، لا يمكن أن نعتبره عملا مستقلا عن تأثيرات التدخل الفرنسي، حتى في عهد مولاي عبد الحفيظ نفسه.

فها هو بركاش يقبل بعض المطالب الفرنسية، حتى ولو كانت في مثل خطورة الأمر بالقضاء القبض على عامل كبير من عمال المخزن.

وها هو الطريس، يقبل كل مطالب النائب الفرنسي، بمناسبة مقتل أحد الفرنسيين بسواحل طنجة سنة 1906 يقبل دفع الدية وقتل القاتل وتقديم الاعتذار الرسمي وبناء تذكارات للقتيل⁴³!

حقا لقد تحولت دار النيابة من عازل يصفى التأثيرات الأجنبية من الشوائب المضرة، ويحصرها على الهوامش؛ إلى موصل لهذه التأثيرات إلى أعماق المخزن⁴⁴ والمجتمع المغربي (أوامر النائب للقواد - الرميقي بالغرب مثلا).

ذلك أن ما كان يقبله النائب الذي أصبح من السهل التأثير عليه تحت الضغط والتهديد⁴⁵ كان يشرحه للمخزن ويعمل على أخذ موافقته⁴⁶ ولقد علق أحد الملاحظين الاستعماريين على هذا التطور في موقف دار النيابة بقوله «لم تبق إلا بعض المراحل، وتتحول دار النيابة إلى وزارة صغيرة حقيقية سهلة الدخول على الوزراء الأوربيين المفوضين، أكثر من بنىات الوزراء بفاس»⁴⁷.

2- الجانب الإيجابي في التطور

لقد أشرنا إلى تعدد مهام النائب السلطاني وإلى النفوذ الذي أصبح يتمتع به داخل أوساط المخزن، ذلك النفوذ الذي اكتسبه من تدخلاته بحكم منصبه في جميع الأمور التي تهم مصير البلاد في علاقتها مع الأجانب.

ويمكننا التأكيد، على أن وظيفة النائب كانت تتعدى حدود تلقي المراسلات، ودراستها، والتلميح إلى خفاياها ثم بعثها إلى المخزن وانتظار الأجوبة. بل أصبح في الحقيقة - وكما أشرنا لذلك - يقوم بدور الوزير المفوض، فهو الذي كان على إطلاع بالمعاهدات وبشروط التعامل مع الأجانب.

وكان النائب يقوم بدور مدير الاستخبارات الوطنية، فهو الذي يسهر على أمن البلاد الخارجي، وينبه إلى الأخطار المحتملة. كما كان يبادر إلى تنبيه المسؤولين عن كل

43- اقتصر رد فعل السلطان على رسالة توبيخ للنائب ولم يتعداها.
قارن علال الحديمي. التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية) ط 1991، ص 89-91.

44- قارن Rivet, Lyauty et l'institution du Protectorat..., 1989, p. 84

45- علق عبد الوهاب بنمنصور على هذه الضغوط، فقال «لقد بلغ التطاول بالبعثات الأجنبية بطنجة، أن أخذت تعتقد أن من واجبها أن تتشاور حول من سيعهد إليه بمباشرة العمل معها، حتى ليخيل للمرء أن دار النيابة كانت سفارة مغربية معتمدة لدى الهيئة الدبلوماسية».

اعلام المغرب العربي، الجزء الأول، ص 220.

46- كانت هذه الموافقة تأتي دون عناء لحالة العجز التي أصبح فيها المخزن أمام طغيان التدخل الأوربي.

47- Cit Par Rivet, op. cit. p. 85. René LECLERC, Afrique Française, 1910, 95-105.

ضرر قد يلحق بمصلحة من مصالح البلاد أو بأي موظف من موظفي المخزن. فعلى سبيل المثال - لا الحصر- لما ألقى المحتلون للدار البيضاء، القبض على عاملها بوبكر بن بوزيد سنة 1907، وطال حجز الرجل بدون موجب مقبول؛ كان أول رد فعل هو الذي جاء من النائب الحاج محمد الطريس؛ الذي بعث رسالة للسلطان في الموضوع جاء فيها⁴⁸ «لما جرى على الدار البيضاء ما قدره الله سبحانه، كان من جملة من عمته مصيبتها، القائد الطالب بوبكر بن بوزيد الذي قبض عليه الفرنسيون (كذا) وبقي مسجوناً على يده منذ وقعت القضية من غير موجب يقتضيه. وفي ذلك ما لا يخفى من الإخلال بحق المخزن؛ إذ له النظر في عامله وفي معاملته بما يستحقه إن ثبت عليه موجه».

وكان النائب أحياناً يقوم بدور وزير الحربية، وقد ظهر هذا الدور جلياً في موقفه من المحلة المخزنية العسكرية العاملة بالريف ضد بوحمارة، فهو الذي كان يسهر على تزويدها بالسلاح والذخيرة والمؤن، وينتقد تهاون ضباطها مباشرة، وينبه المخزن إلى ما ينبغي عمله⁴⁹.

ورغم ذلك كله، فإن نائب سلطان المغرب، كان يمثل دولة ضعيفة، وسط مجموعة من الدبلوماسيين المحترفين الممثلين لدول قوية تتنافس على غزو المغرب واستغلاله. ولذلك كانت أصداء صيحاته تضع في شعاب الأطماع الاستعمارية. وكان على نائبنا أن يستعد باستمرار لإذكاء المنافسات بين أولئك الدبلوماسيين، حتى إذا ما اتفقوا ضده - وهذا ما كان يحصل في الغالب - فلم يكن له من مفر من الابتسام في وجوههم وقبول مطالبهم رغم أنه كان يكره الجميع.

وأخيراً، يجدر بنا أن ننبه إلى أن من الأدوار الإيجابية التي لعبتها دار النيابة بطنجة، ما تعلق بالجانب الفكري الإصلاحي، الذي عرفه المغرب خلال القرن الماضي.

«فلم تكن طنجة هي العاصمة الدبلوماسية، حيث تناقش علاقة المغرب مع الدول الأجنبية فقط. بل كانت واجهة لاقتناص أحدث الأفكار والتطورات الدولية ولهذا كانت دار النيابة المغربية بمثابة هوائي يرسل للمخزن المركزي بفاس، وللمدن الأخرى، حيث أسر وأصدقاء موظفيها، أحدث أخبار التطورات السياسية على المستوى الوطني والدولي، بحكم أن أعضاءها، كان عليهم أن يطلعوا على شروط التعامل مع الأجانب، وكيفية مفاوضاتهم للحفاظ على الحقوق الوطنية. وبحكم أنهم كانوا في مدينة، وإن

48- الحاج محمد الطريس إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 26 شعبان 1325 الموافق 4 أكتوبر 1907 عن الموضوع

راجع علال الخديمي التدخل الأجنبي. م س، ص 277-278.

49- عن الموضوع تراجع الرسائل العديدة، التي تبادلها النائب الطريس مع المخزن من جهة، ومع ضباط المحلة العسكرية في كناشي الخزنة انعاماً بالرباط رقم ك 2720 و ك 2721.

كانت مغربية ؛ فإن جوها فيه من التحرر، ومن أنواع البشر، والصحافة، والثقافة، والمشاكل، ما يطلع المتأمل على بعض تطورات العصر في شتى الميادين»⁵⁰. ولهذا كله تكون بدار النيابة وطنيون ساهموا بقسط كبير في حركة الإصلاح الفكري والسياسي ببلادهم⁵¹.

50- انظر مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسي بالمغرب سنة 1905
51- توصلنا، ونحن نعد هذه الدراسة للنشر بمؤلف قيم جمع فيه مصطفى بوشعراء، مراسلات أحد هؤلاء الوطنيين. وهو عبد الله بن سعيد السلوي، مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلويين، الجزء الأول عن عبد الله بن سعيد حياته ومراسلاته، الرباط، 1991.

احتلال وجدة

ظلت مدينة وجدة رمزا لصمود الدولة المغربية في وجه الضغوط الفرنسية المتوالية طيلة القرن XIX. وكذلك كانت تعتبر ثغرا من الثغور المواجهة لتحديات الأجانب. ورغم موقعها على الحدود الجزائرية المغربية، ورغم تواجد الفرنسيين على مسافة قريبة منها؛ فقد ظل سكانها محافظين على استقلال بلادهم معارضين لكل تدخل فرنسي مهما كان شكله. وكان عامل المدينة دائما، هو الذي يجسم هذه الروح الوطنية. وآخر عامل أظهر معارضته للاطماع التوسعية على حساب وجدة هو احمد بن كروم الذي قدمت ضده شكاوي عديدة من طرف حكومة الجزائر العامة بزعامة Jonnart، وقد كانت تلك الشكاوي من مبررات احتلال المدينة سنة 1907.

I- العلاقات المغربية الفرنسية 1904-1906

منذ الاتفاق الفرنسي الانجليزي لـ 8 ابريل 1904، اعتبرت فرنسا ان الطريق أصبح مفتوحا أمامها للسيطرة على المغرب. لكن ما اعقب ذلك الاتفاق الودي، من مشاحنات غير ودية بين فرنسا والمانيا من جهة، وبين المغرب وفرنسا من جهة أخرى، وخاصة أزمة 1905، بين للفرنسيين خطأ سياسة دلكاسي رغم ما أزاحت تلك السياسة من عراقيل، كانت تكبل سياسة التدخل السريع في المغرب.

لكن مؤتمر الجزيرة 1906 الذي قبلته فرنسا مرغمة، والذي كان المغرب ينتظر منه ان يهتم بما فيه مصلحة المغرب وسعادة المغاربة. أعطى لفرنسا امتيازات، اعتبرها زعماء الاستعمار، مكاسب هامة، للتدخل السلمي في المغرب، جعلتهم يدشنون، فترة التدخل السلمي النشط، وهي فترة بينت أحداثها الخطأ الذي وقع فيه ساسة أوروبا في الجزيرة، حيث لم يهتموا الا بمصالحهم المادية والسياسية، في حين تجاهلوا، رغبة الشعب المغربي في مساعدته على النهوض، دون الاساءة لاستقلاله وسيادة بلاده. وهي رغبة عبر عنها المغاربة بوضوح كبير عندما أفضلوا مشروع سان روني طابندي

S.R. Taillandier في ماي 1905. وكان من أهم نقط هذا المشروع، بسط النفوذ الفرنسي على مدينة وجدة.

والجدير بالذكر أن مؤتمر الجزيرة الذي لم يقدم حلا مقبولة لا على المستوى الداخلي بالمغرب، ولا على المستوى الخارجي، قد فتح المجال لمزيد من الاحداث الدموية التي هددت مصير المغاربة وكادت أن تشعل نار الحرب بين الدول الاستعمارية.

لقد حدث تبدل عميق في عواطف المغاربة، وعلاقتهم مع الأوروبيين، بمجرد اعلان نتائج المؤتمر، وانزعجوا خاصة من الفرنسيين الذين حصلوا على ما سمي «بالمصلحة الخاصة» لهم في المغرب بدعوى مجاورتهم له وهكذا بدأ الأوروبيون وخاصة الفرنسيون الذين كانوا يتمتعون بالأمن التام والحرية المطلقة، يتعرضون للمضايقة والاختطاف بل والقتل. وكان المغاربة يعبرون بذلك عن رفضهم للاحتلال ولتحدي الغزاة الأقوياء.

أما الجانب الفرنسي، فقد وجد في تلك الحوادث، ذريعة لسلوك سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب، لإرغامه على الخضوع وقد اقترنت هذه السياسة بتولي Regnault رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة.

دور Regnault عين وزيرا مفوضا بطنجة، في يوليوز 1906، خلفا ل Saint René Taillandier، وكان رينيو من الاستعماريين الداعين الى ممارسة مزيد من الضغط على المغرب. وكان متمرسا بالشؤون المغربية، لأنه، كان مساعدا لبول كامبون بتونس، وعين منذ 1904 مندوبا لحاملي أسهم اقتراض 1904 بالمغرب. ومثل بلاده في مؤتمر الجزيرة 1906.

II- دور Jonnart والضغط العسكري

يدخل تعيين رينيو اذن في إطار السياسة الجديدة، التي أرادت الأوساط الاستعمارية، سلوكها في المغرب، وهي سياسة الضغوط المتوالية على المغرب حتى يقبأ مرغما، الهيمنة الفرنسية. وكان من أقطاب هذه السياسة حاكم الجزائر العام Jonnart الذي لم يفتأ يطالب بحرية تحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية. واحتلال المناطق الاستراتيجية في هذه الحدود وأهمها مدينة وجدة.

- لقد سلك Jonnart منذ 1905 سياسة تعتمد تجاهل السلطات المغربية، والتعامل مع بوحمارة، وتشجيع عناصر الفتنة في الحدود كالطيب ولد بوعمامة. ثم الضغط على الجيش المغربي عن طريق حجز الأسلحة الموجهة إليه بحرا من طنجة وتشجيع الشركات الفرنسية على التعامل مع بوحمارة. وبذل الأموال لكسب بعض العملاء. لكن هذه السياسة فشلت، فشلا ذريعا، لأن الفرنسيين واجهوا مقاومة مستمرة من السكان، ومعارضة صارمة من سلطات المدينة وعلى رأسها أحمد بن كروم. وقد حاول المخزن

اقناع الفرنسيين، بطرق سلمية، ثم قرر استخدام القوة ضد بوحمارة والشركة الفرنسية المتعاملة معه قرب الناضور في (Marchica)، ولكن الحكومة المغربية كانت من الضعف والعجز بحيث لم تستطع تنفيذ إرادتها، خاصة بعد أن هدد Regnault باتخاذ إجراءات مضادة إذا تعرض العاملون في الشركة الى مكروه.

ونتيجة لهذه الضغوط الفرنسية المباشرة والغير المباشرة، ازدادت مقاومة الشعب للفرنسيين، الذين أصبحوا هدفا لردود فعل غاضبة.

ورغم أن الأوروبي أصبح شيئا غاليا وسهل الكسر، ورغم أن المغاربة أخذوا يحتاطون ويتعدون عن الأوروبيين، خوفا من المطالبات الخيالية بالتعويض عن كل حادث حقيقي أو مصطنع (طالب P AZAN وموجان Mougin بتعويضات وبسجن مغاربة ادعيا أنهم أساءوا إليهما في سوق الغزل بوجدة. فسجن المغاربة وقدم العامل اعتذاره. وقد علق AZAN بقوله إن هذا التصرف كان ضروريا «للمحافظة على الهيبة الفرنسية في أعين السكان»؛ فان التصرفات الطائشة لبعض الفرنسيين جعلتهم يؤدون ثمنها غاليا فقد تعرض أحد العملاء التجاريين الى الجرح بحوز مراکش وهو Lassalas وقتل آخر بطنجة وهو شاريوني (Charbonnier) وتعرض ثالث للهجوم بفاس (Gironcourt)

وعلى الرغم من انزعاج الفرنسيين من هذه الحوادث التي كانت تعنيهم بالخصوص، فإنهم وجدوا فيها السبيل لممارسة ضغوط عسكرية ومالية على المخزن بهدف إضعافه ودفعه للتعاون مع الفرنسيين وتسهيل سيطرتهم على البلاد.

وهكذا فبمناسبة قتل Charbonnier أرسل الأسطول الفرنسي لميناء طنجة. وذهب قائده مع السفير الفرنسي للنائب السلطاني الحاج محمد الطريس ووجهها له تهديدا على لسان دولتهم مصحوبا بمطالب مستعجلة يجب على المخزن تنفيذها وإلا التجأت فرنسا الى «ارتكاب ما يكدر الخواطر».

والمطالب المشار اليها هي

- البحث عن القاتل وقتله ومعاقبة من كان معه.
- أداء تعويض كبير قدره 100 ألف فرنك.
- تقديم الموظفين المغاربة الاعتذار للسفير الفرنسي.
- تسليم بقعة أرضية في مكان الحادث لبناء تذكار للقتيل.
- تسليم الطيب ولد بوعمامة المسجون للفرنسيين لإطلاق سراحه.

لم يتمكن الفرنسيون، رغم هذه التهديدات والمطالب التعجيزية من إرغام السلطان مولاي عبد العزيز على الخضوع لإرادتهم. بل كانت النتائج عكسية تماما. فقد توترت العلاقات المغربية الفرنسية بشكل متزايد سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي. وساءت علاقات السلطات المغربية في وجدة مع السلطات الفرنسية بالجزائر.

وأخذ الجيش الفرنسي يقوم بتحركات واسعة عبر الحدود الشرقية موسعا نفوذه على حساب التراب المغربي والقبائل المغربية. وقد أثار هذا التصرف حركة جهادية عامة في الجنوب الشرقي المغربي، اتخذت مركزها في تافيلالت. وحدثت عدة معارك بين المجاهدين والجيش الفرنسي بقيادة Pierron.

ومن البديهي أن هذه التطورات، لم ترض الفرنسيين، لذلك قرروا انتهاز أول فرصة مناسبة للقيام بضغوط أشد وأخطر، لدفع المخزن المغربي الى تسهيل تدخلهم، وقد جاءت هذه الفرصة بمناسبة قتل طبيب فرنسي بمراكش في 19 مارس 1907

III- أسباب ونتائج قتل موشان Mauchamp

اعتقدت الحكومة الفرنسية أن من أنجع وسائل «التدخل السلمي» استخدام المستوصفات، ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض. وهكذا أسس مستوصف بمراكش في أواخر 1905، وأسندت مهمته للطبيب Mauchamp، الذي كان عمله في حقيقة الأمر يتلخص في القيام بقليل من الطب وكثير من السياسة، تبعا لتوجيهات وزارة الخارجية التي كان تابعا لها.

وفي 1907 حاول موشان أن يوسع نشاطه السياسي، فذهب لفرنسا، والتقى بوزير الخارجية، وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب، لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيئة الفرنسية. وصحب معه في عودته هدايا كثيرة لبعض الشخصيات بالمدينة ضمنها زربية مطوية على أدوات للتلغراف اللاسلكي. وجاء بصحبته Louis gentil للقيام بدراسات تهدف للتعرف على الأرض المغربية.

استقبل موشان وزميله بكرهية من طرف السكان، الذين رموهما بالحجارة، متهمين إياهما بكونهما جاسوسين جاءا للاطلاع على عورات البلاد. وفي هذا الجو المتوتر الذي سبق أن حللنا بعض أحداثه، أقدم موشان، على تعليق بعض الأدوات فوق منزله اعتبرها سكان مدينة مراكش أدوات للتلغراف اللاسلكي، في حين اعتبرها المخزن مجرد راية لبلاده. ومهما يكن الأمر، فقد أمر الدكتور بإزالة ما أحدث من طرف حشد من السكان. ثم تطور الخلاف، الى هجوم الجمهور الغاضب على الطبيب وقتله.

كان قتل موشان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير؛ وهكذا لما علمت الأوساط الاستعمارية بالحادث، انطلقت حملة دعائية مضادة للمغرب. منددة بالحادث ومحملة للمخزن المسؤولية، وداعية للعقاب. وفي الوقت نفسه قررت الحكومة الفرنسية في يوم 25 مارس 1907 احتلال مدينة وجدة مؤقتا - واخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ في يوم 29 مارس، حيث تدخلت القواب الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة المغربية التي ظلت طيلة ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الاشكال.

IV- نتائج احتلال وجدة

أدى احتلال وجدة الى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في مجموع انحاء المغرب، وقد ازداد ذلك الغضب، نتيجة لوقوع الاحتلال دون أن يواجه مقاومة، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بتواطؤ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال. وقد اجتهد مولاي عبد العزيز لحل المسألة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسيء للاستقلال الوطني كثمن للجلاء عن المدينة منها :

- عزل وسجن باشا مراكش عبد السلام الورزازي.
- إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.
- عقاب المسؤولين عن الحادث.
- أداء تعويض كبير.
- تنظيم البوليس حالا في الموانئ المغربية.
- تطبيق اتفاقيات 1901-1902 الخاصة بالحدود.
- استدعاء مولاي ادريس مبعوث المخزن للأقاليم الصحراوية، الذي كان ينسق المقاومة في شنقيط مع ماء العينين.
- الكف عن إرسال الاسلحة لماء العينين، وحجز الأسلحة الموجهة إليه.

رغم قساوة هذه المطالب، فان السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة. وأدى قبول المخزن لهذه المطالب بعد أن حاول التخفيف منها، الى ردود فعل شعبية، والى انتشار القلق والاضطراب خاصة بالحوز؛ حيث انتشرت حركة من التدمير بين سكان مراكش، والقبائل المجاورة، التي أخذت تهدد الأروبيين. ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث، وعارضت عزل باشا المدينة، ومنعت الباشا الجديد قدور بن الغازي من الالتحاق بمراكش. وقد أشار الجيولوجي Brives إلى تغير الرأي العام بالحوز كنتيجة لاحتلال وجدة، والى العداء الذي أصبح السكان يواجهون به الفرنسيين. وتساءل عن السبب فوجد «أصله في احتلال وجدة» كما أشار الى رسائل السلطان إلى قبائل الحوز وخاصة لمدينة الصويرة فقال «إن الشعور الوطني قد استيقظ نتيجة لرسالة السلطان، فاختلفت الصراعات الداخلية، وكل الحزاقات اتجهت ضد الفرنسيين».

ومما يؤكد رد الفعل الشعبي ضد الأروبيين، أن القبائل أذرت مولاي احفيظ الخليفة السلطاني بإبعاد الأروبيين من مدينة مراكش. وفعلا غادر الأروبيون المدينة نحو آسفي التي وصلوها في يوم 14 ماي 1907 ولقد ازداد التوتر نتيجة لتهديدات الاسطول الفرنسي للموانئ المغربية، وللحملة الصحافية المحمومة، التي كانت تقودها الأوساط الاستعمارية بفرنسا وطنجة ضد المغرب، وقد أشار روزن السفير الألماني بطنجة لهذه الحملة بقوله

«إن قتل الطبيب والعميل السياسي الفرنسي موشان قد استغل بكيفية تشرف موهبة الإخراج الدرامي لجيراننا، لقد اغتيل موشان يوم 19 مارس والى اليوم (1907-5-25) لا يمكن للمرء ان يقرأ عددا من جريدة La dépêche Maroc، أو صحيفة من نفس النوع دون أن يلتقي بمسألة الجنازة المتجددة للدكتور موشان»

ويظهر أن الهدف من وراء هذه الحملة المضادة للمغرب كان تحقيق غايتين الأولى تبرير الاعتداء الفرنسي على المغرب أمام الرأي العام الدولي، لابقاء الاحتلال بوجدة، ولذلك كان التأكيد دائما على أن هذا الاحتلال مؤقت ومشروط بتنفيذ المطالب الفرنسية.

الثانية الإبقاء على استنفار الرأي العام الفرنسي في داخل فرنسا وفي المغرب وتهيئته لتقبل مزيد من الاعتداءات على استقلال المغرب وفي نفس الوقت ممارسة مزيد من الابتزاز ضد الحكومة المغربية حتى تقبل مرغمة شروط الفرنسيين.

كان مولاي عبد العزيز، مصمما على إخراج الفرنسيين من وجدة مهما كانت التضحية ومهما كانت التنازلات. ولكنه كان في نفس الوقت عاجزا عن تنفيذ جميع المطالب الفرنسية لأنها تتعارض مع السيادة المغربية، وخوفا من إثارة ردود فعل وطنية يستغلها المحتلون لمزيد من التدخل. وكان يزيد في هذا العجز الضائقة المالية التي كان يعيشها مخزن مولاي عبد العزيز بسبب التكاليف الباهضة، التي كانت حالة البلاد تتطلبها، خصوصا ما يتعلق منها بدفع تعويضات الأجانب والديون.

ومن خلال الرسائل التي بعثها السلطان لقبائل الحوز ومدنه، يمكننا أن نتعرف على هذه الحالة التي كانت تعيشها بلادنا.

ففي رسالة لسكان الصويرة، وأخرى لقبائل بني مسكين مؤرختين ب 18-19 صفر 1325هـ 2-3 أبريل 1907، شرح السلطان أسباب احتلال وجدة، فأكد على أن الاحتلال حدث بسبب قتل سكان مراكش للطبيب الفرنسي، الذي أقدم على تعليق راية بلاده فوق منزله. ورغم أن الشروط تمنعه من فعل ذلك يقول السلطان فقد كان على السكان أن يرفعوا القضية للمخزن، ولايتسببوا فيما حدث. دون أن ينظروا الى ما يكابده السلطان من «حسن المهادنة وسياسة الدفاع»! كما أشار السلطان الى أن فرنسا قد طالبت بمطالب وتعويضات نتيجة للحوادث التي تعرض لها الفرنسيون، وأن المخزن جاد في فصال القضية وإخراج جيش الفرنسيين من وجدة. وفي الأخير أمر السلطات المحلية والسكان بعدم التشوش والخوف وعدم مد اليد في الأجانب، لأن السلطان مهتم بحل القضية بسلام، «ولأننا يقول السلطان لا نالوا جهدا في صيانتكم والدفاع عنكم بأموالنا ورجالنا بحول الله حالا واستقبالا»

ورغم المحاولات التي بذلها السلطان، في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة، فإن الفرنسيين كانوا يخططون، في الواقع، لإدامة احتلالهم، وجعل ذلك الاحتلال خطوة أولى في سبيل اتمام احتلال المغرب كله.

فلقد كانت حكومة الجزائر العامة، تستغل أبسط الحوادث على الحدود لتضخيمها والرد عليها، ودفع الحكومة الفرنسية لقبول مزيد من التوسع في التراب المغربي.

وهكذا فعوض الجلاء عن مدينة وجدة، كان حاكم الجزائر العام Jonnart، يوالي الرسائل لحكومة باريز، منبها الى خطورة الهييجان العام بالمغرب، والى انتشار روح المقاومة والجهاد ضد المحتلين، ومبينا بأن مركز هذه المقاومة هو جبال بني يزناسن، ومتهما عامل وجدة بالتحريض على مقاومة الفرنسيين. ولذلك كله فهو يطالب بالحرية المطلقة للقوات الفرنسية بوجدة. وبالسماح لها بالقيام بهجمات ضد المغاربة وخاصة ضد جبال بني يزناسن، والا اضطر الجيش الفرنسي بعد فوات الأوان الى القيام بعمليات واسعة ومكلفة.

والجدير بالذكر أن حركة الجهاد ضد الفرنسيين، بوجدة خاصة والحدود الشرقية عامة قد تأججت، نتيجة للتدخل الفرنسي بالشاوية والدار البيضاء صيف 1907، ومثلت جبال بني يزناسن، أهم مركز في هذه الحركة ؛ ولذلك نظم الجنرال ليوطي حملة واسعة ضد بني يزناسن انتهت باحتلال المنطقة، وقد ساهمت في هذه الحملة قوات قوامها حوالي 12000 جندي وحوالي 400 ضابط.

نشرت هذه الدراسة، لأول مرة ضمن مذكرات من التراث المغربي MEMORIAL DU MAROC الجزء

الخامس، سنة 1983.

(1) وثائق الخزانة الحسنية، سنة 1907

- (2) A. Brives. voyages au Maroc (1901-1908), Alger, 1909.
- (3) Bulletin de l'Afrique Française, 1907- P.125.
- (4) Documents diplomatiques, Affaires du Maroc, 1905-1907- II, III.
- (5) Guenane Jamal, les relations franco-allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911, Alger, 1975.
- (6) Illustration, Juillet - Aout - 1907.

الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية* (1908-1907)

منذ 1905، حاول الفرنسيون فرض حمايتهم على المغرب. لكن المغاربة، بمساندة قوية من ألمانيا، أفضلوا مخطط سان روني طياندي (S.R. Taillandier)، وزير فرنسا بطنجة، ودعوا الى عقد مؤتمر دولي، لينظر في مسألة التنظيمات التي يجب إدخالها للبلاد بضمانة دولية¹.

بيد أن ميثاق الجزيرة الخضراء، الذي دعا الى احترام استقلال المغرب وسيادته، دعا المغاربة -في الوقت نفسه- الى التعاون مع فرنسا وإسبانيا، أي مع الدولتين الطامعتين في احتلال المغرب، ولذلك اعتبر المغاربة عقد الجزيرة، شروطا فرضتها المصالح الاستعمارية، وصمموا على مقاومتها.

وعلى الرغم من خيبة أمل المغرب في ألمانيا، التي قبلت الميثاق، فقد بذلت الدولتان بعض الجهود للحفاظ على الصداقة الألمانية المغربية. وكان من المنتظر أن يجد المخزن الحكومة الألمانية بجانبه، لمقاومة كل ضغط فرنسي مسلح.

غير أن الذي حدث، هو أن المغرب وجد نفسه وحيدا في الميدان لمواجهة التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية صيف 1907

وسنحاول في هذا العرض أن نتعرف على المواقف الألمانية، الرسمية والشعبية، بما فيها موقف الجالية الألمانية بالمغرب، تجاه أحداث قنبلة الدار البيضاء، واحتلال الشاوية. وسنبدا بالتعرف على تطور العلاقات الألمانية المغربية.

* ساهم المؤلف بهذه الدراسة في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سنة 1988 حول موضوع ألمانيا والمغرب نشر كلية الآداب 1991
عن مشروع «الاصلاحات» الذي حاولت فرنسا فرضه على المخزن سنة 1905، والنتائج التي أسفرت عنها محادثات المخزن ومجلس الأعيان مع السفير الفرنسي، انظر الدراسة المرفقة، في هذا المؤلف
مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905

I- توطيد العلاقات الألمانية المغربية 1873-1905

بدأت ألمانيا تولي اهتماما خاصا بالمغرب، لما تزايدت المبادلات بين الطرفين، على المستوى التجاري والعسكري منذ عهد السلطان مولاي الحسن 1873 - 1894².

وقد نشطت علاقة ألمانيا بالمغرب، في إطار السياسة العالمية الجديدة، التي دشنها غليوم الثاني، وكان الهدف منها حصول ألمانيا على نصيبها من الممتلكات والنفوذ في الدول التي لم تستعمر بعد مثل الصين والمغرب والامبراطورية العثمانية وجنوب افريقيا³.

ومنذ 1890، أصبحت ألمانيا، من الدول المعاهدة للمغرب مثل إنجلترا واسبانيا وفرنسا، بواسطة الاتفاقية التجارية التي انعقدت بين البلدين في 12 شوال 1307 هـ (الموافق 1890م)⁴. وسرعان ما أصبحت ألمانيا من الدول الصديقة للمغرب، تقدم للمخزن المساندة الدبلوماسية والمشورة في كثير من المسائل، ضد فرنسا واسبانيا.

وعلى الرغم من بعض التوتر الذي ميز العلاقات الألمانية المغربية في عهد الوزير الصدر أحمد بن موسى (1894-1900)، فإن بداية القرن العشرين شهدت تعاوننا متينا بين البلدين.

فمنذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب، باتفاقيات 1901-1904، مع المغرب (1901-1902) وإيطاليا (1902)، وإنجلترا (1904)، واسبانيا (أكتوبر 1904)، منذ ذلك الوقت، دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربية بقوة. وبدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تجاه المغرب تترسخ وتتأكد. من مميزات هذه السياسة، العمل على استغلال، كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين، لتوسيع النفوذ الألماني، الذي تجاهلته فرنسا، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد⁵.

II- ماهي خلفيات السياسة الألمانية؟

إذا تأخر الألمان عن غيرهم في التعرف على المغرب، فقد تميزت الجالية الألمانية بالمغرب بنشاطها وتفهمها لأذواق وتقاليد المستهلكين المغاربة. فتمكنت نتيجة لذلك من تطوير معاملاتها بسرعة. وانتشر نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب وخاصة بالجنوب المغربي. وسرعان ما احتلت التجارة الألمانية الصف الثاني بعد إنجلترا.

-2 J.L. Miegé, le Maroc et l'Europe, Paris 1963, T.3, p.225-6.

Cf. Edmond Vidal, la politique coloniale de l'Allemagne en Afrique, Alger, 1908.

-4 نصها العربي، في كناش الاتفاقيات، نسخة مصورة بحوزة المؤلف.

-5 Victor Berthelot, l'Aire Marocaine, A. Colin, Paris 1906, pp. 365-66.

يضاف الى هذا العامل الخاص، الدوافع القومية، والمصالح الرأسمالية، حيث بدأ الرأي العام الألماني، يطالب بسياسة خارجية، تخدم هيبة ألمانيا، ومكانتها كدولة كبرى. كما كانت الأوساط الجرمانية والجامعية تنتظر من الحكومة الألمانية، عملا حازما للمحافظة على المصالح الألمانية بالمغرب والحيلولة دون بسط حماية فرنسية عليه. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الباب، أن الحكومة الألمانية، وجدت الطريق معبدة، والمهمة سهلة، في الدول التي صمدت في وجه التوسع الفرنسي والانجليزي مثل الدولة العثمانية والدولة المغربية.

في المغرب مثلا، خلال الأزمة المغربية الفرنسية 1904-1905، حين حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، لم يتصور الألمان عملهم بوضوح، إلا بعد أن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي. فكانت زيارة الامبراطور الألماني لطنجة (31 مارس 1905). تعبيراً واضحاً على رغبة ألمانيا في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب. لحماية مصالحها. وسلوك سياسة مستقلة تجاه المغرب. تهدف الى تقوية النفوذ الألماني به⁶

وهكذا بدا للمراقبين، سنة 1905، أن المغرب قد وجد حليفاً أوربياً قوياً، لموازنة ومقاومة النفوذ الفرنسي. وتأكد ذلك من خلال الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي، للنظر في مسألة الاصلاحات التي ينبغي إدخالها للمغرب، والبحث في وسائل تمويلها.

III- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

لقد تمكن المغاربة، إذن، وبمساعدة الألمان، من إفشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب سنة 1905 ودعوا الى مؤتمر دولي، حضرته جميع الدول المعنية بالمسألة المغربية. وقد دعا ميثاق الجزيرة الذي صدر في أبريل 1906، الى احترام سيادة واستقلال المغرب، ومنح لجميع الدول الحاضرة حق المساواة الاقتصادية. بيد أنه اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة، بدعوى مجاورتها للمغرب في الجزائر. ومنحها حق تنظيم شرطة الموانئ، بالاشتراك مع اسبانيا. وأعطاهما الأولوية في إنشاء بنك للدولة المغربية.

وهكذا خيب المؤتمر أمل المغاربة، في الموقف الألماني خاصة، وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة. فقد اهتم دبلوماسيو أوربا بحل الخلاف الألماني الفرنسي، ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب. بل أكثر من ذلك، دفعوا المغاربة الى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم وهما فرنسا واسبانيا.

6- علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1907-1908. رسالة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 1985 الجزء الأول، ص 60-61.

ويبدو أن المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، لم يعد يمثل في السياسة الألمانية إلا عملة للتبادل، ذلك أن السياسة المغربية لألمانيا، سارت في اتجاهين يخدمان المصالح الألمانية فقط، دون اهتمام كبير بآمال المغاربة.

يتمثل الاتجاه الأول، في المحافظة على النفوذ الألماني بين المغاربة للحصول على امتيازات اقتصادية من المخزن. ويتمثل الاتجاه الثاني في الظهور بمظهر المدافع عن مقرررات الجزيرة، حتى إذا أبدى الفرنسيون استعدادا لدفع تعويضات كافية في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذاك تتخلى ألمانيا عن المغرب للاحتلال الفرنسي⁷

IV- ضغط فرنسي وتقلب ألماني

من الجدير بالملاحظة، أن المواقف الألمانية تجاه المغرب، تميزت بالتردد والتقلب، بعد مؤتمر الجزيرة. وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر لنا هذا التقلب. فبالإضافة الى الأهداف التي أشرنا إليها، والتي يبدو أنها كافية لتفسير تقلب السياسة المغربية لألمانيا، هناك عوامل أخرى منها

(1) الضغوط المتباينة التي كانت الحكومة الألمانية تتعرض لها. فمن جهة، هناك تيار الجرمانيين ودعاة الاستعمار، وبعض كبار رجال الأعمال، الذين كانوا يضغطون في اتجاه منع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها. ومن جهة أخرى، كان بعض رجال المال والصناعة الألمان يعملون لصالح سياسة تصالحية مع فرنسا.

(2) تباين آراء الأوساط الألمانية الحاكمة، وترددها حول السياسة التي ينبغي سلوكها في المغرب. ولعل هذا الخلاف راجع الى اهتمامات ألمانيا القارية، التي كانت قوية جدا، وتلعب دورا محوريا في السياسة الخارجية. فقد ظلت ألمانيا منذ عهد بسمارك، تولي اهتماما خاصا الى إضعاف دور فرنسا بأوربا. لذلك كانت الأوساط الحكومية ترتاح لكل مغامرة فرنسية في المغرب، قد تضعف من الدور العسكري الفرنسي على الحدود. إن هذه نظرة تكتيكية كانت قاصرة -في نظرنا- عن رؤية العواقب الاستراتيجية. وهناك أمثلة تبرز هذه السياسة المتقلبة تجاه التدخل الفرنسي بالمغرب.

فبعد إعلان ميثاق الجزيرة، الذي خيب آمال المغاربة وخدم الأهداف التوسعية لفرنسا، حاول الألمان أن يظهروا بمظهر المؤيد للموقف المغربي، ولذلك علقوا مصادقتهم على إجراء العمل بمقررات المؤتمر على مصادقة سلطان المغرب. فقد اتصل الوزير الألماني بطنجة روزن Rozen، بالنائب محمد الطريس، وأخبره بأن الحكومة الإسبانية

- Guenane, Djamal. Les relations Franco-Allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911.

طلبت من الحكومة الألمانية الشروع في تنفيذ قرارات الجزيرة، لكنها رفضت، وقررت أن لاتصادق على أي إجراء إلا بعد مصادقة السلطان. وهكذا لم يبق للألمان إلا هذه المناورة، لارضاء كبرياء أصدقائهم المغاربة⁸ وللحصول على بعض الامتيازات.

وبالفعل، فقد تمكن روزن، من المحافظة على النفوذ الألماني داخل المخزن، وأن يقنع أصدقاءه المغاربة بأن ألمانيا لن تتخلى عن المغرب. ومما يبرز هذا الاتجاه، أن روزن تمكن من إدخال ضابطين المانيين في خدمة المخزن. الأمر الذي أغضب الفرنسيين، الذين اعتبروه خرقا صريحا لميثاق الجزيرة⁹.

كما حصلت شركات ألمانيا، على امتياز إصلاح مينائي طنجة والعرائش دون المرور بالسمسة العامة التي اتفق عليها في المؤتمر.

V- محاولات للتقارب الألماني الفرنسي سنة 1907

منذ أواخر 1906، بدأت العلاقات الألمانية الفرنسية تعرف بعض الانفراج. إذ حاولت الأولى، أن تهدن الثانية في المغرب، أملا في إحداث تقارب ألماني فرنسي بأوربا. أما فرنسا فممنذ ذهاب دلكاسي Delcassé، وهي تسلك نحو ألمانيا سياسة حذرة، تعتمد المرونة، بل التودد، خاصة إثر كل قرار يرمي الى التدخل في الشؤون المغربية.

وعلى الرغم من شكوى الفرنسيين، من كون ألمانيا تتبع سياسة عدائية تجاه فرنسا في المغرب، وتعمل على كسب مزيد من الامتيازات دون اهتمام بميثاق الجزيرة. واتهامهم لألمانيا بكونها تظهر نفسها في المحافل الدولية كحامية للمغرب، ولذلك فالمغاربة يتبعون نصائحها، ويسلكون سياسة معارضة لفرنسا¹⁰ على الرغم من هذه الشكوى، فقد ظهر حرص الدولتين على الوفاق، بمناسبة، محاولة احتلال طنجة، وخاصة خلال النصف الأول من سنة 1907

ففي أواخر 1906، حاول الفرنسيون احتلال طنجة بالتعاون مع الاسبان، بدعوى حماية أمن الأجانب، وكان الهدف في الحقيقة هو الضغط على المخزن ليقبل تنظيم البوليس بالمدينة. فماذا كان موقف ألمانيا؟ لقد أصدر الامبراطور الألماني أوامره بعدم

8- محمد الطريس لابن سليمان، 22 ربيع الأول 1324/16 ماي 1906، كناش 2720. ص 113 (الخزانة العامة بالرباط).

لقد اعترف المؤتمر لفرنسا بالمصلحة الخاصة سياسيا في المغرب، في حين أنه لم يمنح الدول الأخرى بما فيها ألمانيا إلا حق المساواة الاقتصادية. لكن الرد الألماني على الاتهامات الفرنسية كان هو أن سلطان المغرب مستقل في بلاده ويحق له أن يختار من يستخدمه بحرية.

- Guenté, op. cit, p. 232. (A.P P All. NS T. 31) (19-2-1907)

عرقلة المشروع الفرنسي، الذي كان يأمل من ورائه، انغماس فرنسا في مغامرة مغربية تنهكها¹¹

وإذا استطاع المغاربة تفويت الفرصة على الفرنسيين بدون مساندة ألمانيا¹² فإن الأوساط الاستعمارية الفرنسية انتهزت فرصة قتل أحد الأطباء الدبلوماسيين الفرنسيين في بداية مارس 1907. لتحتل مدينة وجدة في آخر الشهر.

كان صدى الاحتلال قويا في نفوس المغاربة حاكمين ومحكومين، وكان الأمل هذه المرة قويا من جانب المخزن، ليستعين بمساندة ألمانيا، للتخفيف من حدة الضغط الفرنسي، وليحصل على تحرير مدينة وجدة. بيد أن ألمانيا، لم تبد أيضا أية معارضة للاحتلال الفرنسي بحجة أن قضية الحدود لا تهم إلا فرنسا والمغرب.

وإذا أحس المغاربة بالمرارة من الموقف الفرنسي، الذي تجاهل اعتراف ميثاق الجزيرة باستقلال المغرب وسيادته، فإنهم لم يفهموا الموقف السلبي للحكومة الألمانية، التي قررت عدم التدخل في المسألة، بل نصحت المغاربة بقبول جميع المطالب الفرنسية¹³ هكذا سبر المغاربة الموقف المصلحي للدول الأوروبية وخاصة ألمانيا، التي كانوا يأملون منها موقفا منسجما مع تصريحات ممثل بطنجة، الذي طالما ندد بالسياسة التي تسلكها فرنسا، لتبرير عدوانها على المغرب.

بيد أن المهم في الأمر هو معرفة المواقف الألمانية من قبلة الدار البيضاء واحتلال الشاوية.

VI- مواقف ألمانية من قبلة الدار البيضاء واحتلال الشاوية

لا يتسع المجال لتفصيل أحداث القبلة، ودوافعها. لكننا سنكون مضطرين للتذكير ببعض الوقائع البارزة، حتى نفهم كيف تطورت الأحداث والمواقف المختلفة¹⁴ عرفت بلاد الشاوية، التي تقع ضمنها مدينة الدار البيضاء، الاستيطان والاستغلال الأجنبي منذ أواسط القرن الماضي¹⁵ وقد نتجت عن ذلك الاستغلال ردود فعل محلية،

11- علال الخديجي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، م. س. ج 1. ص 101. وغان جمال، س. ص 242. لقد حرك المخزن على وجه السرعة قوة عسكرية قوامها 3000 جندي بقيادة وزير الحربية محمد الجباص إلى فحص طنجة. وبذلك سحب الذرائع التي تذرعت بها فرنسا. عن احتلال وجدة والأصداة التي أثارها في نفوس المغاربة، يراجع «الأصداة الوطنية لاحتلال وجدة سنة 1907» موضوع تدخلنا، في ندوة حاضرة المغرب الشرقي مدينة وجدة. أبريل 1988 وعن المطالب الفرنسية. أنظر حادثة الدار البيضاء، ج 1 ص 108/107.

14- لمزيد من التفاصيل، تراجع، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، 1907-1908. الجزء الثاني ص 243-342.

أعلاه، أثر الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن 19

خاصة لما اقترن ببروز الأطماع الاستعمارية الفرنسية بعد 1904. ولقد انتفض سكان الشاوية منذ 1903 وبدأت انتفاضتهم تتحول الى جهاد، بعد إعلان ميثاق الجزيرة، وخاصة لما شرعت مؤسسة فرنسية في إصلاح مرسى الدار البيضاء، ولما تمكن الفرنسيون من وضع مراقبين ماليين، بجانب الأمناء المغاربة بديوانة المدينة، في 24 يوليوز 1907. ففي 30 يوليوز 1907، حاولت جماعة من أهل الشاوية، توقيف أشغال «الكمبانية المغربية» بمرسى المدينة، فحدث اشتباك مع عمال الأوراش أسفر عن مقتل 9 عمال أجانب، بينهم ثلاثة فرنسيين.

وقد جاء الحادث في إبانه، بالنسبة للأوساط الاستعمارية، التي كانت مستعدة، تنتظر الفرصة المواتية للشروع في احتلال المغرب¹⁶ وهكذا قررت الحكومة الفرنسية في 2 غشت، إرسال حملة للشاوية، بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادث. كما ادعت - في إخبارها للدول الأخرى - أن العملية ستتم في إطار ميثاق الجزيرة، وأن من أهدافها تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالاشتراك مع إسبانيا. وبالتعاون - المزعوم - مع المخزن. وبالفعل وصلت الحملة الفرنسية، بقيادة الأمير ال Philibert (للأسطول)، وقيادة الجنرال Drude (لجيش الاحتلال)، يوم 7 غشت لمدينة الدار البيضاء، حيث وقع النزول والاحتلال في مدينة مخربة، ذلك أنه في يوم 5 غشت أقدمت بارجة حربية أرسلت على عجل، على ارتكاب مذبحه فضيحة، بالشروع في قبلة المدينة ابتداء من فجر ذلك اليوم، واستمرت القبلة الى أن وصلت الحملة يوم 7 غشت. ثم اتسعت أعمال القبلة والاحتلال باتساع المقاومة الشعبية، لتشمل كل قبائل الشاوية التي استطاعت الصمود في وجه الجيش الفرنسي المتفوق، من غشت 1907 الى غشت 1908¹⁷ كيف تعاملت الحكومة الألمانية والرأي العام الألماني مع هذا التصعيد العسكري الفرنسي بالمغرب ؟

1- موقف الحكومة الألمانية

من الملفت للنظر، أن الحكومة الألمانية، لم تعارض في البداية القرار الفرنسي، إذ عبر المسؤولون الألمان عن حيادهم. فقد نقلت جريدة الفيغارو، في عددها ليوم 2 غشت الأصدقاء القائلة، بأن ألمانيا لاتعترض على ما تنوي فرنسا القيام به «للتأر لمواطنيها». وأن الخارجية الألمانية أخبرت السفير الفرنسي بوقوف الحكومة الألمانية في الحياد¹⁸ بل يظهر أن ألمانيا شجعت - في إطار السياسة التقليدية التي ألمعنا إليها -

- 16 - Saint-Aulaire, Confessions d'un vieux diplomate, paris -1953-p.177,

لمزيد من التفاصيل أنظر «حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية» الجزء الثاني.

- 18 - Archives Etrangères, Paris, (A.E.P) Maroc, NS, t. 43, p. 57

العمل الفرنسي. ففي 7 غشت 1907 بعث سفير فرنسا ببرلين، برسالة لوزير الخارجية، جاء فيها : أن كاتب الدولة الألماني في الخارجية، عبر له عن «تعاطف ألمانيا مع الفرنسيين»¹⁹.

لماذا هذا الحياد وهذا التعاطف الذي أبداه المسؤولون الألمان؟ هل كانوا يتطلعون للاستفادة من أي رد فعل مغربي ضد فرنسا؟ أم اتخذت الدبلوماسية الألمانية، الأمر الذي يبرز تخلفها دائما في الأمور المغربية؟ على كل حال، فإن هذه السياسة غير المتبصرة، كانت دائما في صالح فرنسا الحذرة، مما جعل الألمان، دائما يترددون في اتخاذ القرارات الحاسمة لصالحهم في الوقت المناسب؛ حتى ولو كانت السياسة الألمانية لاتريد التدخل، إلا عندما يتورط الفرنسيون، لتحصل منهم على التعويض، مادامت تعلم أن فرنسا لن تتخلى عن المغرب لدولة أخرى.

2- موقف الرأي العام الألماني

ويبدو أن «مدفع الدار البيضاء»، أيقض دويه، الأوساط الحاكمة بألمانيا، ذلك أن لهجة الصحافة الألمانية بدأت تتغير. وتزعمت بعض الجرائد المقربة من الأوساط الجامعية والجرمانية، حملة مضادة للتدخل الفرنسي، كانت تزداد حدة وتأثيرا مع تصعيد ذلك التدخل.

فقد حذرت جريدة Muenchner neueste nachrichten في عدد يوم 10 غشت 1907، من أن عمل فرنسا متعارض «مع ميثاق الجزيرة، الذي لايجب نقضه إلا بمؤتمر آخر مثله»²⁰.

كما انتقدت تأييد الصحافة البريطانية للعمل الفرنسي، الذي سيشجع النزعة القومية الفرنسية الهادفة الى جعل المغرب مثل الجزائر وتونس ومصر. ثم تساءلت عما يمكن أن تفعله ألمانيا، وقالت إن هذا يتبع الوضعية العالمية²¹.

وهاجمت الجريدة المذكورة أعمال القبلة قائلة :

«إن قبلة الدار البيضاء وذبح رجال القبائل وسكان المدينة، يظهر قبل كل شيء أنه عمل غير مجد بل يعتبر عملا تخريبيا. إن القوات التي أنزلت كانت كافية لاختماد كل مقاومة. أما مهمة المدفعية فكانت ببساطة، إسكات البطاريات الساحلية المغربية البئيسة، بضربة أو بضربتين. وإذا أصبح هذا العمل ضروريا، فقد كان من المستطاع فرضه على

Ibid. p. 242.

A.E.P.M.N.S. 1.44. pp. 77-80

Ibid.

-19

-20

-21

المغاربة بواسطة إجراءات حازمة. لكن بدون مذابح لا جدوى منها وبلا تخريب. إننا غير مسؤولين عن هذه المسخرة الدموية»²².

ويظهر أن حدة الانتقادات الألمانية. كان لها أثر في السياسة الفرنسية بالمغرب. إذ طلب المكلف بالأعمال الفرنسية في المغرب، من السلطات العسكرية والدبلوماسية الفرنسية بالدار البيضاء، أن تعمل ما في وسعها، لتجعل الاحتلال الفرنسي مفيدا للمصالح الأوربية وخاصة للمصالح الألمانية²³.

وفي الواقع لقد انتشرت حملة واسعة، للتنديد بالسياسة الفرنسية بالمغرب²⁴ وأطلع السفير الفرنسي بألمانيا، جول كامبون Jules Cambon، الخارجية الفرنسية على أصدائها، مشيرا الى «موقف الغيرة» الذي تقفه الصحافة الاسبانية. بما فيها جريدة Laepoca التي هي جريدة حكومية، والتي دعت الحكومة الاسبانية الى الحذر، والى عدم إغلاق أبواب المستقبل في التعامل مع المغرب. وقد استنتج السفير الفرنسي، أن اتجاه الجريدة خطير، لأنه يهدف الى عزل اسبانيا عن فرنسا²⁵.

هكذا أصبح موقف الرأي العام الألماني، مزعجا للحكومة الفرنسية، وبدأت تتخوف من انعكاساته في أوروبا وخاصة عند شريكها اسبانيا. ولهذا بذلت بعض الجهود بين فرنسا وألمانيا للاتفاق على الاستغلال المشترك للمغرب.

فبالرغم من الحملة العدائية، في أوساط الرأي العام الألماني وربما استغلالها، صرح المستشار الألماني بيلوف Bulow في 24 مارس 1908، أمام البرلمان «إن عمل فرنسا بالمغرب لا ينبغي أن يضر بالمصالح الألمانية الاقتصادية. وأن تفسيرات فرنسا لميثاق الجزيرة مبالغ فيها. وأن عليها أن تعترف بذلك الميثاق بكيفية سلمية وحيية، لأن ألمانيا لن تفعل مثلها في المستقبل»²⁶.

Ibid. pp. 141-142

-22

سان أوليرال، وزير الخارجية، 13 غشت 1907، 141-142.

A.E.P.M.NS. t. 44. pp. 141-142.

-24 نددت معظم الجرائد الألمانية، بالفضائع التي ترتكبها فرنسا بالشاوية، وقالت الجريدة الميونخية، المذكورة «إن الألمان ليسوا مستعدين لأداء ثمن الكؤوس المكسرة من طرف الفرنسيين».

A.E.P.M.NS.t. 44 et t. 55.

A.E.P MAROC. NS. t. 55, p. 55

-25

-26 كانت الحكومة الفرنسية قد أقنعت الحكومة الاسبانية بالنزول المشترك في الدار البيضاء، بدعوى تنظيم البوليس بها، حسب ميثاق الجزيرة. لكن يبدو أن مقاومة المغاربة الشديدة، والفضائع التي ارتكبها الفرنسيون وخاصة نتيجة لمواقف الرأي العام الألماني، يبدو أن ذلك أقنع الحكومة الاسبانية بأنها قد خدعت في النوايا الفرنسية فبدأت تبعد نفسها عن فرنسا.

A.E.P.M.NS. t. 55. pp. 184-185

وفي الوقت نفسه، صرح وزير الخارجية بقوله «إن المغرب، بالنسبة لجارتنا الغربية، نقطة مؤلمة. ولكنني سعيد بالقول، قبل كل شيء بأن علاقاتنا مع فرنسا، فيما يتعلق بالقضية المغربية، قد أصبحت عادية وحيية»²⁷.

يبدو أن العلاقات الألمانية الفرنسية عرفت بعض الانفراج حول القضية المغربية حتى بداية 1908. لكن بمراجعة الصحافة الألمانية، وبالاطلاع على نشاط الجالية الألمانية بالمغرب، يظهر التوتر الحقيقي، الذي كان المسؤولون في البلدين يحالون تغطيته.

VII- موقف الجالية الألمانية من الاحتلال الفرنسي

لقد كان موقف الجالية الألمانية معاديا جدا للاحتلال الفرنسي للدار البيضاء والشاوية. وكان كارل فيكه Karl Ficke²⁸، الذي كان يملك مؤسسة تجارية كبيرة بالدار البيضاء، من أبرز زعماء الجالية، وأكثرهم مقاومة للاحتلال الفرنسي. كانت لمؤسسة كارل فيكه معاملات واسعة مع قبائل الشاوية، وعلاقات متينة مع عدد كبير من سكان المنطقة، عن طريق طريق الحماية والمخالطات، وقد وظفت تلك العلاقات في محاربة النفوذ الفرنسي بالشاوية²⁹.

ولفهم دور الجالية الألمانية في محاربة النفوذ الفرنسي سنحاول دراسته من زاويتين : أولا دعاية الجالية الألمانية، في أوساط الرأي العام الألماني خاصة والدولي عامة، لفضح الاحتلال، والتأثير على الحكومة الألمانية، لاتخاذ مواقف معارضة له. ثانيا نشاطها على أرض الشاوية، لعرقلة الاحتلال، باستغلال امتياز الحماية القنصلية والمخالطات.

1- النشاط الدعائي للجالية

احتجت الجالية بزعامه كارل فيكه بشدة على قبلة الدار البيضاء، واشتكت من الخسائر التي تعرضت لها مصالحها بالمدينة. بفعل القبلة والنهب والاحتلال. كان كارل فيكه يرسل الصحف البانجرمانية، ويكتب تقارير عن عمليات الجيش الفرنسي ضد قبائل الشاوية. وهكذا بعثت الجالية رسائل وشكاوي لوزارة الخارجية،

ibid. pp. 181-182.

-27

-28 ولد كارل فيكي بألمانيا سنة 1862، واستقر بالدار البيضاء، حيث كان أخوه هنريخ البريخت فيكي، يملك مؤسسة تجارية. كان كارل يتقن اللغة العربية، وعلى اطلاع بعوائد المغاربة، وتمكن نتيجة لذلك من تقديم خدمات هامة، لبلاده في سبيل التعرف على المغرب، إذ كان يرافق الزوار الألمان، الذين يريدون التعرف على البلاد.

اعتقل إثر إعلان الحرب العالمية الأولى، وصودرت أملاكه، وأعدم بتهمة التجسس، في 18 يناير 1915

Pierre guillen, Le Maroc et l'Allemagne, 1870 à 1905, p. 55. 400.

مصطفى بوشعرا، الاستيطان والحماية بالمغرب، 2، ص 832، المطبعة الملكية 1987

Maurice Louis, la politique marocaine de l'Allemagne, Paris, 1916, p. 54-55.

اتهمت فيها القوائم بالأعمال الألمانية بطنجة، لانجويرث Langwerth، بخدمة النفوذ الفرنسي، وبعدم اطلاع الحكومة الألمانية على ما يقع فعلا بالمغرب.

وقد ذهب وفد يمثل الجالية الألمانية الى برلين، حيث أطلع المسؤولين على أوضاع المغرب في مواجهة التدخل الفرنسي، واتصل بالأوساط البانجرمانية. وبمساندة منها، نظم الوفد حملة صحافية واسعة ضد التدخل الفرنسي بالشاوية. وخلال ذلك نشر -خاصة- المقال النقدي لكارل فيكه، «نداء ألمان المغرب الى الأمة الألمانية»، في آلاف النسخ³⁰

ومن علامات التوجه الجديد، إعادة الدكتور روزن الى مقر عمله بطنجة - وهناك أشرفت المفوضية الألمانية على إصدار جريدة Deutch Marokkozeitung.

ونتيجة لنشاط الجالية الألمانية كاتب الصحف الألمانية، تتوفر على مادة غزيرة حول أحداث الشاوية. فقد كتبت جريدة Weser Zeitung في عدد 1 ماي 1908 مقالا مطولا، نددت فيه، بالسياسة الفرنسية بالمغرب، وبينت بأن المغاربة كلهم يؤيدون مولاي عبد الحفيظ. وحذرت من توغل الفرنسيين نحو الداخل، كما أشارت الى الفضائع التي يرتكبها جيش الاحتلال، المتكون في أغلبه من خليط من الأوباش. وهاجمت خاصة الكوم. الذين كانوا يُنقلون للمغرب من الجزائر وقالت عنهم بأنهم ينهبون ويقتلون ويعودون لبلادهم محملين بما نهبوه، تاركين المجال لآخرين يأتون لا يملكون شيئا.

ولاحظت الجريدة ساخرة، بأن هذه هي الحضارة التي تدعي فرنسا نقلها للمغرب. وأشارت الى أنه من غير المعقول أن تترك الدول الأخرى فرنسا تفعل بالمغرب ما تشاء. وخاصة ألمانيا التي يأمل المغاربة أن تساعدهم. وقالت «إن الرأي العام المغربي يتجه للدول الموقعة على عقد الجزيرة، وخاصة ألمانيا، إننا لانفهم كيف تترك هذه الأخيرة المغرب في هذه الوضعية المحزنة»³².

بيد أن فعالية الجالية الألمانية، ظهرت فيما كانت تنشره الجريدة الألمانية D.M. Zeitung، بطنجة التي داومت على فضح تصرفات القوات الفرنسية بالشاوية. وقد اتهم الفرنسيون الجريدة بالعداء، وبأنها تردد تأثيرات الجالية الألمانية، وخاصة ممولياها من رجال الأعمال مثل كارل فيكه و Mannesmann³³.

ومن بين المقالات الأكثر إثارة، ما نشرته الجريدة بتاريخ 22 نوفمبر 1907. تحت عنوان «البرابرة». حيث هاجمت السياسة الفرنسية بالمغرب، وفضحت أكاذيب الصحافة الفرنسية ضد المغاربة ومما قالته «إن المغرب غني، أغنى من الجزائر تحت الحكم

Guenane Djamal. Les relations Franco - allemandes. p. 243.

-30

قارن ما ذكره إدريس منو عن اتصالات السلطان الجديد بالقنصل الألماني في محمد المختار السوسي، حول مائدة الغداء، بدون تاريخ، ص 51.

Archives de guerre. Vincennes (A-G.V) 3H77, doss 137

Maurice Louis. la politique marocaine de l'Allemagne,

الفرنسي، وأنه يستحق حرباً أكثر من الالزاس واللورين. إن زيارة الامبراطور سنة 1905 جعلت المغرب في مأمن من «البربرية» الفرنسية»³⁴.

وقد ظلت جريدة Deutch Marokko Zeitung، تندد بسياسة الحكومة الفرنسية بالمغرب وتهاجم تصرفات الضباط الفرنسيين بالشاوية ففي عدد 21 أبريل 1908، تأسف على المغرب الفقير الذي ترك وحده في مواجهة فرنسا. ثم تساءلت عن الموقف الألماني، هل يبقى يتفرج فقط³⁵.

ويظهر أن الدعاية الواسعة، في أوساط الرأي العام الألماني ضد التدخل الفرنسي المسلح بالشاوية، قد بدأت تؤثر في الحكومة الألمانية حيث يلاحظ أن المسؤولين الألمان بدأوا يشددون من لهجتهم، فقد صرح Bulow، بأن احتلال الشاوية، لا يدخل أبداً في إطار ميثاق الجزيرة، وأن مسؤولية ذلك تعود على فرنسا وإسبانيا وحدهما³⁶. وانتقد السفير الألماني بباريز، Radolin في 17 يونيو 1908، هدم منازل المحميين الألمان بالشاوية قائلاً «إن الحكومة الامبراطورية، ترى من الصعوبة، في هذه الظروف الاستمرار، في سياستها التصالحية، التي اتبعتها الى حد الآن تجاه العمل الفرنسي بالمغرب»³⁷.

واتخذت بعض الصحف الألمانية لهجة جديدة، بحيث حاولت إبراز خطر المشاريع الفرنسية بالمغرب، وخطر تجنيد الجزائريين للحرب في المغرب، على ألمانيا وعلى السلام العالمي.

«فمن الوجهة العسكرية - (تقول إحدى الجرائد الصادرة بنورمبورغ شتنبر 1908) - يعتبر المخطط الفرنسي الرامي لاحتلال المغرب خطراً على السلام العالمي وعلى ألمانيا. إن المغرب بسكانه الأكثر عدداً من الجزائر، يمكن أن يوفر نصف مليون جندي». ثم طالب الحكومة الألمانية بالعمل على إفساد المخططات الفرنسية³⁸.

والواقع أن الدعاية المضادة للتدخل الفرنسي، التي كانت تقودها الجالية الألمانية وجريدة Deutch Marokko كان لها تأثير كبير في محاربة النفوذ الفرنسي بالمغرب وفي تشجيع المغاربة على المقاومة. فقد اشتكى Regnault، في تقرير مطول لوزير الخارجية من هجومات الجريدة الألمانية المذكورة، ومن تصرفات الجالية الألمانية. واتهم الجريدة بأنها تريد تحويل الرأي العام المغربي عن السلطان عبد العزيز لفائدة أخيه، وإثارة الاضطراب تمهيداً لتدخل أجنبي ضد الفرنسيين. واتهم الجالية الألمانية بأنها تشيع في

A.E.P. Maroc. NS: t.55, p.157

-34

A.E.P.M.NS. t. 189, p. 180.

-35

Ibid. M.NS, t. 194, pp. 30-34.

-36

M. Louis, pp. cit. p. 57.

-37

A.E.P.M.NS. t. 194, p. 152

-38

الأوساط المغربية أن الفرنسيين هم سبب اضطراب الأمن والفوضى في القبائل. وختم تقريره بالقول

«إننا لا ينبغي أن نخدع حول عداوة الجالية الألمانية. إنها أمر واقع، وعلينا أن نواجهه»³⁹.

2- نشاط الجالية الألمانية في عرقلة الاحتلال بالشاوية

غضبت الجالية الألمانية بالشاوية من الاحتلال الفرنسي، الذي هدد مصالحها. وإذا لم يكن في مقدورها، أن تفعل شيئاً لموازاة الاحتلال الفرنسي، بتدخل ألماني مماثل، فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي. بل سلكت عدة سبل لعرقلة العمل الفرنسي بالشاوية.

ويجدر بنا أن ننبه إلى أن نظام الحماية القنصلية، والمخالفات الفلاحية، كان يمنح للألمان ولغيرهم من الأجانب، حصانة كاملة تجاه السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية على السواء. ونفس الحصانة كان يتمتع بها المغاربة المحميون والمخالطون.

وقد نشط الألمان في عمليات تهريب الأسلحة وتوريدها للمجاهدين. وكانت عمليات التهريب تتم عبر الجديدة والرباط.

وتشير بعض الروايات الشفوية إلى أن دور بعض الألمان، مثل كارل فيكه، والمحميين (مثل المسمى ولد لاخيريه)، كانت بمثابة مخازن للأسلحة والذخيرة، يتمون منها المجاهدون بما يحتاجونه بثمنه طبعاً.

ومن المجالات التي أظهرت فيها الجالية الألمانية نشاطاً متزايداً، مجال الحماية والمخالطة، وما ارتبط بذلك من أعمال المضاربة العقارية. وإذا كانت عمليات منح الحماية وعقد المخالفات، إنما تحدث بتأييد من السلطات القنصلية، وتشجيعها، فإن شراء الملكيات العقارية، كان يقع بمبادرة من مؤسسات كبرى، مثل مؤسسة كارل فيكه ومؤسسة الاخوة مانسمان Mannesmann.

والواقع أنه نتيجة تشجيع الألمان للمجاهدين، سهل عليهم أن يجدوا بين السكان، من يرغب في الحماية الألمانية لتأمين نفسه وماله من عقاب المحتلين. بيد أن الألمان بدورهم، كانوا يعملون على الاكثار من المحميين والمخالطين لهم لخدمة مصالحهم التجارية وعرقلة النفوذ الفرنسي. وكانوا يعدون أولئك الناس بأنهم متى سجلوا في القنصلية الألمانية، فإن الفرنسيين لن يصلوهم بضرر⁴⁰.

39- من رينيو إلى بشون 10 غشت 1908.

A.E.P t.55, pp. 234-235.

40- في برقية من الجنرال داماد قائد جيش الاحتلال الفرنسي، إلى وزير الحربية، مؤرخة 18 غشت 1908 أكد الجنرال على الدعاية النشطة التي يقوم بها الألمان بالشاوية ليحصلوا على أكثر عدد من المحميين والمخالطين الفلاحين. وأشار إلى أن هذه الدعاية تحدث في أوساط السكان وقواد القبائل كذلك. A.G.V 3H. 70

وهكذا أصبحت الحماية القنصلية التي استعملتها فرنسا، لتفكيك هياكل المخزن، أهم عرقلة وأخطرها، صادفها النفوذ الفرنسي بأرض الشاوية وأصبح الحكومة الفرنسية رهينة مساوئ سبق أن استخدمتها ضد الإدارة المغربية. وأخذت السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية، تتكلم على غير عادتها، عن مساوئ حق الحماية التي وصلت إلى حد لا يطاق⁴¹.

ومن الأساليب التي اتبعها الألمان لمحاربة النفوذ الفرنسي إكثارهم من شراء الملكيات العقارية بأرض الشاوية. وتشجيع مخالطهم ومحميهم، على عدم الخضوع لأوامر القواد التابعين للفرنسيين، الأمر الذي كان يؤدي إلى حوادث سياسية خطيرة. مثل ما وقع بالزيادة بين عملاء لمؤسسة مانسمان والسلطات المحلية⁴²

ومما يبرز دور حق الحماية في محاربة النفوذ الفرنسي، أن المجاهدين، الذين خرجوا من الشاوية إثر السيطرة الفرنسية، كانوا يعودون لبلدانهم تحت مظلة الحماية الألمانية. ذلك أن الحكومة الألمانية، وجدت في الواقع - في حق الحماية، وسيلة فعالة، عبرت بواسطتها ومن خلالها عن موقفها من وضعية القوات الفرنسية المحتلة. فقد كانت تلك الوضعية، في نظر الألمان، أمرا واقعا فقط وليست وضعية شرعية. ومادام الأمر كذلك، فالحكومة الألمانية كانت ترفض دفع أحد من المغاربة، لطلب الأمان من السلطات المحتلة التي كانت تريد المحافظة على هيبتها بين السكان، أو التخلي عن حمايته التي اكتسبها بواسطة حق الحماية المخول لجميع الدول في المغرب⁴³

على أن أبرز الأساليب، التي استخدمتها الجالية الألمانية لمحاربة الاحتلال الفرنسي، هي المساعدة على فرار جنود اللفييف من صفوف قوات الاحتلال بالشاوية. وإذا كانت عمليات الفرار، قد حدثت نتيجة لصمود المجاهدين، والمقاومة الباسلة التي أبدوها في معارك الشاوية⁴⁴.

فإن الدعاية الواسعة لانتصارات الشاوية على جيش الاحتلال، أقنعت الكثيرين من المجندين بالفرار. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى فرار البعض إلى صفوف المغاربة،

41- في تقرير مطول للجنرال داماد مؤرخ ب 13 دجنبر 1908، تحدث عن السياسة العسكرية والملكية العقارية بالشاوية وعن حق الحماية ومساوئها، ومجهودات مكاتب الاستخبار العسكرية.

Ibid, 3H 70 Damade à Guerre, 13 décembre 1908.

42- نشطت المضاربات العقارية بين الدار البيضاء والرباط، خاصة بالزيادة والاعرب، واتهم الفرنسيون عملاء الألمان بالتحريض عليها. فقد رفضت بعض فرق الزيادة، تنفيذ أوامر السلطات المحلية، ووصل الأمر إلى حد الاشتباك بالسلاح. بين دوار القطبنة وخليفة قائد الزيادة موالين الغابة. مذكرة بدون تاريخ محفوظة بوثائق الحربية بفانسان 89. A.G.V.3H 87 doss

43- ينطبق هذا على مسألة عودة الجيلالي بن الرغاي، قائد أولاد سيدي بن داود الذي قاوم الاحتلال، ثم عاد لبلاده دون أن يطلب الأمان من الجنرال Moinier. وأيده في ذلك ممثل ألمانيا الدكتور روزن (Rozen).

A.G.V. 3H 87 doss. 89. Moinier à Guerre 18-6-1910.

44- راجع معارك الشاوية، في الجزء الثاني من «حادثة الدار البيضاء».

والبعض الآخر، كان يجد السبيل سهلاً ليعود لبلاده بأوروبا، عن طريق الرباط والدار البيضاء⁴⁵.

وقد نظمت الجالية الألمانية، بمساعدة خفية من السلطات القنصلية الألمانية، ما يشبه مصلحة سرية كانت تعمل على فرار الجنود غير الفرنسيين. وقد مثل حادث الفارين الذي وقع في 25 شتنبر 1908. بالدار البيضاء، وما نشأ عنه، ذروة التوتر في العلاقات بين الحكومتين الألمانية والفرنسية. بيد أن الطرفين اتفقا على حله بواسطة التحكيم لدى محكمة لاهاي.

وقبل إنهاء هذا العرض، نشير إلى أنه عندبيعة مولاي عبد الحفيظ في غشت 1907. كان المغاربة، بتبديلهم لشروط الوضع السياسي والدبلوماسي يأملون أن يجدوا عوناً قوياً من الحكومة الألمانية لكن هذه الأخيرة اكتفت بتقديم النصائح كعادتها.

VIII- الخلاصة

أهم نتيجة يمكن للباحث أن يخرج بها من مراجعة المواقف الألمانية هي، أن الحكومة الألمانية، لم تكن في يوم من الأيام رافضة لبسط السيطرة الفرنسية على المغرب. لكنها كانت - في الوقت نفسه - تريد حقها من الاستغلال الرأسمالي ولذلك طالبت على الدوام بحماية مصالحها الاقتصادية، وأبدت استعدادها للتخلي عن منافسة فرنسا في المغرب، إذا حصلت على تعويض ملائم.

- أن الحكومة الألمانية استغلت نشاط الألمان بالمغرب لتحقيق أهداف مرحلية تكتيكية، ولذلك حصدت الفشل على المستوى الاستراتيجي.
- يظهر من حملات الرأي العام الألماني وردود الفعل الفرنسي أن القضية المغربية لعبت دوراً في تسميم العلاقات الألمانية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى.
- لا ينبغي أن ننسى أن المقاومة المغربية للتدخل الفرنسي، هي التي جعلت الألمان، يتصورون الطرق والكيفية التي يواجهون بها النفوذ الفرنسي بالمغرب.
- أن ألمانيا لم تعتمد أبداً، إلى إعلان تأييدها الرسمي للمقاومة المغربية، وإن ظلت تبدي نصائحها ومساندتها السرية.

45- خلال سنتي 1907-1908. وقعت حوالي 48 حالة فرار، نجح خلالها 20 فارا في الهرب.

- أن الموضوع لا يزال في حاجة الى التعميق، ولا يتم هذا الا عن طريق دراسة المصادر الألمانية الأصلية، ورسم خط بياني لمواقف الحكومة الألمانية من الاحتلال الفرنسي للمغرب بين 1907-1908.

أزمة أكادير 1911،

والعلاقات الألمانية الفرنسية المغربية*

في صيف 1907، فوجئ الرأي العام الدولي، بحادثة قنبلة الدار البيضاء واحتلالها من طرف الأسطول الفرنسي، بعد مقاومة شديدة. وبالرغم من ذلك، فلم تؤد تلك الحادثة، التي ذهب ضحيتها آلاف المغاربة، ونتج عنها تخريب مدينة، كانت واسطة العقد بين الموانئ المغربية المزدهرة، الى أزمة دولية¹

وبعد ذلك بأربع سنوات، أي في صيف 1911، فوجئ الرأي العام الدولي من جديد، بحادث رسو سفينة حربية ألمانية، بمرسى أكادير، وبالرغم من أن الحادث، لم تنتج عنه لاقنبلة ولا احتلال للميناء الصغير، المغلق في وجه التجارة الدولية، فإنه أدى الى نشوب أزمة خطيرة بأوروبا، كادت تشعل نار الحرب بين فرنسا وألمانيا.

يتناول هذا الموضوع بالتحليل تطور العلاقات الألمانية الفرنسية حول المغرب، ليرز كيف وقعت أزمة أكادير سنة 1911. ثم يتساءل عن مواقف الأطراف المعنية، وخاصة موقف المغاربة من الحادث، الذي وقع في وقت كان فيه الفرنسيون قد هيمنوا على المخزن الحفيظي باحتلال مدينة فاس.

I- ألمانيا والمغرب

بدأت ألمانيا تولي اهتماما خاصا للمغرب، لما تزايدت المبادلات بين البلدين على المستوى التجاري والدبلوماسي والعسكري منذ عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894)² وقد حدث هذا التطور في العلاقات الألمانية المغربية، في إطار السياسة العالمية الجديدة، التي دشنها الامبراطور الألماني غليوم الثاني. وكان الهدف منها حصول

ساهم المؤلف بهذه الدراسة في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب أكادير، في موضوع مدينة أكادير الكبرى بتاريخ 10-11-12 أبريل 1986، ونشرت بتاريخ 1990.
علال الحديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة، ط. 2، 1994

J.L.Miege, Le Maroc et l'Europe 1830-1894, Paris

1967 3.PP.225-226.

ألمانيا على نصيبها من الممتلكات والنفوذ، في الدول التي لم تستعمر بعد مثل الصين وتركيا والمغرب.

ومنذ 1890، أصبحت ألمانيا من الدول المعاهدة للمغرب مثل إنجلترا وإسبانيا وحصلت بواسطة معاهدة 1890 على امتيازات هامة لتجاريتها في البلاد³. وسرعان ما أخذت تقدم نفسها للمغاربة كدولة صديقة، لا أطماع لها في الاحتلال، تقدم المساندة الدبلوماسية والمشورة في كثير من المسائل التي يتواجه فيها المغرب مع فرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص⁴.

وعلى الرغم من بعض التوتر، الذي أصاب العلاقات المغربية الألمانية في عهد أبا أحمد (1894-1900)⁵، فإن بداية القرن العشرين شهدت تعاوناً متيناً بين البلدين. فمُنذ دُشنت فرنسا سياسة «التدخل السلمي» في المغرب، باتفاقيات (1901-1904)⁶. دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربي من الباب الواسع. وبدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تجاه المغرب ترسخ وتتأكد. ومن مميزات هذه السياسة، استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين، لتوسيع النفوذ الألماني، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد⁷.

ماهي خلفيات هذا التوجه الجديد في السياسة الألمانية ؟

تجدر الإشارة في البداية، الى أن الجالية الألمانية بالمغرب تميزت بنشاطها وتفهمها لأذواق وتقاليد المستهلكين المغاربة. وتمكنت من تطوير معاملاتها بسرعة، حيث انتشر نشاط المؤسسات الألمانية في معظم أنحاء البلاد، وخاصة بالجنوب، وأصبحت التجارة الألمانية، منافساً خطيراً للتجارة الانجليزية والفرنسية.

يضاف الى هذا العامل الخاص، الدوافع الرأسمالية لرجال المال والأعمال الألمان، ثم موقف الرأي العام الوطني الذي بدأ يهتم بالمصالح القومية ويطالب بسياسة خارجية تخدم الهوية القومية وتعطي لألمانيا مكانة لائقة بين الدول الكبرى⁸.

ومن الجدير بالذكر، أن ألمانيا وجدت السبيل ممهداً، في الدول التي كانت تقاوم التوسع الفرنسي والانجليزي مثل الدولة العثمانية والدولة المغربية. فبالمغرب مثلاً، لم يتصور الألمان عملهم بوضوح خلال الأزمة المغربية الفرنسية (1904-1905) إلا بعد أن

3- تتكون المعاهدة المذكورة من 7 فصول وقد صودق عليها في 1 يونيو 1890 وقد عقدت في إطار المحاولات التي بذلها مولاي الحسن الأول لضمان تأييد دول الحلف الثلاثي الذي كانت تتزعمه ألمانيا.

4- G.AYACHE, Etudes d'histoire marocaine, Rabat, 1979, p.245.

5- Ibid. PP 249-291.

6- اتفاقيات 1901-1902 مع المغرب، و1904 مع إنجلترا وإسبانيا. انظر علال الخديمي، م س، الفصل الثاني.

7- V.CTOR BERARD, L'affaire marocaine, A. Colin 1906, PP. 365-366.

8- علال الخديمي، م، س، ص 59، 75

شاهدوا معارضة المغاربة القوية لمحاولة فرض حماية فرنسية مبكرة على المغرب⁹. وكانت زيارة غليوم الثاني لطنجة (31 مارس 1905)، تعبيرا واضحا عن رغبة ألمانيا في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب، وخدمة مصالحها ونفوذها دون اهتمام بما قطعتة فرنسا من مراحل في سبيل الهيمنة على المغرب وحدها¹⁰.

1- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

دعا المغرب سنة 1905 الى انعقاد مؤتمر دولي لينظر في أمر «الاصلاحات»، التي حملها المشروع الفرنسي، وليعمل على إنجاز تلك الإصلاحات بمساعدة دولية جماعية¹⁰.

وقد دعا ميثاق الجزيرة الى احترام استقلال المغرب وسيادته ومنح لجميع الدول الحاضرة في المؤتمر، حق المساواة في التعامل مع المغرب. وإذا اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة، وانتدبها مع اسبانيا للإشراف على تنظيم قوة بوليس بالموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية، فإن ألمانيا اتخذت من المساواة الاقتصادية ومن مبدأ المحافظة على استقلال المغرب وسيادته، أساسا متينا تحتكم إليه لعرقلة أو معارضة كل سياسة لا تراعي مصالحها. ولما كان الألمان متفطنين بأن الفرنسيين يعملون بشكل حثيث لفرض سيطرتهم على المغرب. فقد عملت الحكومة الألمانية على استغلال كل خطأ سياسي أو عسكري لعرقلة المشاريع الفرنسية، والحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية في البلاد.

2- تقلب السياسة الألمانية بعد مؤتمر الجزيرة

من الجدير بالملاحظة أن السياسة الألمانية تجاه المغرب، عرفت بعض التقلب والتشويش بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء.

ففي أواخر سنة 1906 حاول الفرنسيون بالتعاون مع الإسبان، احتلال مدينة طنجة فأصدر الإمبراطور الألماني أوامره بعدم عرقلة المشروع الفرنسي، الذي كان يأمل من ورائه انغماس فرنسا في مغامرة مغربية تنهكها.

وفي ربيع 1907، لم تبد ألمانيا أي معارضة قوية لاحتلال فرنسا مدينة وجدة، بحجة أن قضية الحدود لا تهم إلا فرنسا والمغرب. وعندما قبلت فرنسا الدار البيضاء واحتلت بلاد الشاوية، التزمت الحكومة الألمانية الحياد، بالرغم من موقف الرأي العام الألماني وخاصة موقف الجالية الألمانية بالمغرب، التي عارضت التدخل الفرنسي وقاومته. كيف نفسر هذا التقلب في السياسة الألمانية، بين تشجيع المغرب على مقاومة

9- انظر أعلاه «مجلس الأعيان».

10- حادثة الدار البيضاء واحتلال للشاوية، ص 60-61.

10- مرجع هامش (9).

الضغوط الفرنسية، والتزام الحياد أمام التدخلات العسكرية الفرنسية ضد المغاربة؟ في الواقع كانت الحكومة الألمانية معرضة لتأثيرات مختلفة

• أولا الضغوط المتباينة، التي كانت تمارس على السياسة الألمانية تجاه المغرب. فمن جهة، هناك تيار القوميين الألمان ودعاة الاستعمار وبعض رجال الأعمال، الذين كانوا يضغطون في اتجاه منع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها. ومن جهة أخرى، كان بعض رجال الصناعة والمال يضغطون لصالح سياسة تصالحية مع الفرنسيين¹¹

• ثانيا بالرجوع للمسرح الأوربي، نجد أن اهتمامات ألمانيا القارية ظلت قوية جدا، فمنذ عهد بسمارك، المستشار الألماني المعروف، وألمانيا تولي اهتماما كبيرا، إلى إضعاف دور فرنسا بالقارة الأوربية، ولذلك كان الألمان يرتاحون لكل مغامرة فرنسية، قد تضعف من الدور العسكري الفرنسي على الحدود الألمانية.

ومنذ عقد الاتفاقات المتوسطة بين فرنسا وإنجلترا وإسبانيا في صيف 1907، وكذلك الاتفاق الروسي الانجليزي حول بلاد فارس (1907)، عملت ألمانيا على التقرب من فرنسا واقترحت عليها تفاهما ثنائيا بين الدولتين حول المغرب.

إن عدم معارضة فرنسا بقوة في المغرب، يمكن أن يساعد في عقد اتفاق فرنسي ألماني يكسر طوق الاتفاقات التي تهدف إلى عزل ألمانيا، إن هذا التفكير هو الذي كان يقود السياسة الألمانية خلال سنتي 1907-1908، تجاه التصرفات الفرنسية بالمغرب. وقد ظهر حرص الدولتين معا، على التفاهم بمناسبة حادث الفارين بالدار البيضاء.

1-2 حادث الجنود الفارين بالدار البيضاء شتنبر 1908

في 25 شتنبر 1908، افشلت سلطات الاحتلال بالدار البيضاء محاولة فرار قام بها جنود من أصل ألماني بمساعدة من القنصلية الألمانية. وقد كاد الحادث أن يؤدي إلى أزمة عنيفة بين البلدين، لاصرار كل منهما على التمسك بموقفه المطالب بالانصاف الكامل¹² لكن حرص الدولتين على التفاهم دفعهما إلى عرض القضية على محكمة العدل بلاهاي في 24 نوفمبر 1908، التي حكمت لصالح فرنسا في 22 ماي 1909¹³

GUENANE Djmal, pp. 242-248

حدثت عدة حالات فرار من جنود اللفييف بجيش الاحتلال الفرنسي الذي كان يقاتل المغاربة وقد فر العديد من الجنود إلى الجيش المغربي وإلى الخارج عبر الدار البيضاء والرباط وكانت للجالية الألمانية يد في بعض الحالات. كما كان لمقاومة أهل الشاوية أثر كبير على معنويات جنود الاحتلال - راجع، حادثة الدار البيضاء. عن الحادث تراجع وثائق الحربية الفرنسية، حيث توجد المذكرة التي قدمتها الحكومة الفرنسية للمحكمة

A.G.V 3H 70.

Victor Beraed. op.cit.

Guenane. 249-254.

3- الاتفاق الألماني الفرنسي 9 فبراير 1909

منذ 1907، بذلت محاولات للوصول إلى تفاهم ألماني فرنسي حول المغرب، لكن هذه المحاولات فشلت، نظرا لمطالبة فرنسا بتخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب والتزام الحياد التام في كل خلاف يقع بينه وبين فرنسا. أما ألمانيا فكانت تتشبث بالحقوق التي أقرها ميثاق الجزيرة ولا تريد رهن مستقبلها في المغرب، وإذا رغبت فرنسا في انتحار سياسي ألماني بالمغرب، فعليها أن تدفع الثمن غاليا.

ويبدو أن الظروف الدولية حتمت على ألمانيا أن تكون هي المبادرة بالدعوة لعقد اتفاق بين البلدين. وفي الواقع لا يجب عزل ما كان يجري في المغرب من تنافس دولي، عن صراع الأحلاف بأروبا - الذي سبق أن أشرنا إليه - والذي كانت بؤرته شبه جزيرة البلقان. ففي 15 أكتوبر 1908، عملت النمسا - هنغاريا على تغيير الوضع الراهن بالبلقان بضمها لولايتي البوسنة والهرسك، بهدف قطع الطريق أمام الحركة السلافية النامية بدولة صربيا الصغيرة. وقد نتج عن القرار النمساوي استقلال دولة بلغاريا. ولما كانت التغييرات الجديدة تستهدف مصير صربيا، وتضر بمصالح حليفها روسيا، فقد طلب الأولى مساندة الثانية. وبما أن فرنسا حليفة لروسيا، وألمانيا ضالعة وراء النمسا - هنغاريا، فقد رأت الدبلوماسية الألمانية، أن عرض اتفاق حول المغرب على فرنسا، سيبعد اهتمام هذه الأخيرة عن البلقان ويشغلها بالمغرب¹⁴.

أما من جهة فرنسا، فقد كانت بدورها، تبحث عن اتفاق مع ألمانيا، حتى تخفف من معارضتها، وتعمل على تثبيت الاحتلال الفرنسي الذي كان يواجه مقاومة شديدة من طرف مولاي عبد الحفيظ. ثم إن الحركة الحفيفية التي كانت في عنفوانها، دفعت الفرنسيين إلى البحث عن عزل السلطان دبلوماسيا عن كل مساعدة خارجية لكي يمكن التأثير عليه، وكانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تشجع إرادة الصمود عند السلطان. وبالفعل فقد استغلت ألمانيا الورقة المغربية، فتحدث كاتب الدولة الألمانية في الخارجية، في 26 يناير 1909 للسفير الفرنسي ببرلين، عن «مساعي مولاي عبد الحفيظ، بإرسال مدرين ألمان للمغرب، وعن موقف حكومته الحذر بخصوص هذا الموضوع¹⁵». واقترح عليه عقد اتفاق بين البلدين، لا يكون فيه لا رابح ولا خاسر في المغرب. وهو تصريح 9 فبراير 1909 حول المغرب وقد توصلت الدولتان إلى إتفاق عرض على شكل تصريح مشترك. وألحقت به رسائل تفسيرية حول تخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب، مقابل ضمان مصالحها الاقتصادية وقد جاء في التصريح المشار إليه «إن حكومة

Revue Historique, 1923, T.157, P:49, Voir Guenane op.cit, pp. 255-256.

-14

Cité par Guenane op.cit, p. 257

-15

الجمهورية الفرنسية، والحكومة الامبراطورية الألمانية تحدوهما الرغبة المشتركة لتسهيل تنفيذ ميثاق الجزيرة الخضراء، بهدف تجنب كل سوء تفاهم بينهما في المستقبل، لذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالحفاظ على سيادة واستقلال الامبراطورية الشريفة، مقتنعة بالمحافظة فيها على المساواة الاقتصادية، وتبعا لذلك فهي لن تعرقل المصالح التجارية والصناعية الألمانية.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الألمانية، التي لا تهتم إلا بالمصالح الاقتصادية بالمغرب، تعترف بأن المصالح السياسية الخاصة لفرنسا، مرتبطة بالمحافظة على النظام والأمن الداخليين في المغرب، قررت بأنها لن تعرقل هذه المصالح. وتصرح الحكومتان، بأنهما لن تسعيا ولن تشجعا أي إجراء من شأنه أن يخلق لصالح إحداهما، أو لصالح دولة ما، امتيازاً اقتصادياً. وأنهما ستبحثان في إشراك مواطنيهما في المشاريع التي تحصلان على امتيازاتها [في المغرب] ¹⁶

حرر ببرلين في 9 فبراير 1909.

جول كامبول Jules Cambon

دي شون De Schoen

قوبل اتفاق 9 فبراير، بترحاب كبير في البلدين واعتبر نجاحاً لهما في إزالة موضوع احتكاك دائم، كان يسبب لهما مضايقات مزعجة ¹⁷. ويلاحظ أن الاتفاق لم يعط أي شيء فوري لألمانيا، لكنه ضمن المصالح الاقتصادية، وجعلها تأمل في الاستغلال المشترك لخيرات المغرب مع فرنسا، دون أن تبذل تضحيات. ثم إن الاتفاق في واقع الأمر لم يمنح لفرنسا إمكانية الاستيلاء على المغرب وحدها لأنه لم يبلغ ميثاق الجزيرة ¹⁸، ولكن أهمية الاتفاق بالنسبة لفرنسا تكمن في أنه أبعد كل مضايقة سياسية من جانب ألمانيا. وبقدر ما أساء الاتفاق إلى المغاربة، فإنه شجع فرنسا على تثبيت احتلالها للشاوية والحدود الشرقية.

II- المفاوضات الفرنسية المغربية

إن احتلال الشاوية سنة 1908، ونجاح مولاي عبد الحفيظ في عزل أخيه، الذي اتهم بالتعاون مع المحتلين، خلق قضايا شائكة بين المغرب وفرنسا، كان لابد من البحث عن حلول لها.

-16 Rouard de Card, Documents diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine, Paris 1911, pp. 87-88.

Bulletin de l'Afrique française (B.A.F), 1909, p. 147.. Guen

راجع نص التصريح أعلاه.

فبالنسبة للسلطان مولاي عبد الحفيظ، فإنه كان يرى أن مهمته لا زالت لم تتحقق، ما دامت قوات الاحتلال بالشاوية والحدود الشرقية، وأن هيئته مرتبطة بما بويح من أجله وهو إخراج المحتلين من البلاد.

وبالنسبة لفرنسا فإنها كانت تحس بضرورة التفاهم مع السلطان الجديد لتحصل منه على تزكية الامتيازات التي سبق أن أخذتها من أخيه في خريف 1907، وتسوية القضايا التي سببها التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية ووجدة وبني يزناسن. وما دام النتيجة المباشرة لاتفاق 1909، هي غياب ألمانيا عن الساحة السياسية بالمغرب، فقد قررت فرنسا أن ترسل مفوضها بطنجة في سفارة لفاس، الهدف منها الحصول على موافقة السلطان على صيغة للتعاون تراعي الأهداف الفرنسية التي سبق ذكرها.

1- فشل سفارة رينيو Regnault

وبعد مفاوضات دامت شهرين، توصل الطرفان إلى اتفاق 14 مارس 1909 حول جلاء قوات الاحتلال عن الشاوية¹⁹ وبما أن الجانب الفرنسي أصر على التفريق بين الجلاء عن الشاوية وعن الدار البيضاء، وبما أن السلطان أصر على أن الشاوية والدار البيضاء تكونان شيئاً واحداً، كما أصر على تحديد زمن معين للجلاء عن المدينة، فقد فشل سفارة رينيو في كسب السلطان إلى وجهة النظر الفرنسية. وعلق مشروع الاتفاق السابق، على ذهاب سفارة مغربية لباريز لتميم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية²⁰.

2- مفاوضات المقرري بباريز 1909-1910

وصلت السفارة المغربية برئاسة وزير المالية المقرري، إلى باريز في صيف 1909، واستغرقت مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية مدة طويلة دون التوصل إلى نتيجة إيجابية. فقد رفض الفرنسيون الجلاء التام عن المناطق المحتلة، وعملوا على توجيه المفاوضات للمسائل المالية، عوض حل مسألة الاحتلال. ولما أصر المغاربة على مناقشة قضية الاحتلال، لجأ وزير خارجية فرنسا إلى الضغط والتهديد. وهكذا قدم للسفير المغربي

19- تكون مشروع الاتفاق من 9 فصول تحدد شروط جلاء القوات الفرنسية عن الشاوية ووضعية القواد اللذين عملوا تحت ظل الاحتلال وحياسة الخزن للمنشآت الاقتصادية والعسكرية التي أحدثها جيش الاحتلال

20- اتفق على ذلك في فصل وحيد هو الفصل العاشر الذي جاء فيه «إن الاتفاق أعلاه الذي حصل في موضوع الجلاء عن الشاوية، يتكون من تسعة (9) فصول، لن يكون نهائياً ويصبح قابلاً للتنفيذ إلا إذا عقد اتفاق بباريز، في موضوع الجلاء عن الدار البيضاء وسيتفاوض على هذا الاتفاق الأخير بباريس بين السفارة المغربية والحكومة الفرنسية وفي هذه الشروط إذا لم تحصل تسوية حول مسألة الجلاء عن الدار البيضاء، فإن الاتفاق أعلاه الذي عقد حول موضوع الشاوية يكون لاغياً».

Archives de guerre Vincennes (A.G.V), 3 H 63 doss 139.

مذكرة يوم 14 غشت، يشترط فيها شروطا مسبقة، على أساسها ينبغي التفاوض. ومن هذه الشروط

ربط الجلاء عن الشاوية بتكوين قوة مغربية تستطيع المحافظة على الأمن، زيادة على قوة الكوم التي نظمها الفرنسيون، والتي ينبغي أن تظل مؤطرة بضباط فرنسيين. ربط الجلاء عن الدار البيضاء، بأداء المخزن للتعويضات الحربية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي. وقدرت تلك التعويضات بـ 70 مليون فرنك.

- تنفيذ الفصل (60) من ميثاق الجزيرة، الذي يسمح بمقتضاه للأجانب بتملك العقارات خارج الموانئ.

- إيقاف حركة الجهاد بشنقيط، والتخلي عن مساعدة ماء العينين.

- رهن أملاك المخزن بالموانئ زيادة على 40% من الجمارك في القرض المقترح على

المغرب²¹.

ولما أبدى مولاي عبد الحفيظ عدم قبوله لهذه الشروط المسبقة، شنت الصحافة الاستعمارية، حملة منسقة ضده، فأشاعت حوله الشائعات، وأصابته هذه الحملة أهدافها، إذ رفضت الحكومة البريطانية استقبال سفير مغربي بلندن.

وفي وسط هذا الفراغ الدبلوماسي، الذي وجد مولاي عبد الحفيظ نفسه فيه وجها لوجه أمام التهديد الفرنسي، صادق على اتفاق 15 يناير 1910²². كما اضطر بعد أن أنذرت الحكومة الفرنسية إلى التخلي عن المدربين العسكريين الأتراك²³، وهكذا كانت نتيجة مفاوضات باريز، هي إخضاع المخزن الحفيظي للهيمنة الفرنسية. وكانت هذه هي أهم نتيجة حصلت عليها فرنسا من اتفاق 9 فبراير 1909 مع ألمانيا.

III- تطبيق اتفاق 9 فبراير 1909

بادرت ألمانيا إلى دعوة فرنسا للشروع في تطبيق المبادئ التي دعا إليها اتفاق 1909، وقد جرت بين الدولتين محادثات مطولة لإيجاد أسس متفق عليها تكون موضوعا للتطبيق. وقد بدأت المحادثات في برلين، وتناولت المسائل الآتية

21- علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء، م. س، 459. الأصل المرقون بكلية الآداب بالرباط.

22- يتكون الاتفاق من 10 فصول، وفيه ربطت فرنسا جلاء قواتها عن الشاوية بتكوين قوة مغربية مؤطرة بضباط فرنسيين، وإبقاء عسكر الكوم، وأداء التعويضات الحربية كما اعترفت فيه بأن الدار البيضاء جزء لا يتجزأ من الشاوية واشترطت للجلاء عنها شروطا كثيرة، علال الخديمي، أم س، 2-461-462.

استقدم السلطان بعض الضباط الأتراك لتدريب الجيش المغربي. لكن ذلك لم يعجب الفرنسيين الذين كانوا يخططون لاستحواذ البعثة العسكرية الفرنسية على القوات المغربية. ولهذا أنذرت الحكومة الفرنسية مولاي عبد الحفيظ في 18 فبراير 1910 بقبول شروطها وتسريح الضباط الأتراك. وثائق الخزنة الحسنية، من رينيو إلى عيسى بن عمر العبدوي 18 فبراير 1910.

مسألة الديون المغربية، ومشروع الاقتراض الجديد لتصفيتها، وضمانات ذلك الاقتراض.

الأشغال العامة، وتفسير المادة (107) من ميثاق الجزيرة، المتعلقة بمبدأ السمسرة العمومية للأشغال العامة بالمغرب.

وبعد شهر من المحادثات اتفق الطرفان، على أن يصوغ كل جانب وجهة نظره في مذكرة تسلم للطرف الآخر، وتكون أساسا للتفاهم بين الدولتين حول المسائل المغربية²⁴.

في 2 يونيو 1909، قدمت ألمانيا وجهة نظرها، التي يمكن تلخيصها فيما يلي بالنسبة للديون المغربية، رتبها ألمانيا في أربعة أصناف

- الديون المبنية على أسس لا يمكن إنكارها.

- تعويضات الدار البيضاء للأشخاص المتضررين.

- المطالب بالتعويض المتفق عليها بين المخزن ومختلف البعثات الدبلوماسية.

- المطالب بالتعويض، والديون الغير المتفق عليها.

اقترحت ألمانيا حول مسألة الديون، أن تصفي هذه الديون بواسطة اقتراض، ووافقت على أن تطلب جميع الدول من المخزن أن يعمل على تصفية ديونه، ومعنى هذا أن ألمانيا توافق فرنسا على أن يتحمل المخزن الحفيظي، مسؤولية أداء جميع الديون الثابتة على المخزن السابق، وتعويضات الدعاوي المتفق عليها معه. وحددت القرض المقترح بين 70 و80 مليون فرنك. وقالت بأنها لا تعارض ضمان فرنسا للقرض الجديد، ولكنها لا تحبذ مراقبة فرنسية جديدة مثل مراقبة قرض 1904. وإذا كان لابد من المراقبة فيجب أن تكون دولية مع تفوق فرنسي²⁵. ووافقت ألمانيا كذلك على تحميل المغرب مسؤولية أداء تعويضات الدار البيضاء التي نتجت عن الاحتلال الفرنسي²⁶. لكن يلاحظ أنها سكتت عن التعويضات الحربية التي طالبت بها فرنسا وحددتها في 70 مليون فرنك، وهذا يوافق وجهة نظر فرنسا، لأن هذه الأخيرة اعتبرت المسألة خاصة بها وحدها مع المخزن.

وحول مسألة الأشغال العامة اقترحت ألمانيا إشراك رجال الأعمال الألمان والفرنسيين في استغلال المشاريع الكبرى بالمغرب. وطالبت بامتياز تمويل أشغال ميناء العرائش وحدها، كما اقترحت تعديل المادة (107) من ميثاق الجزيرة الخاصة بالسمسرة العمومية لصالح الألمان والفرنسيين وحدهم.

24- Guenane, op.cit. p. 270

25- المذكرة الألمانية توجد في،

Documents diplomatiques Français, 2ème serie (DDF) T.12, Juin 1909. Cf. Guenane op.cit PP 270-271

عن القضية راجع علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط 1991، إفريقيا الشرق، ص 363-369

تأخر جواب الحكومة الفرنسية عن هذه المقترحات الألمانية الى نهاية شتنبر، وفي جوابها لم تتعهد الخارجية الفرنسية بأي شيء. وإنما أبدت بعض الملاحظات العامة حول المذكرة الألمانية²⁷.

والملاحظ أن الألمان، سعوا إلى أن تكون بلادهم هي الشريك الأول لفرنسا في المغرب. لكن الجواب الفرنسي كان غامضا وحذرا. إذ قالت الحكومة الفرنسية بأنها «سترى بعين الرضا تكون تجمعات في الأشغال العامة، توفر ضمانات مهمة، وخاصة بين مؤسسات فرنسية وألمانية»

ولمعرفة نوايا الحكومتين، يجب استعراض أهم المجالات التي اقترحت للتعاون بينهما

وهي

- المناجم المغربية، الأشغال العامة، السكك الحديدية.

1- المناجم المغربية

مارست الثروة المنجمية المغربية، إغراء كبيرا على المؤسسات الرأسمالية الأوربية، فتنافست على اكتشافها وعلى الحصول على امتياز استغلالها. والملاحظ أن المنافسة كانت حادة بين المؤسسات الفرنسية والمؤسسات الألمانية على الخصوص. لكن التهاف الأجنبي على الثروات الباطنية المغربية، كان يحد منه موقف المخزن. فقد ظل هذا الأخير يمانع في منح امتياز الاستغلال لهذه الدولة أو تلك بهدف الحد من التهافت الرأسمالي على البلاد وخوفا من تفويت خيراتها للأجانب.

لكن الدول الأوربية تمكنت في مؤتمر الجزيرة الخضراء من الاتفاق على مطالبة المخزن بإصدار ظهير شريف يحدد شروط امتياز واستغلال المناجم ومقاطع الأحجار وتركيز الحكومة المغربية في وضع هذا الظهير على التشريعات الأجنبية الموجودة في الميدان²⁸.

ومنذ 1909 برزت ثلاث مؤسسات، متنافسة على استغلال المناجم المغربية. وإذا اختصت المؤسسات الإسبانية بمنطقة النفوذ الإسباني، فقد تركزت المنافسة الحادة بين مجموعتين كبيرتين

«اتحاد المناجم» المغربية ذو الأغلبية الفرنسية.

«نقابة المناجم المغربية» (مؤسسة الإخوة مانسمان) ذات الأغلبية الألمانية. وبالرغم من المحاولات العديدة، التي بذلت للاتفاق على تحديد مناطق الامتياز، فقد فشل الألمان والفرنسيون في الاتفاق، والشروع في الاستغلال المشترك. وتأكد من فشل الطرفين في التوصل إلى صيغة مقبولة لاشراك الرأسمال الألماني والرأسمال الفرنسي في المشاريع

27- أنظر D.D.F. 2ème S.T. 12, 29, 91909

28- من ميثاق الجزيرة المادة (112)، انظره في «مجلة تاريخ المغرب»، عدد ٢، ص 144.

الاستغلالية بالمغرب، أن صراع المصالح في المغرب، أكبر من أن تجد له الدبلوماسية حولا مقبولة²⁹.

ومن خلال المفاوضات يظهر أن الفرنسيين كانوا متشبثين بإبقاء سيطرتهم على كل المصالح الاقتصادية بالمغرب لتعزيز سيطرتهم السياسية، وحتى لا تتعرض هذه السيطرة في المستقبل للخطر، إذا هم سمحوا للمصالح الألمانية بالنمو كثيرا.

2. الأشغال العامة والسكك الحديدية

ونفس النتيجة حصلت في ميدان الأشغال العامة والسكك الحديدية. إذ بالرغم من توصل الدولتين، بعد مفاوضات طويلة، إلى تأسيس «الشركة المغربية للأشغال العامة» في بداية 1910، فإن صراع المصالح والأطماع الاستعمارية، شل عمل الشركة، التي لم تتمكن من إنجاز أي مشروع منذ تأسيسها إلى انفجار أزمة 1911³⁰. وقد تواجعت المصالح الفرنسية والألمانية، فيما يخص مشاريع بناء خطوط السكك الحديدية. فإذا أعطت فرنسا الأولوية لبناء خطوط حديد الشاوية والمغرب الشرقي، فإن ألمانيا ألحبت على إشراك الصناعة الألمانية في بناء خط حديد وجدة / تاويريرت والدار البيضاء / سطات. كما ألحبت على إعطاء الأسبقية لخط حديد طنجة / فاس، بعد خطوط المناطق المحتلة. ونتيجة لتعارض مصلحة الدولتين فقد فشلتا في الوصول إلى أي اتفاق.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الباب، أن فشل التعاون الاقتصادي بين ألمانيا وفرنسا، لم يقتصر على المغرب وحده، بل انتهت محاولتهما للتعاون في الكونغو إلى نفس المصير.

وفي الواقع يرجع فشل ألمانيا وفرنسا، في الاتفاق على تطبيق تصريح 1909، إلى سوء نية الجانب الفرنسي. لقد أصر الفرنسيون على إبقاء هيمنتهم على المغرب، وعدم تعريض تلك الهيمنة للتهديد في المستقبل. ولذلك عارضوا نمو المصالح الألمانية في المغرب، وساعدتهم الاتفاقات التي أبرموها مع مولاي عبد الحفيظ سنة 1910، على التصليب. وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن تراجع الفرنسيين عن تطبيق تعهداتهم مع الألمان، تزامن مع تولي J.Cruppi شؤون الخارجية الفرنسية في ربيع 1911. فمع Cruppi أخذ الكي دورسي، يتجه اتجاهها جديدا فيما يخص المغرب. لقد سيطرت الأوساط الاستعمارية على توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، وبانت هذه السيطرة، في تشجيع

29- عن المسألة راجع

Guenane, op.cit PP. 274-276

J.C.Allain, Agadir PP 83-84.

Terdieu, Le Mystère d'Agadir Paris 1912 PP 45-53.

Allain, op.cit. PP 151-153.

A. Tradieu. PP 65-74. - Guenane op.cit. PP 282-284.

العسكريين بالمغرب، على توسيع الاحتلال الفرنسي لبلاد المغرب، وفي عدم التنازل لألمانيا عما تطالب به من امتيازات اقتصادية.

وردا على هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية تجاه المغرب، صرح كاتب الدولة الألماني في الخارجية في 28 أبريل، أي في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يستعدون للتدخل في فاس، بأن أي اتفاق بين البلدين، لن يتم ما دامت فرنسا تبدي رغبتها في القيام بنشاط أكبر في المغرب³¹.

وبالفعل فمئذ شروع الفرنسيين في تنفيذ حملة فاس، غيرت ألمانيا موقفها تماما، إذ طالبت ببحث شامل للمسألة المغربية. وهكذا وضعت القضية المغربية من جديد على بساط البحث.

IV- حملة فاس 1911

رأينا كيف أدى إصرار السلطان مولاي عبد الحفيظ، على جلاء القوات الفرنسية عن الشاوية كلها إلى فشل سفارة رينيو لفاس سنة 1909. أما السفارة المغربية التي ترأسها المقرري لباريز فقد شغلها الفرنسيون طويلا، ووضعوا العراقيل أمام حصول أي اتفاق بين الجانبين، إلى أن تمكنوا في النهاية من فرض شروطهم. لقد نتج عن اتفاقات باريز سنة 1910، توسيع المراقبة المالية الفرنسية لتشمل الجمارك المغربية وأملاك المخزن بالموانئ، أي أهم مصادر تمويل المخزن. ولم تف فرنسا بتعهداتها وتدفع للمخزن المال الذي كان في حاجة إليه. كما حصلت البعثة العسكرية الفرنسية، على دور كبير في تنظيم الجيش المغربي، منذ إنذار 18 فبراير³².

إن تزايد النفوذ الفرنسي بدل جلاء قوات الاحتلال عن الشاوية ووجدة وبني يزناسن، والأزمة المالية التي دفعت المخزن إلى ممارسات غير مقبولة من السكان³³. كل ذلك أدى إلى إنقاص هيبة مولاي عبد الحفيظ. بل أدى إلى تمرد بعض القبائل على طاعة السلطان. وقد استغل الفرنسيون هذه الظرفية الداخلية، ليعملوا على توسيع احتلالهم للمغرب.

1- قضية زعير

في بداية 1911، بدأ جنرالات فرنسا بالمغرب، يلحون على ممارسة ضغوط عسكرية على الشعب المغربي، بهدف توسيع الاحتلال للبلاد كلها. وقد اتخذت بعض الحوادث المتفرقة، ذريعة لممارسة هذا الضغط.

D.D.F. Affaires du Maroc T 4.28 Avril 1911

-31

-32 انظر هامش (23).

-33 محمد بن الحسن الحجوي، تقايد تاريخية، ص 45-46. مخطوط خ ح بالرباط

ففي 14 يناير، خرجت دورية استطلاع من حدود الشاوية ودخلت إلى أراضي القبيلة المجاورة زعير، التي لم تكن خاضعة للاحتلال الفرنسي. وقد هوجمت تلك الدورية، وقتل أغلبية أفرادها بما فيهم ضابط فرنسي قرب قصبة مغشوش. وبعد الحادث شرع قائد قوات الاحتلال بالشاوية، في الاستعداد للتدخل في زعير، بحجة الثأر «للاعتداء» الذي تعرضت له القوات الفرنسية. وبدأت الصحافة الاستعمارية تتحدث عن «كمين» مغشوش، وتطالب بعقاب قبيلة زعير³⁴. وكان واضحاً، أن التهية لغزو زعير، معناه الشروع في عمليات احتلال جديدة، لأن القبائل لن تقف مكتوفة الأيدي، مما يدفع بالمحتلين إلى إرسال مزيد من الامدادات بدل سحب قواتهم. ثم إن الشروع في عمليات احتلال خارج الشاوية أمر يتعارض مع اتفاقيات باريس لسنة 1910. لقد أدى هذا التصعيد العسكري من جانب الفرنسيين إلى زيادة توتر علاقات مولاي عبد الحفيظ مع فرنسا، وأصبحت قضية زعير، من القضايا الدبلوماسية الساخنة، لأن فرنسا تذرعت بها لإرسال تعزيزات جديدة من قواتها إلى المغرب، بالرغم من تعهد السلطان بمعاينة المسؤولين عن الحادث، ودعوته لفرنسا أن تكف عن التدخل في القبيلة المذكورة³⁵.

2- انتفاضة قبائل حوز فاس 1911

ويبدو أن الأوساط الاستعمارية، أرادت أن توسع مشروع غزو زعير، إلى مشروع أوسع، يهدف إلى احتلال عاصمة البلاد وإخضاع السلطان نهائياً، ووضع الدول المعنية أمام الأمر الواقع. ولم تكن الذرائع منعدمة؛ فمنذ شهر مارس جندت المفوضية الفرنسية بطنجة عملاءها؛ فأخذ سيل من البرقيات والتقارير، يصل لطنجة وباريز يتحدث عن الخطر المفاجئ الذي أصبح يهدد الأوربيين بمدينة فاس التي حاصرتها القبائل، وتدعو إلى تدخل سريع لانقاذ الموقف.

وفي الواقع، فإن انتفاضة قبائل حوز فاس ومكناس في ربيع 1911 كانت تدخل في إطار معارضة عامة لتزايد النفوذ الفرنسي داخل المخزن، وخاصة نفوذ ضباط البعثة

34- و. خ. ح لسنة 1911. D.D.F. A(F. M. Mars-Avril 1911.

35- كان بيشون Pichon، يعارض إرسال امدادات عسكرية للشاوية كما طلب الجنرال Moinier (موانيي)، ويعارض كل مغامرة عسكرية خارج بلاد الشاوية، لكن لما تولى بعده جان كروبي J.Grupperi وزارة الخارجية في بداية مارس، سيطر الاستعماريون على توجيه الخارجية الفرنسية فتقرر إرسال الامدادات التي طلبها العسكريون بالمغرب. كما تقرر التدخل في زعير، وكتب Grupperi للوزير المغربي المقري الذي كان بباريز يقول: «سيدي الوزير، فإن دولة الجمهورية سارت على بال من المواعيد المقررة من كتابك المؤرخ في 4 مارس 1911، بأن الجناب الشريف، سيجري التربة على فرقة زعير التي ارتكبت الجريمة ضد كوم الشاوية وذلك بمجرد وصوله لرباط الفتح. كما أن الجناب الشريف يتخذ من الآن قبل وصوله للرباط الوسائل الموصلة للقبض على الفعال. وأن دولة الجمهورية لا تغفل ملاحظة هذه المواعيد ليكون العمل جارياً بها في أقرب وقت ممكن وأنها ستوجه مدداً خفيفاً لابقاء الأمن والسكينة سائدين داخل حدود الشاوية. «.

راجع المراسلات التي جرت بين السفير المغربي والسلطان حول المسألة و. خ. ح 1911

العسكرية الفرنسية. كما أن التهديدات الفرنسية لقبائل زعير، أدت إلى انتشار دعوات الجهاد بالمنطقة وفي قبائل الغرب، مما أدى إلى انتفاضة قبائل الشراردة³⁶. وفي 3 أبريل 1911 قررت الحكومة الفرنسية التدخل عسكريا لاحتلال فاس، وقررت في الوقت نفسه، الحصول على موافقة ألمانيا وإسبانيا على المشروع أو عدم معارضته. كما تقرر الضغط على مولاي عبد الحفيظ، ليطلب مساعدة القوات الفرنسية بالشاوية³⁷.

أبدت ألمانيا معارضتها المبدئية لتوسيع الاحتلال الفرنسي، ولكنها لم تعارض فكرة تنظيم حملة من القوات المغربية بالشاوية لمساعدة السلطان. وبالرغم من طمأنة الحكومة الفرنسية لألمانيا، بأنها لن تتعدى إرسال قوات مغربية منظمة من طرف الفرنسيين بالشاوية، فقد قرر وزير الخارجية ووزير الحربية في 22 أبريل، إرسال حملة عسكرية لاحتلال مدينة فاس³⁸. اتخذ الجنرال مواني Moinier الذي كلف بقيادة الحملة الفرنسية، قسبة القنيطرة مكانا لتجميع قواته. وقد شرعت تلك القوات في السير نحو فاس، في 11 ماي ودخلت المدينة في 21 منه، دون أي قتال يذكر، الأمر الذي يوضح مبالغة الأخبار التي ظلت تتحدث عن خطورة الحالة بفاس.

وقد احتلت القوات الفرنسية مدينة مكناس، التي بويغ فيها مولاي الزين. وتدخل الفرنسيون في قبائل زمور وزعير، وأسسوا مراكز عسكرية بالقبيلتين بهدف ربط الاتصال بين القوات الفرنسية في الشاوية والقوات المحتلة لفاس. وفي هذا الإطار احتلت كذلك مدينة الرباط. أمام هذه التطورات، ماذا كان موقف الدول الأخرى وخاصة ألمانيا؟

3- الموقف الألماني من حملة فاس

إذا أيدت روسيا وإيطاليا وأنجلترا الموقف الفرنسي، فإن إسبانيا تحفظت واحتفظت لنفسها بالحرية الكاملة في التصرف؛ أما الموقف الألماني فيمكن دراسته على مستويين

LEGLAY, Chronique marocaine de 1911, Paris 1933.

-36-

محمد بن الحسن الحجوي، تقايد تاريخية، م. س.

B.A.F, Renseignements coloniaux.

عبد الرحمان بن زيدان، تكملة الإتحاف، مخطوط خ. ح بالرباط.
-37- نتيجة لتدخلات القنصل الفرنسي كايار GAILLARD لدى عبد الحفيظ طلب هذا الأخير، موافقة الحكومة الفرنسية، على تنظيم محلة بالشاوية بقيادة خليفة السلطان بالدار البيضاء محمد الأمrani، لكن الفرنسيين أصرروا على أن القوات الفرنسية هي التي تستطيع تقديم العون للسلطان، وأن تلك القوات لن تتعدى الحدود المرسومة لها من طرف المخزن وهي مساعدة السلطان ضد القبائل المنتفضة. وتجدر الإشارة إلى أن طلب المساعدة الذي حصل عليه كايار في 6 ماي. وضع عليه تاريخ 27 أبريل.
D.D.F.AFF M. 1911.

محمد خير فارس، المسألة المغربية

J. Caillaux Mes memoires, T.II. P 65.

-38-

J.C. Allé, Agadir, op.cit p. 315.

3-1 موقف الرأي العام الألماني

منذ تأكد للرأي العام الألماني مماثلة الحكومة الفرنسية في تعويض ألمانيا عن تخليها السياسي في المغرب، أخذت الصحافة الألمانية تهاجم السياسة الفرنسية. وبعد فشل محاولات التعاون الاقتصادي في المغرب والكونغو بين الجانبين، أصبح موقف الصحافة الألمانية معاديا. وقد ازداد هذا العداء سنة 1911، لما شرعت فرنسا في عمليات احتلال جديدة بالمغرب. وأكدت الصحافة الألمانية على أهمية المغرب للصناعة الألمانية، وطالبت بعدم التفريط فيه واقتسام النفوذ فيه مع فرنسا³⁹.

أما الحكومة الألمانية، فحذرت الفرنسيين من أن احتلالهم لفاس يتعارض مع ميثاق الجزيرة، الذي يعترف باستقلال المغرب وسيادته، وأن الإجراء الفرنسي سيضع المسألة المغربية برمتها من جديد⁴⁰.

وقد لخص كاتب الدولة في الخارجية موقف بلاده من التصعيد العسكري الذي يقوم به الفرنسيون في المغرب، فقال في حديث مع السفير الفرنسي ببرلين لقد مررنا منذ الأحداث الأخيرة، من محلة مغربية، إلى حملة يقودها ضباط فرنسيون، ومن هذه الحملة إلى حملة عسكرية. بحيث إن الصحف الفرنسية لا تتحدث إلا عن جنرالات سيتولون القيادة. وأضاف بأن ألمانيا تعتبر ميثاق الجزيرة ساقطا، في حالة ما إذا أصبح السلطان معتمدا على الحراب الفرنسية. وأنها نتيجة لذلك، ستكون حرة في عمل ما تشاء⁴¹.

أمام هذه التحذيرات، تخوف جول كامبون J.Cambon من تغير الموقف الألماني فينتهز الألمان الفرصة ليطالبوا بأراضي مغربية أو بميناء مغربي. ولذلك دعا حكومته للحذر أو التخلي عن الحملة. لكن تحذيرات السفير الفرنسي لم تجد نفعا، لأن وزير الخارجية J.Cruppi كان مسائرا للأوساط الاستعمارية.

وفي 28 أبريل صرح Kiderlen، بأن حملة فاس، جعلت اتفاق 1909 بدون معنى، وسمحت للحكومة الألمانية بأخذ حريتها الكاملة في العمل⁴² وفي هذه الأثناء تكهن السفير الروسي ببرلين، بأن ألمانيا تنتظر لتضرب ضربتها عندما يتورط الفرنسيون في المغرب. وتنبأ الملحق العسكري الفرنسي، بأن الألمان سيطلبون بتعويضات ضخمة، أو سيعملون على تكبيد فرنسا ضربة دبلوماسية⁴³.

39- Guenane, op.cit. PP 314-315. Andre Tardieu, Le mystère d'Agadir, Paris P.386.

40- D.D.F. 2ème S.T.XII, 19- 4- 1911 - J.C. Allain op.cit, P 314.

41- D.D.F. 2ème S.T XIII, 25 - 4- - cité par Guenane, op.cit - PP. 314- 315.

42- J.C. Allain, op.cit. P 316.

43- A.E.P All. Ns. T 34. II 1911 Voir aussi Guenane, op.cit, - PP. 316-317.

وبالفعل فمئذ 3 ماي، كان مخطط الرد الألماني على حملة فاس جاهزا. لكنه بقي طي الكتمان انتظارا لما ستفعله فرنسا في المغرب، وما ستقدمه لألمانيا من تعويض.

2-3 محادثات Kissingen 20-21 يونيو 1911

بعد تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على فاس، حاول الفرنسيون استباق الأحداث، ولوحوا من جديد باستعدادهم للتعاون الاقتصادي في المغرب. وبهذه المبادرة كانت الحكومة الفرنسية ترغب في معرفة ما يخفيه الألمان من مخططات، وفي إبعاد خطر نشوب خلاف بين الدولتين⁴⁴

وقد التقى جون كامبون، بكايب الدولة الألماني، يومي 20-21 يونيو في Kissingen⁴⁵. ورغم محاولاته فتح مفاوضات حول المغرب، فإن مفاصلته قبولت ببرود. بل هاجم Kiderlen التصرف الفرنسي في المغرب. ولما ذكره السفير الفرنسي باتفاق 1909، الذي يعترف بالنفوذ السياسي الفرنسي في المغرب، رد عليه Kiderlen قائلا «إنني لا أنزع في نفوذكم ولكن الذي يتحدث عن نفوذ لا يقول حماية إن هذا الأمر، وحتى ما تفعلونه في شرق المغرب وغربه، بالشاوية وحول نهر ملوية، لا يوجد لا في ميثاق الجزيرة ولا في اتفاق 1909⁴⁶».

ولما لمح كامبون إلى إمكانية حصول اتفاق بين البلدين لإنهاء المسألة المغربية، ودعا الطرف الألماني ليوضح ما ينوي عمله، فضل Kiderlen أن تكون المبادرة من الجانب الفرنسي. ولما لم تقدم الحكومة الفرنسية أي اقتراح عملي، فإن Kiderlen اكتفى بالتأكيد للسفير الفرنسي، على أن تصرف فرنسا في المغرب قد غير الأوضاع، وأنه من المستحيل العودة للحالة السابقة⁴⁷.

وهكذا ظلت الدبلوماسية الفرنسية، رغم جميع المحاولات لا تعرف سر قرار الحكومة الألمانية وهو إرسال سفينة حربية لأكاير.

V- حادث أكادير 1 يوليوز 1911

ففي يوم يوليوز سنة 1911، رست سفينة حربية ألمانية (le Panther) بمرسى أكادير، وانطلق بذلك الحديث عن ضربة أكادير، وعن الأزمة المغربية الثانية التي كادت أن تشعل نار الحرب بأوربا.

J. Caillaux, Agadir, P 79.

-44

-45 عن محادثات كسنجين انظر

Pierre albin, Le coup d'Agadir P 174 et suivantes

A.E.P. All. Ns. 34, 22 - 6- 1911 cf. aussi Hajoui Omar, Histoire - diplomatique PP 131-132.

-46

A. Tradieu, op.cit. PP 410-412 - Augustin Bernard, Le Maroc, 1918, PP. 349-350.

-47

J.C. Allain, Agadir, P 317

وفي الواقع، إن الحادث المشار إليه، لم يتقرر فجأة، ولم يكن نتيجة نزوة نفسية لكاتب الدولة الألماني في الخارجية، وإنما خطط له من قبل، وهيئت السبل، وأخفي سره، ليكون ضربة نفسية محسوسة، كان الهدف منها إرغام الحكومة الفرنسية، على دفع تعويض يليق بجارتها، مقابل اعتراف هذه الأخيرة، بالحماية الفرنسية على المغرب.

1- مشروع الرد الألماني على حملة فاس

منذ تأكد للألمان أن الفرنسيين عازمون على احتلال فاس، فكرت الخارجية الألمانية في عرقلة المشروع. لكن الامبراطور الألماني عارض الفكرة، بل اقترح تشجيع الفرنسيين لأن انشغالهم بصراع عسكري في المغرب، سيضطربهم - في نظره - إلى إفراغ ثكناتهم على الحدود الألمانية، وسيضعف من دورهم في أوروبا⁴⁸ وأمام موقف الإمبراطور الرفض لمنع فرنسا من احتلال فاس، هيا Kiderlen خطة جديدة للرد الألماني تتلخص في النقاط الآتية⁴⁹ من مصلحة ألمانيا منع فرنسا من احتلال المغرب، قبل الحصول على تعويض مناسب.

2- إذا احتل الفرنسيون فاس، لا يجب أن تحتج ألمانيا، لأن الاحتجاج لن يؤدي إلا إلى هزيمة أخلاقية. وعليها أن تطالب الفرنسيين، بتحديد وقت لجلائهم عن فاس. فإذا لم يفعلوا تعلن ألمانيا إنهاء ميثاق الجزيرة.

3- يجب أن يحدد الألمان هدفا، يرغم الفرنسيين على دفع التعويض. ولذلك فإذا احتل الفرنسيون فاس «برغبة» من مواطنيهم، فإن لنا الحق - يقول Kiderlen - في حماية مواطنينا المهددين. ولهذا الغرض، يجب أن نوجه سفنا حربية إلى الصويرة وأكادير، و«سنرى حينئذ ما إذا كانت فرنسا مستعدة لمنحنا تعويضات، بعدها يمكننا مغادرة المينائين المعنيين».

لقد رأينا كيف حاولت الحكومة الفرنسية أن تسبق كل رد فعل ألماني بعد احتلال فاس، إذ اقترحت استئناف المفاوضات. لكن محادثات Kissingen لم تكن إيجابية. ثم أعلنت بعد ذلك أنها أمرت قائد قوات الاحتلال الجنرال Moinier بتحديد عملياته في

48- «هذا أفضل لنا، فإذا تورط الفرنسيون إلى النهاية، في المغامرة المغربية بثواتهم وأموالهم فمن رأبي، أنه ليس من مصلحتنا أن نمنعهم».

Cité par Genane op.cit. PP 318-319.

49- عرض المشروع في مذكرة قدمها كاتب الدولة إلى الامبراطور في 3 ماي، وصادق عليها في 11 منه. Cf. Guenane op.cit; p. 319.

J.C. Allain, op.cit P 328.

الداخل والعودة إلى الساحل. وإذا جعل هذا الإجراء، إمكانية مطالبة ألمانيا بتحديد وقت لجلاء القوات الفرنسية عن فاس غير ذي جدوى، فإن التدخل الإسباني المسلح في العرائش، يوم 8 يونيو 1911، واحتلال مدينة القصر الكبير، مهد السبيل أمام تنفيذ الخطة الألمانية في الجنوب المغربي.

وخوفا من أن يثير ظهور سفينة حربية بأكادير، اضطرابا في الجنوب، ومعارضة المغاربة، الأمر الذي يضعف الخطة المرسومة وهي التفاوض مع الفرنسيين من موقع قوة. تدخل الألمان لدى أعيان وقواد المنطقة وطمأنوهم إلى أن أمنهم لن يهدد. وقد تم الاتصالات بواسطة القنصلية الألمانية بالصويرة وبمساعدة عملاء الشركات الألمانية العاملة بالجنوب.

وبتعاون مع ممثلي المؤسسات الألمانية بالمغرب، وبعض أعضاء المفوضية الألمانية بطنجة، وجهت رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، تدعو الحكومة إلى القيام بواجبها لضمان أمن التجار الألمان ومصالحهم في الجنوب المغربي⁵⁰. وتجدر الإشارة إلى Kiderlen، قد أشرف على إعداد هذا المخطط، وأحاطه بالسرية التامة، حتى يكون لتنفيذه وقع دبلوماسي عظيم. وقد رأينا أن السفير الفرنسي، لم يتمكن خلال محادثات 20-21 يونيو، أن يهتدي للخط الذي تنوي الدبلوماسية الألمانية اتباعه. وبعد عودته إلى باريز، أعطى انطبعا بأن ألمانيا ربما تكون قد تخلت عن كل مطالبة لها في المغرب.

وبينما كان الفرنسيون، يظنون أن المسألة المغربية انتهت إلى الحل الذي يرضيهم بأسهل مما كان يتصور. ويحسبون أن تفاهما بين البلدين يمكن أن يتم، قدم السفير الألماني بباريز De schoen، يوم السبت 1 يوليوز، إلى وزير الخارجية الفرنسي الجديد De selves، مذكرة جاء فيها

«إن المؤسسات الألمانية المستقرة بالجنوب المغربي، وخاصة بأكادير والمناطق المجاورة لها، قد تخوفت من حدوث تشويش أكيد بين قبائل المنطقة، يظهر أنه ناتج عن الأحداث الأخيرة في مناطق أخرى من البلاد.

لقد توجهت هذه المؤسسات للحكومة الامبراطورية، وطالبتها بحماية أرواح ومصالح رجالها. واستجابة لهذا الطلب قررت الحكومة إرسال سفينة حربية إلى ميناء أكادير، لم يد المساعدة والعون عند الحاجة لرعاياها ومحمييها. وكذلك لحماية المصالح الألمانية المعتبرة في المنطقة المذكورة - وعندما تعود الحالة في المغرب إلى الهدوء السابق، فإن السفينة المكلفة بهذه المهمة ستغادر ميناء أكادير⁵¹».

Ibid, 327

-50

Archives étrangères Paris (A.E.P) ALI. Ns. T. 34. 1-7-1911 cité par Guenane, .. P. 320 cf. Ha- -51
jouit op.cit. P

بهذا الإعلان الذي أخبرت به الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة في التاريخ نفسه بدأت أزمة أكادير المعروفة لدى الجميع. فماذا كان موقف الدول المعنية بالحادث؟ قبل تلخيص المواقف المتباينة، يظهر من الضروري أن نحيب على سؤال قد يتبادر إلى الأذهان، وهو لماذا اختارت ألمانيا ميناء أكادير، الذي كان حينذاك ميناء مغلقا في وجه التجارة الدولية، عكس ما كان عليه الحال في ثمانية موانئ مغربية إلى شماله؟⁵².

أهمية أكادير خلال القرن 19

ظل ميناء أكادير مغلقا في وجه التجارة الدولية منذ أواخر القرن الثامن عشر. ولذلك كانت تجارة سوس تتوجه للصويرة. وفي بداية القرن العشرين، أثارت مسألة فتح الميناء للمبادلات التجارية، لما بدأ التجار الأوروبيون يشتكون من ارتفاع واجبات النزائل بين أكادير والصويرة⁵³.

وفي سنة 1910، تعددت الدعوات إلى فتح الميناء، الذي وصفته تقارير السفن الحربية الفرنسية والألمانية بأنه أحسن مرسى على طول الشاطئ المغربي⁵⁴. ومن الجدير بالملاحظة، أن الظرفية الاقتصادية، التي عرفها الجنوب المغربي، خلال موسم 1910-1911، والتي تميزت بنقص في المحاصيل، جعلت مسألة فتح المرسى أكثر إلحاحا. وفي الوقت نفسه أثارت تنافس الدول الأوربية. فقد اقترح الانجليز توريد الحبوب بحرا إلى أكادير. لكن الألمان عارضوا الفكرة واقترحوا أن يقوم المخزن وحده بالعملية. وبهذا الاقتراح لفت الألمان الأنظار إلى أهمية المنطقة بالنسبة لمصالحهم في المغرب⁵⁵.

وبالفعل، كانت أكادير بالنسبة للألمان، المنفذ الطبيعي لمنطقة غنية استطاعت المؤسسات الألمانية العاملة بالمغرب، أن تكون لها فيها مصالح معتبرة. وقد تمكن عملاء تلك المؤسسات، من توسيع معاملاتهم بالمنطقة خاصة، والجنوب المغربي بصفة عامة. وكان عملاء مؤسسة الأخوة مانسمان MANNESMANN وشركة Werburg، أكثر نشاطا في هذا الميدان. كان اهتمام المؤسسات المذكورة منصبا على اكتشاف المراكز المنجمية، وشراء الأراضي، وعقد المخالطات مع السكان ومنح بطاقات الحماية الألمانية للأشخاص. ونجح أولئك العملاء في عقد صداقات مع أعيان المنطقة ابتداء من أكادير إلى تارودانت. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن النفوذ الألماني بالجنوب، بدأ

52- الموانئ المغربية التي كانت مفتوحة للتجارة الدولية هي

الصويرة - أسفي - الجديدة - الدار البيضاء - الرباط - سلا - العرائش - طنجة - تطوان.

أثارت مسألة النزائل، صراعا محتدما بين التجار الأجانب، والقائد أنفلوس، الذي اتهم بالابتزاز وبعرقلة التجارة. انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ابتداء من سنوات 1906 إلى 1911 وكذلك الوثائق المخزنية لنفس الفترة.

J.C. Allain op.cit, P 188.

-54

Ibid, PP 188-189.

-55

من الصويرة. وساعدت علاقات الصداقة بين الألمان، وبعض الأسر المشهورة بحاحة، في تسهيل مهمة العملاء الألمان في تعاملهم مع السكان⁵⁶.

3- المفاوضات الفرنسية الألمانية

فوجئت فرنسا، بحادث التدخل العسكري الألماني في المغرب خاصة وأن الحادث وقع في ظرف دقيق، عرفت فيه البلاد تغييرا حكوميا، مما أثار في نفس الوزير الأول الجديد J.Caillaux عدة تساؤلات، حول ما يريده الألمان⁵⁷.

وقد رفض Caillaux، يساعده وزير الحربية، اقتراح وزير الخارجية الفرنسي إرسال سفن حربية فرنسية إلى الصويرة. لما في الاقتراح من خطورة، لأنه يمكن أن يتسبب في نشوب حرب بين الدولتين ولهذا أعطت الأوامر للبحرية الفرنسية بعدم إرسال أي سفينة للجنوب المغربي.

وحاولت فرنسا، أن تحصل على تأييد عملي من بريطانيا وروسيا، لكن الحكومة البريطانية، اكتفت بالتأييد الدبلوماسي ونصحت فرنسا بالتفاوض. كما اقترحت مفاوضات رباعية بين ألمانيا وفرنسا وواشنطن وإسبانيا وعبرت عن رغبتها في رؤية الأمور تعود إلى الوضع الراهن السابق، وذلك بانسحاب كل القوات المتدخلة في المغرب إسبانيا من القصر الكبير، وفرنسا من الداخل وألمانيا من أكادير. ورفضت اقتراحا فرنسيا يهدف إلى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة في المياه المغربية⁵⁸. أما روسيا فلم تتعد بدورها الإعراب عن قلقها من الحادث، ونصحت الدولتين بالتفاهم. في حين دعت النمسا وإيطاليا إلى إنهاء المسألة المغربية من العلاقات الدولية، أي أنهما دعتا الدولتين إلى الدخول في مفاوضات.

واستغرقت المفاوضات بين ألمانيا وفرنسا مدة طويلة. في البداية، حاولت فرنسا معرفة النوايا الحقيقية للحكومة الألمانية. كما وقعت بعض الخلافات بين الطرفين حول مكان المفاوضات، إذ أصر كل جانب على أن تجري في عاصمته. ويبدو أن وجهة النظر الألمانية هي التي تغلبت، إذ دارت المفاوضات ببرلين، بين السفير جول كامبون J.Cambon وكاتب الدولة الألماني في الخارجية Kiderlen ويمكن إبراز مرحلتين في هذه المفاوضات.

56- أشار المختار السوسي إلى ذلك فقال «وقد كان التاجر بوشعيب السويدي المشهور، من عملاء التجارة الألمانية، فاتصل الحبل به بأهل تمانار، فكانت دار أهل تمانار عمرا لهؤلاء الأعوان السريين».

المعسول، 15 ص 233. راجع كذلك ما ذكره في المعسول، 4 ص 104 و14، ص 159

J.Caillaux. Agadir ma politique extérieure, P 108.

-57

H.Omar op.cit. P 135 - J.C. Allain, Agadir P 334.

-58

3-1 المرحلة الأولى يوليو-غشت 1911

كانت مرحلة صعبة، ولكن الدولتين تمكنتا فيها من تحديد أهدافهما ومواقفهما. إذ طالبت ألمانيا بتعويض مقابل انسحابها من المغرب، وأشارت إلى إمكانية قبولها تعويضاً بالكونغو⁵⁹. وعندما اقترحت فرنسا منح ألمانيا امتيازات اقتصادية، مقابل اعترافها بالحماية الفرنسية على المغرب، رفض الجانب الألماني الاقتراح وجدد مطالبته بالكونغو الفرنسي كله كضمن للتخلي النهائي عن المغرب. مع المحافظة على امتيازات الألمان بالمغرب. كما نبه الوزير الألماني إلى أن الرأي العام الألماني يعقد آمالا كبيرة على المغرب، وأن جانبا من الشعب الألماني، يفكر في الحرب كوسيلة لمنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها⁶⁰.

أما الطرف الفرنسي، فبين بأن الرأي العام الفرنسي، لن يقبل التضحيات التي تطالب بها ألمانيا، وأوضح استحالة التخلي عن الكونغو كله. وفي شهر غشت تحسن جو المفاوضات، وأظهر الجانب الألماني بعض اللين، حيث حدد أجزاء معينة من الكونغو، وطالب بضمانات لنشاط المؤسسات الألمانية بالجنوب المغربي.

3-2 المرحلة الثانية، شتنبر-نوفمبر

تدخلت في هذه المرحلة عدة عوامل دفعت بالدولتين إلى الإسراع باتفاقهما، ومن بين هذه العوامل

- ضغط الرأي العام في كلا البلدين، وظهور دعوات إلى الحرب سواء بفرنسا أو ألمانيا.

- الضغط البريطاني على الدولتين معاً للتفاهم، والتلميح إلى أن البديل هو انعقاد مؤتمر دولي.

- الأزمة الليبية التي أثارها التدخل الإيطالي في طرابلس.

- حدوث أزمة مالية بألمانيا نتيجة لسحب رؤوس أموال فرنسية.

في 14 أكتوبر حصل الاتفاق بين الدولتين حول المغرب. وقد تشبثت ألمانيا بامتيازات الحماية القنصلية، والمحاكم القنصلية، ومبدأ السمسرة العمومية للمشاريع الاقتصادية بالمغرب⁶¹.

استمرت المفاوضات حول تحديد التنازلات الفرنسية بالكونغو إلى 4 نوفمبر، حيث وقع الاتفاق الألماني الفرنسي بقسميه المغربي والكونغولي. وقد جاء الاتفاق حلاً وسطاً تعهدت فيه ألمانيا بعدم عرقلة الاحتلال الفرنسي للمغرب، وفرض الحماية الفرنسية

D. D. F. PP. M 1910-1911, P 402.

-59

Ibid, PP 413-414.

-60

محمد خير فارس، المسألة المغربية، ص ص 594-597.

Pierre Albin, op.cit. PP 251-263 et PP 281-282.

عليه. وتعهّد فيه فرنسا بالمحافظة على المساواة الاقتصادية، ومبدأ السمسرة العمومية لمشروعات الأشغال العامة، ومنح امتيازات للمؤسسات الألمانية سواء في ميدان التعدين أو ميدان السكك الحديدية.

أما الاتفاق حول الكونغو، فقد حصلت فيه ألمانيا على حوالي 250.000 كلم مربع من الكونغو الأوسط، وامتيازات أخرى للمؤسسات الألمانية بالمنطقة⁶².

وقد هوجم الاتفاق في كلا البلدين، حيث اعتبر الألمان أن التفريط في المغرب خسارة كبرى لن تعوض. واعتبر الفرنسيون، أن الاتفاق منح ألمانيا تعويضات كبيرة، دون أن تفقد شيئاً في المغرب، ما عدا اعترافها بالحماية الفرنسية. ومع ذلك، فقد بينت الأحداث، أن الألمان كانوا هم الخاسرين في المغرب. إذ تمكّن فرنسا من إلغاء الامتيازات الألمانية في المغرب خلال الحرب العالمية الأولى.

إن اتفاق 4 نوفمبر، إن أنهى الأزمة الفرنسية الألمانية فإنه بين هفوات السياسة الألمانية المترددة في المغرب، وبالتالي أكد الإصرار الفرنسي على احتلاله، الشيء الذي أفاد ألمانيا أكثر مما كانت ستكسبه لو وقفت بجانب المغاربة موقفاً واضحاً.

VI- موقف المغاربة من التدخل الألماني بأكادير

يمكن أن ندرس الموقف المغربي على مستويين، رسمي وشعبي

1- الموقف الرسمي

لابد من التنبيه في هذا الصدد، إلى الصراع الذي قاده مولاي عبد الحفيظ ضد فرنسا، والذي انتهى كما مر بنا إلى احتواء فرنسا لمعارضة السلطان وفرضها لاتفاقات 1910، التي جعلت مولاي عبد الحفيظ في قبضة النفوذ الفرنسي مالياً وعسكرياً. دون أن يحصل في المقابل لا على جلاء قوات الاحتلال، ولا على الأموال التي وعد بها، لمواجهة حاجيات المخزن والجيش. لقد أدب هذه النتيجة إلى تدهور هيبة السلطان في أعين الشعب الأمر الذي استغله الفرنسيون ليحتلوا فاس. وباحتلال العاصمة، تأكدت هيمنة فرنسا على المخزن الحفيظي. وأحس مولاي عبد الحفيظ بالمرارة، وهو يرى قوات احتلال الشاوية، تتحرك إلى داخل البلاد وليس إلى خارجها. كما أحس بنوع من الاحباط وهو يشاهد فشل محاولته للنهوض بالمغرب وتجنبيه السقوط في قبضة الاحتلال الأجنبي.

إن هذه الحالة التي أصبح عليها مخزن مولاي عبد الحفيظ، هي التي دفعته، إلى مهاجمة التدخل الإسباني في العرائش والقصر الكبير، والتنديد بخرق سيادته ودعوة الدول الأوروبية إلى احترام ميثاق الجزيرة.

62- محمد خير فارس، ص 607-609.

أما عندما رسب السفينة الحربية الألمانية بأكادير، فقد جاء الرد الرسمي المغربي مغايرا تماما. بل يمكن القول إن الحادث أثار آمال سلطان الجهاد، في أن يكون بداية جديدة لتدويل المسألة المغربية، وعرقلة مشروع الاحتلال، الذي شرعت فرنسا في تنفيذه بخطوات واسعة.

ففي جوابه للقنصل الألماني، الذي جاء ليخبره بدوافع التصرف الألماني، أبدى مولاي عبد الحفيظ ارتياحه وترحيبه شخصيا⁶³، ولكنه أجاب رسميا بأن «المخزن لمزيد اهتمامه بدوام الراحة بتلك الأرجاء، وجه الموظفين بتلك النواحي، من أشد خدامه إخلاصا وحرصا على استدامة الطمأنينة والراحة. وأنه جدد لهم الكتب، بمزيد التأكيد عليهم في السهر على حسم مواد التشويش»⁶⁴

وبعد أن تأمل السلطان في قضية الوجود العسكري الألماني بأكادير، وجد أنها لا تخرج عن ثلاث احتمالات.

الاحتمال الأول أن الدول المعنية بالقضية المغربية، لم تستطع المحافظة على مبادئ ميثاق الجزيرة، فاتفقت على تقسيم المغرب. وهذا الاحتمال خطير جدا في رأي السلطان.

الاحتمال الثاني أنه لما لم تجد ألمانيا الاعتراضات «القولية» على فرنسا «وقع الاعتراض الفعلي من جنس العمل حتى إذا عرف الكل تعدى حدوده ينسحب فيكون في انسحابه قدوة لغيره».

الاحتمال الثالث أن يكون هذا العمل، ارتكب قصدا، ليضطر الفرنسيون إلى إرضاء الألمانين، في مقاصد تكون لهم بناحية أخرى. وعند الحصول على ذلك يسلم الحد لمحدوده⁶⁵.

وقد عبر السلطان عن رأيه في هذه الاحتمالات، وطلب من وزيره وسفيره بباريز محمد المقرئ، الذي كان يتفاوض على قرض مالي للمخزن؛ طلب منه أن يستخرج مكنون النوايا السياسية. وأبدى أمله في أن يكون الاحتمال الثاني هو الصحيح. وفي هذه الحالة رأى السلطان ضرورة انتقاله إلى الرباط، ليتوسط البلاد، وألح على المقرئ في الحصول على المال اللازم بأكثر ما يمكن من السرعة. أما إذا كان الاحتمال الثالث فالسلطان ينصح وزيره بعدم التشدد مع الفرنسيين !⁶⁶

J.C Agadir, P 335.

-63

من الطيب المقرئ لأبيه، 7 رجب 1329/2 غشت 1911، وثائق الخزائن الحسنية (و. خ. خ.).
الرسالة نفسها.
نفسها.

وباختصار شديد، يمكن القول إن حادث أكادير، أثار في نفس مولاي عبد الحفيظ آمالا كبيرة، في زحزحة السيطرة الفرنسية عن كاهل البلاد، وتأكيد استقلالها عن طريق التدويل⁶⁷. ولكن هذه الآمال لم تكن كافية لطمأنة السلطان إلى أن المصير الذي وعد به المغاربة يوم أعلن الجهاد، يمكن أن يتحقق. ولذلك فقد فضل التنازل عن الحكم، إذا أصر المحتلون على الاحتلال ووافقتهم الدول الأخرى على ذلك⁶⁸.

2- الموقف الشعبي

في هذه المرحلة، يظهر من الأفيد أن نقصر البحث على موقف السكان بالجنوب وفي هذا الموقف نلاحظ تعارضا بين القواد والجمهور.

1-2 موقف الجمهور

رفض سكان سوس وإداوتنان الوجود الألماني واعتبروه تعديا من جانب النصارى على البلاد المغربية والإسلامية. وقد انطلقت الدعوة للجهاد في قبيلة كسيمة وهشتوكه وإداوتنان. واتهمت هذه القبائل القائد عبد الرحمان بن سعيد الكلولي بمساعدة الألمان. جاء في رسالة من المسمى عبد الرحمان بن عبد الله الهشتوكي بعثها إلى علي بن محمد بن الحسين أهاشم قوله «وأخبرك بخبر يقين أن حاحة أخرجوا جنس الألمان دمرهم الله وخيب ظنونهم، وكتبهم وشردهم وألقى في قلوبهم الرعب وألف بين قلوب المؤمنين وجمع شملهم ونصرهم وأعزهم أمين. فلبثوا في مرسى أكادير عشرين ليلة، فخرج في شردمة منهم مع بعض حاحة في بعض الأوقات، وطلعوا إلى محل المرابطين والعساسين فوجدوه خالية (كذا) من الآلة والمدافع والعياذ بالله، ومع ذلك استغاثت قبيلة كسيمة بإخوانهم المسلمين فنزلنا من الجبل إلى السهل، فجمعنا أعيان هشتوكه حتى فرضوا العسة الكافية»⁶⁹.

ويبدو أن الحادث كان مناسبة، ليسعى بعض أهل الفضل إلى الإصلاح بين الناس وإلى توحيد صفوفهم لمواجهة الخطر الأجنبي، وإنهاض الهمم للدفاع عن الوطن ضد الغزاة.

وكتب المسمى محمد بن أحمد الإداوتناني على لسان إخوانه إداوتنان إلى القائد عبد الرحمان الكلولي يقول له «وليكن في كريم علمكم أننا والحمد لله على ساق الجدد والعزم على نية جهاد أعداء الله ورسوله بكل ما أمكن لنا من النفس والمال. والحمد لله أعني قبيلة بني تنانة على الاتفاق على ذلك وعسى أنتم كذلك»⁷⁰.

67- نفسها.

68- نفسها.

69- الرسالة مؤرخة بـ 28 رجب 1329 الموافق 25 يوليوز 1911 - و ج ح.

70- الرسالة مؤرخة 3 شعبان 1329 موافق 30 يوليوز 1911 و ج ح.

2-2 موقف القواد

وقد اعتبر القائد الكلولي هذه الحركة ناشئة عن الجهل بأحوال الأجانب وطلب من المخزن أن يبع برسائل لأعيان المنطقة، يدعوهم فيها إلى الهدوء والسكينة. ومما جاء في رسالة منه إلى النائب السلطاني بطنجة محمد الجباص قوله «غير أن مكاتيب آل سوس وبني تنانة تتوارد علينا، وقد استفزهم الطيش، وأشرفوا على إحداث ما يعود ضرره للمسلمين، ويغضب الجنب الشريف، وخرجوا عن حد طورهم، يحرضون من سفاهة أحلامهم على إقامة الجهاد، وكنا نعظمهم ونخفض جأشهم إلى أن أساءوا الظن بنا. ولأجله نحب منك أن تطلب من فضل مولانا الشريف أن ينشأ (كذا) ظهيرا شريفا لقبائل سوس وبني تنانة يأمرهم فيه بأخذ حذرهم ويلطفهم بالفهم حتى يكونوا على الحقيقة في أمور الأجناس. «71.

مما سبق يظهر أن القائد عبد الرحمان الكلولي الذي كان من القواد الحفيظيين، كان يؤيد الموقف الرسمي ولا يعارض الوجود الألماني بأكادير، التي كان يحكمها بواسطة خليفة عنه⁷². ويبدو أن هذا الموقف هو الذي جلب عليه اتهام سكان سوس وإداوتنان بالتعاون مع الألمان. ويظهر أن قوادا آخرين، كانوا يحرضون في الخفاء على معارضة الوجود الألماني. وإثارة المتاعب للقائد المذكور، ويأتي في مقدمتهم، القواد الدائرون في فلك الكلاوي والمتوكي، أي القواد المقربون من الفرنسيين⁷³.

VII- خاتمة

كان لحادث أكادير سنة 1911، انعكاسات دولية، بحيث أثار أزمة في أوروبا لم تحل إلا بواسطة تفاهم ألماني فرنسي حول المغرب. كما كانت له انعكاسات داخل المغرب، إذ أثار الآمال في التحرر من قبضة الاحتلال الفرنسي. واشتد صراع الألمان والفرنسيين،

71- كما جاء فيها قوله ونحب منك أن تتوسط لنا من مولانا الشريف ليوجه لنا شيئا من الحبة والقرطوس فإن حصن أكدير ثغر عظيم من ثغور المسلمين لا ينبغي التغافل عنه» الرسالة مؤرخة بـ 4 شعبان 1329 الموافق 31 يوليوز 1911.

انظر أعلاه ص. عن علاقة القائد المذكور بالألمان.

جاء في رسالة محمد بن أحمد الأدواتاني المشار إليها قوله

وكذلك المتوكي لا نشك أنه مسلم وكل ما قيل عنه غير هذا لا يصدق [.] وقد رأينا بعض مكاتبه يحرض على الجهاد بأكادير» مرجع هامش (70).

وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن القائد عبد القادر بن أحمد الكريمي اشتكى من مهاجمة القواد المجاورين له الحاجي، وخبان والمتوكي. إلى النائب السلطاني، الذي أمر عامل الصويرة بأن يحذر القواد المذكورين من «إيقاد نار الفتنة بين القبائل ليلا يتوصل الغير لمراده بسبب ذلك لأن الأعين لتلك الجهة شاحصة».

الرسالتان مؤرختان بـ 25 رجب 1319 الموافق 22 يوليوز 1911 وغير خاف، أن الغير المقصود هم الفرنسيون وأن الاهتمام بالجنوب راجع للوجود الألماني بأكادير.

وكثرت دسائسهم بين المغاربة وبانت هذه الدسائس بالجنوب خاصة. إن حادث أكادير، كان نهاية للمشاكل الألمانية الفرنسية، لكن التفاهم الفرنسي الألماني بعد الحادث، أثار في المغرب صراعا جديدا، بين نظام الحماية المفروض سنة 1912 وبين الشعب المغربي الذي أعلن الجهاد في الجنوب والشمال.

فوائد احتلال الشاوية بالنسبة

للاستعمار الفرنسي

تبحث هذه الدراسة في الآثار التي نجمت عن الاحتلال الفرنسي لمدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية سنة 1907-1908 بحيث ستركز على الفوائد التي جناها الإستعمار الفرنسي من احتلال الشاوية. وإذا كانت هناك فوائد، فلا بد من وجود مساوئ؛ لذلك سنبدأ الحديث بالتعرض لبعض العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي صاحب سيطرة الفرنسيين على مدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية عقب الاحتلال مباشرة.

I- العواقب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للاحتلال

يجب أن ننبه منذ البداية، إلى أننا لن نتعرض لنتائج قبلة الدار البيضاء أي للنتائج العسكرية، من حيث درجة التخريب، وتعداد القتلى وما أعقب ذلك من محاكمات عسكرية تعسفية ذهب ضحيتها كثير من المجاهدين الذين أعدموا أو غُيبُوا في السجون¹ عندما اتخذت الحكومة الفرنسية قرار احتلال مدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية في شهر غشت 1907؛ بررت قرارها بأن الهدف منه هو معاقبة سكان القبائل الذين اتهمتهم بقتل «الأبرياء» و«النهب» ونشر الفوضى بالمدينة. زد على تلك الاتهامات، ما أشاعته الأوساط الاستعمارية من أوصاف قذحية للمغاربة الذين وُسِّموا «بالتوحش» و«التعصب» و«كراهية الأجنبي». وإذا ذكرنا بهذه الاتهامات، فإنما هدفنا هو التذكير بما كان يراد بها أن تُوحى للرأي العام الأوروبي عامة والفرنسي بخاصة من أن المغاربة شعب مغرق في الفوضى والتأخر والفقر ولذلك فالتدخل الأوروبي في بلاده، ضرورة حضارية وتمدنية، ينبغي مدح القائمين بها لا اعتبارهم مستعمرين متسلطين.

بيد أن المرء إذا ما حاول أن يتعرف على العواقب المباشرة لاحتلال الجيش الفرنسي للدار البيضاء والشاوية سنتي 1907-1908؛ فسيجد نفسه أمام مفارقة بارزة، بين الواقع في عين المكان، وبين الخطاب الاستعماري والحقيقة أننا لانغفل أن الأمر يتعلق بحقبة

1- للتوسع في هذا الموضوع راجع: علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية)، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1994، ص 271-285

مكرر كان الخطاب موجها خاصة لليسار الفرنسي، وعلى رأسه جان جوريس Jean Jaures النائب البرلماني الاشتراكي المشهور.

كانت تحتكم لنواميس الامبريالية وقوانينها بحيث إذا تأملنا في كل الحالات الاستعمارية المشابهة سيزول عجبنا عندما نعلم أن هدف الاستعمار كان ولا زال هو تحقيق أكبر ربح ممكن من العملية الإستعمارية مهما كانت الوسائل.

وهكذا مثل احتلال الشاوية، ونزول قوات دولة استعمارية أوربية غنية ومتقدمة ؛ «عصرا ذهبيا» بالدار البيضاء لا للتحضر والنظام والغنى والعدالة، بل للغش وتفريخ عناصر الفساد والمضاربة واستغلال الناس. إلى حد أن محترفي الإجرام والمغامرين الأوربيين، الذين تهافتوا على المدينة وراء جيش الاحتلال، تعاطوا لتسميم الناس بهدف جمع الثروات².

وبما أن المدينة أصبحت سنة 1907، مقرّ تركز قوات الاحتلال، التي كان المجاهدون يحاصرونها، ويقطعون عنها الإمدادات من الداخل، فقد تسارعت العديد من العناصر الأوربية، لاستغلال الوضعية. فنبتت مجموعة من الأكواخ فوق أرض ساحة السوق بالمدينة، وأصبحت هذه الصناديق التي كانت تشبه ثآليل ملتصقة بالأسوار، مأوى للعدوى الطبيعية والأخلاقية. وساهمت في نشر الأمراض وملأت سجون جيش الاحتلال³. وهكذا نشر الاحتلال الأجنبي «الأمن» بين المغاربة في الدار البيضاء! وظهر مدينتهم من الأوساخ والمفاسد. وفتح المجال أمام ازدهار المضاربة التجارية والمعاملات «المتحضرة»!

لقد بدأت الدار البيضاء التي كان سكانها البسطاء، سعداء بأوضاعهم المعيشية، تحت سقوف النوايل (جمع نواله مسكن مبني بالقصب والقش وأحيانا يغطى بالطين) في الحي الشعبي التناكر⁴ ؛ تتحول إلى وكر ينتشر فيه البؤس والفساد الأخلاقي والمادي بشكل لم يكن معروفا من قبل بين سكانها.

وقد عكست كثير من المستندات الرسمية هذه الحالة. فنجد مثلا، قائد الشرطة الذي كلف بحماية الأمن، يبعث برسالة إلى القنصل الفرنسي بالمدينة يطلعه فيها على حالة غلاء المعيشة التي تضرر منها كثير من الناس. وبين الضابط الفرنسي أن السبب يرجع إلى مصادرة قائد الأسطول الفرنسي لقوارب البحارة المغاربة. وتلكؤ شركة Paquet في جلب المواد الغذائية وتفريغها ووضعها بالمدينة، وطلب منه التدخل لدى الأميرال فيليبير Philibert لتسهيل ورود المواد الغذائية. وقد أشار خاصة إلى غلاء أثمان السكر والدقيق وتزايد شكاوى الناس من ذلك⁵.

2- Roger Durodier, de l'évolution de la répression des fraudes dans l'empire cherifien, Paris, 1940, p.47 et suite.

قارن Lt. Thubert, La chaouia, société de géographie d'Alger, 1914, 2ème trimestre, p. 180.

راجع المادة في معلمة المغرب (حرف التاء).

Archives de guerre, Section MARINE, VINCENNES, BB 2603

وعندما تدخل القنصل لدى الأميرال، كان رد هذا الأخير هو أن حالة الطقس، وكثرة السفن الحربية، هو الذي تسبب في صعوبة الملاحة التجارية بمرسى المدينة. كما حاول تبرير ما حدث بتحميل المسؤولية للمغاربة نتيجة لسلوكهم في مواجهة قوات الاحتلال⁶. وهو في هذا الجواب يريد أن يفهم المغاربة بأن حرمانهم والتضييق عليهم يرجع إلى مقاومتهم للاحتلال.

وعكست المستندات الوطنية، الحالة الاجتماعية والاقتصادية بالدار البيضاء تحت الاحتلال، ونبهت إلى أن الأمر مقصود من المحتلين «كما يكون في علم مولانا أن السرقة، وجراحات الناس ليلاً ونهاراً لا زالت على حالها، وذلك مقصوداً من الفرانكفيل والصينيول خرج الله كيدهم في نحورهم»⁷

ومن العواقب المباشرة للاحتلال، تعطل مصلحة الشحن والإفراغ بسبب مصادرة القوارب، وفقدانها خلال قبلة المدينة وكان الأمر موضوع شكاوي وتدخلات لدى السلطات المغربية. الأمر الذي دفع النائب محمد بن العربي الطريس إلى أن يطلب من أمناء مرسى العدوتين ومرسى العرائش أن يرسلوا لوازم «إقامة قارين» إلى أمناء الدار البيضاء⁸. ونتج عن كل ذلك انخفاض كبير في مداخيل الجمارك وفي قيمة الصادرات كما تعطلت فروع التجارة الداخلية بسبب العمليات الحربية وأعمال المقاومة⁹.

أما إذا تساءلنا عن حصيلة ما أنجزه المحتلون بالدار البيضاء والشاوية خلال الأربع سنوات التي سبقت عقد الحماية في مارس 1912، فسنجد الأجوبة متوفرة عند المراقبين الفرنسيين أنفسهم. فقد انتقد أندري طارديو Andre Tradieu عمل فرنسا بالشاوية وبين أن السلطات العسكرية قامت بواجبها فيما يخص الجباية المنتظمة للزكاة والأعشار من القبائل، وحقوق الجمارك، وتمهيد بعض الطرق ومد خطوط التليفون، وبناء الثكنات والمستوصفات والكل بواسطة ميزانية هزيلة وبئيسة، كانت مساهمة السكان فيها كبيرة. «وكم هي هزيلة النتيجة - يقول (طارديو) - بالمقابل إذا اعتبرنا مجموع العمل الذي كان على فرنسا أن تقوم به. ففي خلال أربع سنوات لم نَبْنِ ولو كلو مترا واحدا من السكك الحديدية. وبالدار البيضاء نفسها فأخطاء عملنا واضحة للعيان. فالميناء لا زال في الحالة التي كان عليها من قبل»¹⁰.

-6- المرجع نفسه

-7- من عبد السلام بن محمد بن الطاهر الصنهاجي، إلى مولاي عبد الحفيظ، 22 قعدة 1327 / 5 دجنبر 1909.

-8- محمد بن العربي الطريس إلى وزير الخارجية 27 شعبان 1325 / 5 أكتوبر 1907. كناش الخزنة العامة، 2721.

-9- Terriot. morographie de Casablanca, 1924; p.19.

Andre Tardieu, Mystère d'agadir, p.104-105.

وفي سنة 1914، حثت جريدة Les annales marocaines في عدد 15 مارس، سكان الدار البيضاء على الانتفاض والتشهير بالحالة المزرية للواد الحار الذي تسببت في انتشار مرض التيفوس بالمدينة¹¹

هذه بعض الإشارات إلى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان الشاوية والدار البيضاء بعد الاحتلال مباشرة. وهي إشارات تبين -على اقتضاها- أن هدف العملية الاستعمارية التي شرعت فيها الأوساط الرأسمالية الفرنسية بالمغرب سنة 1907 كان هو الاستغلال وليس تقديم خدمات حضارية للمغاربة.

فما هي الفوائد التي جناها المحتلون من السيطرة على بلاد الشاوية ؟

II- فوائد احتلال الشاوية للاستعمار الفرنسي بالمغرب

1- العمل السياسي وتوسيع النفوذ الفرنسي بين المغاربة

لقد ساعد احتلال الشاوية الفرنسيين على نشر نفوذهم بين المغاربة وكسب طرف من النخبة الحاكمة، وكان لهذا تأثيره المعدي. وقد نشطت عملية منح الحماية القنصلية للمغاربة في ظل الاحتلال. واتخذت أبعادا خطيرة. إذ أصبحت الحماية وسيلة لتحقيق أهداف متعددة. لكنها في النهاية في غير صالح استقلال الدولة المغربية.

شجع الفرنسيون منح الحماية الفرنسية. للمغاربة بالشاوية وبالقبائل المجاورة لتوسيع نفوذهم، وتكثير أتباعهم والتقليل من مقاومة المغاربة لهم. وشجع الألمان القاطنون بالدار البيضاء وغيرهم من الأجانب منح الحماية لخدمة مصالحهم التجارية ولمنافسة الفرنسيين وعرقلة نفوذهم المتزايد. وقد شب صراع شديد بين الجالية الألمانية وسلطات الاحتلال والسلطات الدبلوماسية الفرنسية. وأظهر الألمان نشاطا متزايدا في ميدان شراء الأملاك والمخالفات الفلاحية مع المغاربة، الأمر الذي زاد في توتر العلاقات بين الألمان والفرنسيين، وأدى إلى وقوع أحداث عنف بين المحميين الفرنسيين والمعارضين لهم¹². ووصل التوتر أوجه بمناسبة «حادث الفارين» الذي وقع في 25 شتنبر 1908، حيث اكتشف الفرنسيون مساهمة القنصلية الألمانية بالدار البيضاء في فرار بعض جنود اللفياف الأجنبي¹³

ولقد تهافت كثير من الموظفين المغاربة بالدار البيضاء على الاحتماء لتحسين أنفسهم وللحصول على مساندة المحتلين، خدمة للمصالح الشخصية وتنكرا لمصالح الوطن. وهذه فائدة عاجلة جناها الاستعمار، وإساءة مباشرة لهيكل المخزن المحلي.

In jamaa Baida, la situation de la presse au Maroc, Hesperis Tamouda T.XXX, p.69.

-11

كتبت سلطات الاحتلال الفرنسية بالشاوية عدة تقارير ومذكرات حول الموضوع وبينت التصرفات والوسائل التي كان يستخدمها الألمان لمعارضة النفوذ الفرنسي المتزايد نتيجة للاحتلال. أنظر ملف القضية في وثائق الحرب الفرنسية، قصر فاسنان، باريس، سلسلة 3h.70.

والواقع أن الفرنسيين منذ شروعهم في احتلال الشاوية، واصطدامهم بإصرار المغاربة على المقاومة؛ نشطوا عملية الاستخبار، ولجأوا إلى شراء المخبرين والعملاء، واعتمدوا في هذا العمل على انقسام المغاربة إلى حزبين متصارعين حزب عزيزي يؤيد السلطان مولاي عبد العزيز، وحزب حفيظي يؤيد السلطان المبايع مولاي عبد الحفيظ. وقد بذلت سلطات الاحتلال بتنسيق مع السلطات الدبلوماسية في المغرب، الأموال الكثيرة. ولم تدخر جهدا في سبيل توسيع نفوذ الفرنسيين بين القبائل، وتكثير عدد العملاء وتشجيع بعض الحكام والأمناء والمرابطين على تحدي سلطات المخزن. وإذا كنا نعرف أسماء كثيرة من هؤلاء، فإن حقيقة أدوارهم التي كلفوا بها، تبقى في حاجة إلى التتبع والإحصاء

14

كتب مخبر وضعه السلطان عبد الحفيظ بالدار البيضاء، متهما قاضي المدينة وناظر أحباسها بخدمة مصلحة المحتلين والتنكر لمصلحة بلادهما. ونظرا لما في رسالة المخبر من حقائق ولأهميتها التاريخية المعبرة عن التطور الذي طرأ في علاقة بعض الحكام المحليين مع المركز في ظل الاحتلال نورد أهم ما جاء فيها

«إن القاضي هنا مع الناظر يقول المخبر ظهر منهما العجب الكبير في شتم الجانب الشريف. وقبل ذلك كانا يُبينان المحبة والنصيحة حتى وردت لهما الحماية عام تاريخه. فالقاضي سمسار عند بوني الطنجي الفرنساوي، والناظر عند اللأم الانجليزي. والقاضي مع الناظر إن لم يبادر مولانا بعزلهما، فسييعا بقية ما تركا من أملاك المخزن وأملاك الأحباس. والقاضي اشترى بالرباط غرسة بإثني عشر ألف ريال، ودار بعشرة ألف (كذا) ريال. وبنا هنا هرّي وحوانيب ودور 3، وها هو يبني فندق (كذا) بباب مراکش وعنده الدراهم بالبنك وولده الكبير كذلك. وفي هذه الأيام وجه لبعض الكتاب صلة لم أعرف قدرها، وللحسناوي مائة لويزا ومشتغلا بشرب الخمر والفسق ويكمي الكارو (كذا) بالحكومة والناس ينظروا ذلك (كذا).

وكتب مخبر آخر من مدينة سطات متهما قائدها وقاضيه وبعض عدولها بتفويت أراضي القصبة المخزنية لبعض الفرنسيين ومشيرا إلى تزايد تملك النصارى للعقارات بعدما كانوا ممنوعين منها قبل الاحتلال ومما جاء في المراسلة إن القائد «قد توافق مع قاضي سطات والعدول على بيع حريم سطات بديورها ومنافعها وأجنتها وجل الحوانيب

14- استفاد الفرنسيون من خدمات بعض قواد الشاوية وأعيانها، مثل القائد العربي بن الشرقي المزابي والقائد محمد برشيد الحريزي، والقائد علي بن المعطي المزامزي، وعمر دودو الحريزي، ومن المرابطين الحاج محمد بن داوود الشرقاوي مرابط أبي الجعد.

عبد السلام بن محمد الصنهاجي إلى الحاجب أحمد بن امبارك الشاوي، (21) محرم 1328 / 2 فبراير 910

وخ ح. وجاء في رسالة أخرى من قائد الدار البيضاء محمد الشاوي متهما المكلف بأملاك المخزن «وصار لا يقر حرمة للمخزن ولا يبالي بأموره. لما اتصف به من الانحياش إلى الغير» الرسالة مؤرخة بـ 13 صفر 1328

وقد صار الناس يتصارعون (لعل الصحيح يتصارعون) في بيع الديار والبلدان مملكتاً للنصارى والدالّ على ذلك البيع قاضي سطات وعلي المذكور.

كما أخبرت الرسالة بأن «الحاج محمد البجعدي الشرقاوي قدم للدار البيضاء ومكث فيها مدة من الأيام، وحين أراد الخروج منها طلب من الجنرال أن يمر ببلاد الشاوية بقصد قبض الهدية من قبل قواد الشاوية المتولين من قبل الدولة وهو الآن بقصبة سطات»¹⁷

وقد ورد في رسالة المخبر اتهام لقواد الشاوية الموالين للاحتلال بإثارة الإضطراب والمشاكل للقواد المجاورين للشاوية، مثل القائد الحفيظي ولد بوحافة المسكيني.

هكذا يظهر مدى ما استفاده الفرنسيون من استخدام بعض المغاربة الذين كسبواهم لصفهم وكونوا منهم ما يشبه الطابور الخامس الذي كان يعمل على تخريب كل جهد كان يبذله السلطان في صراعه ضد الاحتلال ومحاولاته الإبقاء على المغرب مستقلاً.

لقد أصبح كثير من الموظفين يتحدّون سلطة بلادهم بتشجيع من المحتلين، وكان الهدف واضحاً نشر النفوذ والهيبة الفرنسية. وتكثير العملاء والإساءة إلى هيبة السلطان الذي كان في صراع دبلوماسي مع الأطماع الاستعمارية الفرنسية.

ولقد اعترف الفرنسيون أنفسهم، بحقيقة ما كانوا يبذلونه من جهود لتطوير نفوذهم خارج الشاوية وداخلها وما كانوا يصادفون من جهود عبد الحفيظ في محاصرة ذلك النفوذ ومحاولة إخراج المحتلين من المناطق التي احتلوها. كتب الجنرال مواني Moinier يقول بهذا الصدد

«إن المخزن لم يكن غير مبال بتطوير هذا النفوذ (تطوير نفوذ الفرنسيين خارج الشاوية بواسطة الرشاوي واصطناع العملاء والأصدقاء) فقد كان يثير أماننا مشاكل وصعوبات لاحصر لها خلال هاتين السنتين 1909-1910. لقد كان يبحث ويعمل على محاصرة عملنا حتى في داخل الشاوية. إن إصراره الثابت لم يخف ولم يرتخ إلا عندما دفعت أحداث مثيرة، مثل انتفاضة الروكي أو انتفاضة مولاي الكبير السلطان إلى التقارب المؤقت من فرنسا»¹⁸

16- محمد بن عبد الله المزمري، إلى الحاجب أحمد بن مبارك، 4 صفر 1328 / 15 فبراير 1910 و خ ح.
17- الجنرال المقصود هو مواني Moinier الذي خلف داماد في قيادة جيش الاحتلال والدولة المعنية هي الدولة الفرنسية.

18- راجع مقدمة Paul Azan, l'expédition de Fez. 1924.
كان تمرد مولاي الكبير بتشجيع من الأوساط الاستعمارية الفرنسية مثلما كانت أيادي تلك الأوساط وراء استمرار تمرد الروكي بوحماره الذي انتهى بانتهزاه سنة 1909.

إن الوجود الفرنسي بالشاوية، تم استغلاله في سياسة كسب الأصدقاء والعملاء. وفي الاتصال والتسرب للقبائل المجاورة وكانت هذه هي الخطوة الأولى في طريق سياسة القواد الكبار التي نهجها الجنرال ليوطي واستفاد منها نظام الحماية بعد ذلك.

2- العمل الإداري والعمل العسكري

منذ احتلال الشاوية عمل الفرنسيون على تنظيم إدارتها بهدف مراقبة السكان مراقبة فعالة من جهة. وبهدف إيجاد سلطة وطنية مهيمنة ومساعدة للاحتلال على جباية الضرائب جباية منتظمة من جهة أخرى. وعمد المحتلون إلى تولية قواد وشيوخ وعدول موالين للاحتلال.

وبدّلوا وغيروا في التنظيمات الإدارية السابقة، بشكل جعل المتعاونين معهم يسيطرون على الأوضاع بقبائل عديدة؛ مثل حالة القائد العربي بن الشريفي الذي وسع نفوذه ليشمل عدة قيادات بقبائل أمزاب والأعشاش¹⁹

وإذا كانت هذه السياسة أملت ظروف الاحتلال والمقاومة بالشاوية فإن نظام الحماية الفرنسية، قد سار عليها فيما بعد، بحيث تراجعت أدوار الجماعات لفائدة تقوية سلطة القواد أي تعزيز السلطة الفردية المستبدة. وهي حالة كثيرا ما كانت الأوساط الاستعمارية تبرر بها تدخلها في شؤون الإدارة المغربية قبل الاحتلال. بل إن تعزيز السلطة الفردية أصبح أكثر إضرارا بالناس في ظل نظام قوي مهيمن، منه في عهد كانت الجماعات تستطيع فيه التمرد والتدخل لدى السلطان لتبديل هذا الحاكم أو ذاك.

ولقد عمد المحتلون - كذلك - إلى تنظيم قوة عسكرية من سكان الشاوية أطلق عليها اسم «گوم الشاوية» وهي قوة سرعان ما ساعدتهم في عملياتهم الحربية بعد ذلك في القبائل المجاورة مثل زعير ودكالة وتادلا وفي إتمام احتلال المغرب بعد عقد الحماية.

إن العمل الإداري وتجنيد گوم الشاوية، كان عملا استعماريًا جرب في الجزائر وتونس. وإذا استخدم الفرنسيون گوم الجزائر (الواسطة) وگوم تونس (التوانسة) في احتلال الشاوية. فقد ساعد گوم الشاوية المحتلين على التأثير في معنويات المجاهدين. إن تجنيد المغاربة لقتال إخوانهم قد ساهم في بلبلة أفكار المؤمنين الذين كانوا يجدون أمامهم إخوانهم المسلمين في صفوف النصارى. وبتلك الوسيلة الخادعة والفعالة خُدرت عقول، وترددت إرادات ضعيفة، وانجذبت طموحات وأنانيات، وسهل بذلك على المحتلين اختراق جبهات المجاهدين في إطار خطة التوسيع التدريجي لاحتلال الأرض المغربية.

19- راجع مادة الأعشاش، في معلمة المغرب (حرف أ).

3- خطة التوسيع التدريجي للاحتلال

لقد استفادت السياسة الفرنسية، الهادفة إلى الهيمنة على المغرب من امتلاك مواضع قدم بالأرض المغربية اتخذتها كرؤوس جسور لتوسيع الاحتلال بالتدرج. وذلك أن صمود الشعب المغربي وصلابة مقاومته، دفع المستعمرين إلى سلوك خطة التدرج في الاحتلال. أي احتلال المغرب عبر مراحل ممتدة في الزمان وانطلاقا من مناطق جغرافية محددة في المكان. ويظهر أن هذه الخطة اكتملت وأصبح خطة نظرية وعملية بانتهاء نتائجها الإيجابية في حدود المغرب الشرقية وفي أقاليمه الجنوبية وخاصة منذ احتلال الشاوية. فلكني يقلل المحتلون من خسائرهم المادية والبشرية، ولكي يؤثر على عوامل الصمود والمقاومة، اتبعوا خطة التدرج في توسيع الاحتلال انطلاقا من الشاوية. فمدوا نفوذهم العسكري غربا نحو دكالة وتدخلوا بتادلة، حيث استقروا بدار ولد الشافعي المسكيني (1910) وشرعوا في التدخل بزعر منذ 1910 وأكملوا احتلالها سنة 1912

وفي سنة 1911 نظموا انطلاقا من الشاوية حملة فاس. التي انتهت باحتلال العاصمة²⁰. وقد لعب ميناء الدار البيضاء دورا رئيسيا في تهييء الحملة وإمدادها. وبدون شك فقد لعب دورا أكبر في تجهيز وإمداد جيوش الاحتلال، بعد ذلك، في توسعها نحو الجنوب والوسط والشمال.

III- خاتمة

إن خطة التدرج في الاحتلال واستخدام طرف من الشعب المستهدف ضد الطرف الآخر الأكثر ثباتا وصمودا؛ خطة استعمارية من طبيعة العملية الاستعمارية؛ جربها الفرنسيون بعد احتلال الشاوية واستفادوا منها في احتلال المغرب. وجرب الفرنسيون في ميدان الشاوية العمل السياسي والعسكري والإداري، والتجأوا فيها مبكرا إلى استخدام ألوان المكر والخداع وأفانين الكذب في مواجهة السلطة الشرعية ومقاومة الشعب.

لقد كان من المستحيل على الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن تشهر الحرب على المغرب. وكانت مضطرة لإزالة أو لتذليل العقبات والعوائق الخارجية والداخلية. وإذا

20- علال الخديمي حملة فاس 1911، المقاومة والانعكاسات الدولية، ندوة المقاومة في المنطقة الشمالية الوسطى، كلية الآداب ظهر المهرارز، فاس، 1995، (نحو الطبع).

R.Portatier, choses oubliées le port de Casablanca, arche sur Fez, Avril-Mais 1911, dans le Maroc MARITIME, 15 Juillet 1930: 16-17

لقد كان من المستحيل على الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن تشهر الحرب على المغرب. وكانت مضطرة لإزالة أو لتذليل العقبات والعوائق الخارجية والداخلية. وإذا كنا على بينة من كيفية تذليل العوائق الدولية بواسطة الاتفاقات الاستعمارية الثنائية المتبادلة، التي حلت كثيرا من المشاكل الامبريالية بين الدول الأوروبية خلال سنوات 1900- 1902- 1904- 1906- 1909- 1911؛ فإن عمل فرنسا في أوساط المغاربة لازالت أبعاده ووقائعه لم تتضح بعد ولم يكشف عنها النقاب بكيفية علمية ومنهجية. وما قمنا به، فيما يتعلق بالشاوية في هذه الدراسة لا يعد إلا لبنة متواضعة في بناء ينبغي أن يكتمل ويكمل.

وعلى الرغم من وضوح ورقة المخزن، والشرعية التي حاولت الأوساط الاستعمارية التمسك بها دائما لخداع الرأي العام في بلادها، ولخداع المغاربة وضرب بعضهم ببعض؛ فإن البحث يجب أن يتجه لإضاءة جوانب أخرى وتعميق فهمها. مثل سياسة كسب الأصدقاء والعملاء أي العمل السياسي الاستخباري، ثم العمل الإداري والعسكري (طالب الفرنسيون منذ 1905 بإصلاح إدارة المغرب بإدخال عناصر موالبة لهم!)، ثم خفايا خطة التدرج في الاحتلال. إن الهدف في النهاية ينبغي أن يبرز كيف سهّل الشرط الداخلي تهيب الأرضية للاحتلال؛ لأن الاحتلال لا تثب الأرض تحت أقدامه إلا عندما يتوفر العنصر الداخلي الذي يعانق العنصر الخارجي قائلا له أحبك وأحب أن تحبني!!

المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين*

مقدمة

في سنة 1926، وبمناسبة الأصدقاء التي تركها جهاد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد أن استسلم لقوات الغزو الاستعماري الفرنسي، ذكرت إحدى الصحف التركية (الوقت القسطنطينية)، بصراع المغرب الطويل ضد الأطماع الأوربية. ونشر رواية لأحد الضباط الأتراك، تحدث فيها عن كيفية ذهابه للمغرب في عهد مولاي عبد الحفيظ في إطار بعثة من المدربين المسلمين، لتدريب الجيش المغربي، بطلب من السلطان المذكور، الذي كان في صراع مع الأطماع الفرنسية. وقد بين الضابط التركي بأن مهمة البعثة كانت ناجحة لولا تدخل الحكومة الفرنسية وإنذارها للسلطان المغربي بتسريح الضباط الأتراك.

ولقد أثارت فينا هذه الرواية عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقات المغربية التركية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وحول حقيقة مشروع التعاون المغربي التركي؟ هل كانت تلك البعثة هي أول محاولة وآخرها للتعاون العسكري بين الدولتين المسلمتين؟ لماذا تدخلت الحكومة الفرنسية بعنف ضد المدربين الأتراك، في حين كان هناك مدربون أوريون بالمغرب؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات يحتاج إلى الكشف عن مصادر دفيئة، خاصة منها المستندات الدبلوماسية المحفوظة بالأرشيف التركي والمغربي وكذلك بالأرشيف الأوربية.

بيد أننا ارتأينا في أفق ذلك - أن نتبع العلاقات المغربية العثمانية، خلال الفترة المحددة أعلاه، راصدين بعض المحطات التي شاهدت محاولات للتعاون بين البلدين في الحقبة المعاصرة. ملأ للفراغ المحسوس. ولقد اعتمدنا في رسم تطور تلك العلاقات على

شارك المؤلف بهذه الدراسة، في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بتاريخ 16-18-1992 تحت موضوع المغرب في العهد العثماني، نشر كلية الآداب بتاريخ 1995 سلسلة بحوث ومناظرات رقم 41.

بعض الوثائق التي عثرنا عليها بالأرشفيف المغربي والأوربي، وكذا على بعض المراسلات القليلة التي أوردها ابن زيدان في الإتحاف ومحمد المنوني في يقظة المغرب الحديث¹

وليسهل تتبع تطور تلك العلاقات، درسنا الموضوع عبر ثلاث مراحل
المرحلة الأولى نتعرف فيها على العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن التاسع عشر.
المرحلة الثانية العلاقات المغربية العثمانية في عهد السلطان مولاي عبد العزيز

1907-1894

المرحلة الثالثة العلاقات المغربية العثمانية في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ

1912-1808.

1- العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن 19

يظهر أن التواصل المغربي العثماني، الذي انتابه فتور بعد نهاية الدولة السعدية، لم ينقطع على المستوى غير الرسمي على الأقل.

فقد ظلت أراضي الدولة العثمانية مجالا فسيحا ومفتوحا، يسافر فيه المسلم أينما شاء وخاصة الحجاج إلى بيت الله الحرام. وقد كانت أغلبية الحجاج المغاربة كثيرا ما تزور بيت المقدس وبلاد الشام، وتتبادل التأثير بما يجري في عاصمة الخلافة، كما ظل الرعايا العثمانيون على اتصال بالمغرب.

وأول إشارة في هذا الباب نأخذها من عهد السلطان مولاي عبد الرحمان (1822م - 1859م). فقد ذكر المختار السوسي رواية عن الباشا إدريس منو، الذي عزله الفرنسيون عن باشوية مراكش على اثر فرض الحماية سنة 1912، ذكر إدريس منو أن أباه الحاج منو كان قد انخرط في الجيش العثماني، على إثر سفره للحج، ولما أنهى مهمته الجهادية فيما يبدو رجع للمغرب، ودخل الجيش فسهل عليه أن يترقى بسرعة، حتى أصبح هو «الخليفة الأول للخواجة التركي القائد العام للجند المغربي»².

معنى هذا أن تحديد الجيش المغربي وتنظيمه الذي شرع فيه في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، على يد ابنه وخليفته سيدي محمد، خاصة بعد معركة إسلي التي تواجه فيها المغاربة مع قوات الاحتلال الفرنسية (1844)؛ إن ذلك التحديث قد تم بمساعدة تركية، مهما كانت تلك المساعدة غير رسمية أو شبه رسمية.

وتسمح لنا هذه الحقيقة بالقول إن جدلية العلاقات المغربية العثمانية، في الحقبة المعاصرة، انطلقت من فكرة الإصلاح، وتطورت بعد ذلك لتستقر في ضرورة الاتحاد لمقاومة الغزو الأوربي لبلاد الإسلام³

الأمر يتعلق بأربع رسائل. انظر أسفله.

محمد المختار السوسي، حول مائدة الغذاء، 1983، ص 12-13.

تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمد الرابع (1859-1873) هو الذي جلب للمغرب أدوات الطباعة الحجرية لأول مرة من مصر التي كانت نظريا ولاية عثمانية.

والملاحظ أن مسألة العلاقات العثمانية المغربية قد وضعت بحددة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويدخل ذلك التطور في ظرفية الصراع الدولي حول حوض البحر المتوسط، وفي إطار التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب من جهة، والتنافس الألماني الإنجليزي في الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

وإذا أشرنا لهذه الظرفية الدولية، فلكي نبين، منذ البداية، إلى أن محاولات ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية ستتحكم فيها تأثيرات وضغوط أجنبية، سواء على الدولة العثمانية أو على المملكة المغربية.

فمنذ 1877، حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يحصل من سلطان المغرب على قبول نوع من التعاون الرسمي بين البلدين، وركز في دعوته على الدوافع الدينية. فقد جاء في إحدى رسائله إلى السلطان مولاي الحسن (1873-1894) ما يلي

«فيجب علينا معاشر المسلمين كافة الاتحاد والتعاقد والتناصر لدفع كيد المشركين، وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين. وإلا فعاقبة الأمر تؤول إلى محذور عظيم. لا ينجو منه أحد من المسلمين. ولو كان في أقصى البلاد، ولا يجدي التباعد والسكوت في دفع ما لأعداء الدين من المراء»⁴

وقد نقل هذه الرسالة وغيرها الفقيه إبراهيم السنوسي إلى السلطان مولاي الحسن الذي كان قد أرسله إلى القسطنطينية، وشافهه بما حمله من جهة السلطان عبد الحميد الثاني. لكن جواب سلطان المغرب على هذه المحاولة العثمانية جاء غامضاً، إذ اكتفى السلطان مولاي الحسن في رده بتمجيد السلطان العثماني، وأكد على أن «التناصر في ذاب الله غاية الأمانة والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد» بيد أنه لم يقترح أي شيء عملي

ويظهر أن الرغبة كانت صادقة من الجانبين، إذ بادر مولاي الحسن عقب مؤتمر مدريد 1880 إلى إرسال بعثة برئاسة العربي بريشة التطواني إلى السلطان عبد الحميد الثاني الذي خصص له استقبالا حافلا. ويقال إن الجانبين اتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي، فرشح الأمير محيي الدين الجزائري لتمثيل الدولة العثمانية، والفقيه إبراهيم السنوسي الفاسي لتمثيل المغرب⁵ لكن هذه المحاولة أقبرب في مهدها نتيجة لمعارضة فرنسا.

4- الرسالة مؤرخة بـ 1 ربيع الأول 1294 الموافق 16 مارس 1877، انظرها في محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 1، 1973، ص 50-52.

الرسالة الحسينية بدون تاريخ، انظرها في المنوني، م س، ص 52-54.

محمد المنوني، م س، ص 48.

والواقع أن اشتداد الصراع الدولي حول حوض البحر المتوسط جعل الحاجة إلى ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية تصبح ضرورية. وقد نشطت الدبلوماسية الألمانية في دفع البلدين المسلمين إلى ربط تلك العلاقات. فتدخلت لدى إيطاليا وإسبانيا لمساعدتها في هذا المجال. ووضح أن الدبلوماسية الألمانية التي كانت في صراع مع الدبلوماسية الفرنسية كانت تهدف إلى كسب صوب إلى الجانب الألماني في الهيئة الدبلوماسية بطنجة، وبالتالي صوت آخر في هيئة الأستانة، ما دامت ألمانيا كانت تقدم نفسها كصديقة مؤيدة للدولتين الإسلاميتين.

وفي إطار هذا النشاط عينت الدولة العثمانية قنصلا بجبل طارق قرب المغرب. وأرسلت مبعوثا إلى فاس⁷، ليقتراح على مولاي الحسن مساعدة بعثة عسكرية تركية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وقد أرفقت الحكومة العثمانية هذه البعثة غير الرسمية برسالة وجهها وزير الخارجية العثماني محمد بن سعيد إلى المكلف بخارجية المغرب. وقد ورد في هذه الرسالة

«وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة. فالتمنى إذن صرف جل الهمم العلية باستحضار موافقة الحكمدار المشار إليه، بحصول هذا المطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافاة»⁸.

ويظهر أن هذه الرسالة قد أوصلها السفير الألماني إلى البلاط المغربي. كما يبدو أن الجواب عنها قد تأخر كثيرا. لذلك تدخل السفير الألماني لدى النائب محمد الطريس، الذي جدد الاخبار للسلطان، فكتب هذا الأخير للنائب يقول «وصل كتابك بما شافهك به باشدور الألمان من كون دولة الترك طلب من دولته إيصال كتاب وزير أمورها البرانية لحضرتنا الشريفة فأوصلته. وحيث أبطأ عنهم الجواب، اقتضى رأي دولته أن توجه ترجمانها منصور ملحمة لحضرتنا الشريفة بقصد حيازة جواب الكتاب المذكور بما يقتضيه نظرنا الشريف، وصار بالبال. فأجب الوزير المذكور عن كتابه من عندك بما في الميضة الواصلة إليك طيه مع نسخة من كتابه، لكونه كتب للمكلف بالأمور الخارجية من غير تصريح باسمه. والأمر الذي كتب فيه من وظيفتك.

وهكذا جاء جواب النائب الطريس رافضا للمقترح العثماني، بصيغة ذكية، لكنها لا تخفي رفض السلطان للمقترحات العثمانية. فقد أشار إلى أن الأخوة في الدين لا تقبل التشكيك. ولا داعي للدولة العلية أن تنزل «جانبها منزلة ملل الاختلاف، حتى

7- المسمى علي باي، وهو شخص من أصل جزائري.

8- الرسالة مؤرخة بـ 15 ربيع الثاني 1304 الموافق 12 يناير 1887. انظرها في عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، الجزء الثاني، ص 359-361،

مولاي الحسن للنائب الحاج محمد الطريس، متم جمادى الأولى عام 1305 الموافق 13 فبراير 1888، وثائق الخزنة الحسنية بالرباط، مح 729.

تحتاج لنصب وسائط الائتلاف، ولتفهم القواعد والقوانين والأعراف، لأن من المقرر المعلوم أن المقتضى لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات. وذلك منتف في أهل الملة الإسلامية»¹⁰.

ماهي دوافع الرفض المغربي؟ من الجواب يظهر أن السلطان ارتكز على تبرير رفضه بعدم وجود معاملات بين البلدين تقتضي نصب القناصل والسفراء. وإذا كان في هذا الرد بعض المنطق، خاصة وأن هاجس زيادة سفير بطنجة يعني عند المغاربة تكثير عدد أتباعه من المحميين، وما ينشأ عن ذلك من متاعب للمخزن، فإن للرفض المغربي دوافع أخرى. وبدون البحث عن كل تلك الدوافع نقتصر على أمرين كلاهما يصب في قناة واحدة.

الدافع الأول وهو الأقوى ويتعلق بمعارضة الدولة الفرنسية وسهر دبلوماسيتها بكل الوسائل على معارضة وإفشال كل محاولة للتعاون المغربي العثماني، خاصة ما يوحيه ذلك التعاون من تمتين لروابط الجامعة الإسلامية، التي يدعو إليها السلطان العثماني مع بلدان المغرب العربي، التي كانت فرنسا تخطط لإكمال هيمنتها عليها باحتلال المغرب الأقصى.

وهكذا فقد تدخل، مثلاً، ممثل فرنسا فيرو (Feraud) سنة 1889، لدى السلطان مولاي الحسن ليبين له الأخطار المحدقة ببلاده، نتيجة للأطماع العثمانية المزعومة. وحسب الممثل الفرنسي، فإنه كان يعتمد في تدخلاته على أشخاص مقربين من السلطان، وعلى «أصدقاء مضمونين ومؤيدين»¹¹ للجانب الفرنسي.

ويظهر أن التخويف الفرنسي كان يجد صدىه عند السلطان، خاصة وأن عمه مولاي أحمد كان قد ذهب لعاصمة الخلافة، على إثر وفاة أخيه محمد الرابع وبيعة ولي عهده مولاي الحسن. وعلى كل حال فقد استبعد مولاي الحسن وظل يستبعد دائماً أي تحالف مع الدولة العثمانية.

الدافع الثاني يلاحظ من منطوق بعض الرسائل العثمانية، مثل رسالة وزير الخارجية المشار إليها أعلاه، أن الجانب العثماني ينعت الدولة المغربية «بحكومة فاس» والسلطان المغربي بـ «حكمدار فاس». وإذا كان الأمر نسبياً خاصاً ببعض الرسائل، ولا يلتفت له، فإنه قد يثير بعض الشكوك التي كانت تغذيها الدسائس الفرنسية!

ثم، ألا تثير تلك اللغة الدبلوماسية، أن الدولة العثمانية بدورها لم تكن راغبة كل الرغبة في ربط علاقات دبلوماسية مع المغرب. نظراً لما يترتب عنها من مشاكل لا تستطيع مواجهتها مع فرنسا وحليفها بريطانيا. فيظهر تبعا لذلك - أن الجانب

10- الاتخاف، م. س، ج 2. ص 360.

J.L. Miège, Le Maroc et l'Europe. T.IV, P 173-178.

العثماني، بعد إلحاح الجانب الألماني، كان يكتب رسائله للجانب المغربي بلغة ينتظر منها أن لا تحظى بقبول سلطان المغرب ذي الأصل العربي الشريف¹² ويجدر بنا أن ننبه، في هذا الباب كذلك، إلى أن الحركة السنوسية، التي انطلقت كحركة سلفية مغربية، سرعان ما اتخذت خطا معاديا للاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا بخاصة، ومعاديا للغزو الاستعماري للبلدان الإسلامية بصفة عامة. ثم إن هذه الحركة كان لها اتصال بحركة الجامعة الإسلامية وبالسلطان العثماني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان للحركة السنوسية علاقات متينة مع الطريقة الدرقاوية بالمغرب. وطالما نادى الدرقاويون بالجهاد، وشاركوا فيه ضد الاحتلال الفرنسي في بلدان المغرب. وطالما حذر السلطان مولاي الحسن عمّاله من دعوات بعض الدرقاويين، ومن جرّ الأذى على المسلمين نتيجة «لتهور من لا يتدبرون العواقب»!

2- العلاقات المغربية العثمانية 1894-1907

لا تتوفر على مستندات كافية لتتبع تطور محاولات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المغرب والدولة العثمانية. بيد أن بعض الوثائق والإشارات - على قلتها - ستقربنا من طبيعة تلك العلاقات التي ظلت غائبة على المستوى الرسمي، حاضرة على مستوى التعبير عن التضامن الإسلامي والهموم المشتركة.

ففي سنة 1897، زار مسافر تركي المغرب. وإذا كنا لا نعرف - بالضبط - هدف الزيارة، فإن الوصف الذي خصصه للمغرب، والذي نقلته جريدة التركي سنة 1904، يبرز أن الرجل كان مكلفا بمهمة معينة، لفائدة أوساط معينة ومهمة. فقد نبه ذلك المسافر التركي إلى حالة ضعف المغرب. وضعف جيشه على الرغم من وجود مدربين أوريين. كما نبه إلى أن التجارة كلها بيد الأجانب، وما هو موجود من أغنياء مغاربة يتعلقون بالحماية الأجنبية. وندد خاصة بتصرفات اليهود وبتدخلات الأمريكيين والفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والإسبان في الشؤون الداخلية للمغرب¹³

وفي سنة 1901، ساهم المغرب في مشروع بناء خط سكة حديد الحجاز بما مقداره 500 000 درهم شرعي، قدمها مولاي عبد العزيز «سلطان الدولة المغربية»، إعانة للسلطان عبد الحميد الثاني «سلطان الدولة العثمانية»، حسبما جاء في رسالة يظهر أنها موجهة من الصدر الأعظم إلى الصدر الأعظم العثماني آنذاك خليل رفعت باشا¹⁴

12- هذا ما يمكن ملاحظته والاستدلال عليه بمقارنة أول رسالة عثمانية (16 مارس 1877) ورسالة وزير الخارجية العثماني (12 يناير 1887). إذ يلاحظ بعض الفوارق في الألفاظ، يقابله فتور من الجانب المغربي الذي نع الدولة العثمانية «بدولة الترك». انظر أعلاه من رسالة مولاي الحسن للنائب الطريس 13 فبراير 1888 Archives Marocaines, 1905, T.3, PP 156-157

كانت أمه تركية.
الرسالة مؤرخة بـ 23 قعدة عام 1318 الموافق 14 مارس 1901 و خ ح.

ومع بداية القرن العشرين، ازدادت الاتصالات بين المشرق والمغرب في إطار حركة الجامعة الإسلامية. التي كانت تهدف إلى مقاومة الغزو الاستعماري. وكانت الحجاز ملتقى الوفود ومنطلق تأثيرات الحركة الإسلامية، التي أسست لها في المدينة المنورة جامعة سمّتها «الجامعة الإسلامية». وكان الشيخ عبد العزيز شاويش والشيخ المكي بن عروز من أنشط أعضائها وأشهرهم.

ولقد اعتنق كل السلفيين المغاربة مبدأ حركة الجامعة الإسلامية وانتشرت بينهم الفكرة الداعية لضرورة التعاون بين المسلمين لمواجهة أطماع الأوربيين. وهكذا أصبح الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، بعد عودته من الحج سنة 1903، من دعاة التعاون بين المغرب وتركيا ومصر.

وبمناسبة زيارة الوزير المهدي المنهي لمصر سنة 1904، في طريقه للحج، كتب جريدة التركي، الناطقة باللغة التركية ما يلي «إننا نعتقد بأنه عند عودته من مصر والقسطنطينية سيعمل على إدخال الحضارة لبلاده بواسطة أياد مسلمة، بل لقد قرر إصدار جريدة بالمغرب، بشرائه من هنا لأدوات الطبع»¹⁵

وهكذا يظهر أن الآمال كانت معقودة على توسيع التعاون المغربي العثماني في حقبة تحدت فيها وتأكدت أطماع فرنسا في احتلال المغرب.

ففي أواخر 1904، ونتيجة لتفاعلات عواقب الاتفاق الودي، أصدر السلطان عبد العزيز قرارات بتوقيف البعثة العسكرية الفرنسية، وإرسال الأمين المقرّي لجلب مدرّبين مصريين أو أتراك، وإحداث تبديلات في الخارجية المغربية. لكن هذه القرارات سرعان ما ألغيت نتيجة للضغط الفرنسي

ولقد اشتدت الأزمة المغربية الفرنسية، في بداية 1905، على إثر رفض المغاربة لمشروع «الإصلاحات» المقترحة من طرف فرنسا¹⁷ وحاولت الدبلوماسية المغربية توسيع مجال صراعها مع الفرنسيين. وهكذا استقبا السلطان السفير الألماني طاطنباخ، ثم السفيرين البريطانيين والإسبانيين، وأشيع أن سفارة تركية ربما تصل إلى فاس.

بيد أن الفرنسيين كانوا بالمرصاد لهذا النشاط، حيث نشطت دسائس الحزب الاستعماري وضغوطه على الدولتين المغربية والتركية. فقد كتبت نشرة إفريقية الفرنسية بالمناسبة تقول «لكن نتساءل ما هو الاستقبال الذي ستلقاه [السفارة التركية] عند خليفة المغرب»¹⁸ هكذا أراد دعاة الاستعمار التشكيك في سلامة العلاقات المغربية العثمانية بإثارة التساؤل حول من هو الخليفة؟ هل السلطان العثماني أم السلطان المغربي؟

Revue du Monde Musulman, N° 9, P. 586.

-15

Documents Diplomatiques français, Affaires du Maroc, Vol. I, P. 183.

انظر أعلاه، «مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات» الفرنسية بالمغرب سنة 1905

Bulletin de l'Afrique Française, 1905, p.

وبهذا التشكيك والدس والضغط، وقفت فرنسا وحلفاؤها في وجه كل محاولة للتعاون بين الدولتين المسلمتين المغرب وتركيا.

ويظهر أن ألمانيا ظلت تبحث عن كسب مزيد من النفوذ في المغرب وتركيا، ولذلك دفعت السلطان العثماني إلى مراسلة السلطان المغربي، بعد مؤتمر الجزيرة 1906 لكن هذه المراسلات لم تأت بنتيجة إيجابية¹⁹.

وفي 1907، رفض السلطان العثماني إرسال ممثل دبلوماسي عنه إلى المغرب خوفاً من إثارة خلافات مع فرنسا وإنجلترا، خاصة وأن تركيا في هذه الأثناء كانت منشغلة بالأوضاع الداخلية.

3- العلاقات التركية المغربية في العهد الحفيظي 1908-1912

مع الانقلاب الحفيظي وإعلان الجهاد بالمغرب أواخر 1907، يبدو أن حركة الجامعة الإسلامية وجدت زعيماً مسلماً استطاع أن يعلن الجهاد لطرد الغزاة الأجانب من المغرب الأقصى المجاور لأوروبا. وإذا كنا لا نعلم حق العلم البدايات الأولى، ولا الكيفيات التي وقع فيها الاتصال بين مولاي عبد الحفيظ وحركة الجامعة الإسلامية، فبالإمكان القول

إن الرجل، وقد كان أحد أبرز علماء المغرب، وأكثرهم اطلاعا واستخبارا عن الظروف السياسية الدولية عامة وأحوال المغرب بصفة خاصة؛ فلا يستغرب اتصاله المبكر بالتطورات الفكرية والسياسية التي كان يعرفها المشرق العربي والدولة العثمانية²⁰.

ومهما يكن، فإن أخبار الجهاد بالمغرب ضد الاحتلال الفرنسي بالشاوية، قد تناقلتها الجرائد، بأوروبا والشرق الإسلامي. وذهبت في تأويلها وتقييم عواقبها على المصالح الأوربية كل مذهب.

فحسب مراسلة سرية، وجهت من لندن، بتاريخ 19 يناير 1908، إلى وزارة الحربية الفرنسية، فإن الجرائد البريطانية قد نشرت برقيات جاء فيها أن مولاي عبد الحفيظ يرغب في عقد تحالف مع سلطان تركيا، ويرى أن يعيش تحت حمايته، وأضافت المراسلة أن الحكومة العثمانية تأثرت للأخبار وهي تعمل على تحقيقها.

وقبل كل شيء، فقد استنتج التقرير الفرنسي بأن إنجلترا وكذلك إسبانيا تثقان في فرنسا، بمعنى تثقان في قدرتها على محاصرة الحركة الحفيظية، أي لا يمكن حسب المراسلة- أن تمثل خطراً عظيماً على المصالح الأوربية. وأضافت المراسلة أن الناس في

Louis MAURICE, La Politique marocaine de l'Allemagne, Paris, 1916; p. 28-29.

-19

إذا استثنينا شخصيات مشرقية، استقرت بطنجة وعملت في ميدان الصحافة، ومنها من كان يؤيد المواقف المغربية ويدعو إلى النهوض بالبلاد، فإن مولاي عبد الحفيظ كان على اتصال بشخص يسمى هولتزمان. وقد أشيع عنه أنه طيب تركي من أصل يهودي أو ألماني، وكان من رجال ألمانيا في المغرب ومن الذين لعبوا أدواراً معينة في مقاومة النفوذ الفرنسي بالمغرب.

انجلترا لا يعتقدون في وجود حركة إسلامية عنيفة بالمغرب، لأن القبائل المغربية تكره بعضها البعض، مثل ما يحدث بين المسيحيين في البلقان²¹.

وحول مسألة الخلافة، فقد جاء في التقرير أن السلطان العثماني يراقب الصراع بين عبد الحفيظ وأخيه، ولا يريد اتخاذ أي قرار. وأشار التقرير إلى أن السلطان يفضل عبد الحفيظ، لكنه يخاف من رد فعل الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة، وخاصة موقف بعضها في قضية الرومللي²².

وعلى كل حال، فالثابت أن مولاي عبد الحفيظ تم الاعتراف به دوليا، بتأييد من ألمانيا من جهة، وبعد قبوله للشروط الفرنسية من جهة أخرى. ومن تلك الشروط استمرار التعاون العسكري، أي بقاء البعثة العسكرية الفرنسية في عملها بالمغرب. لكن علاقات هذه البعثة سرعان ما أصبحت متوترة مع مخزن عبد الحفيظ. ولما رفض قائد البعثة التعاون مع السلطان، كسر ذلك الرفض باستدعاء بعثة عسكرية عثمانية شرعت في عملها بالمغرب خلال شهر نونبر 1909²³.

ما هي حقيقة هذه البعثة؟

تجدر الإشارة ابتداء إلى أن المعلومات حول هذه البعثة لا زالت غير كافية لتجلية كل الحقائق المحيطة بها. لكن تبعا للرواية التي ترجمها Jean Deny (جاني دني) عن جريدة الوقت التركية، التي نشرتها بدورها في 8 يونيو 1926، نقلا عن أحد ضباط البعثة العسكرية المشار إليها، يمكننا أن نطمئن على الأقل لمعرفة الظروف، التي جندت فيها تلك البعثة العسكرية الإسلامية²⁴.

لقد ذكر الضابط التركي، الذي لم تشر الصحيفة إلى اسمه، أن مولاي عبد الحفيظ لما تولى العرش، اتصل وزيره المقري²⁵ بالسيد عباس حلمي باشا²⁶، وكان صديقه وطلب منه إرسال ضباط أتراك للعمل في المغرب. وبما أن الحال قد وجد أولئك الضباط في مصر، فقد قبلوا العرض وكان مغريا، زيادة على أن فكرة الجامعة الإسلامية كانت تدفعهم للعمل. ولما وصل هؤلاء الضباط للمغرب، التحق بهم آخرون من طرابلس الغرب. وذكر الضابط التركي أنهم شرعوا في العمل وحصلوا على نتائج سريعة في

Archives de guerre Vincennes, 3 H 70, Londre 17-1-1908.

-21

Ibid

-22

J.C.Allain, Agadir,

-23

JEAN DENY, Instructeurs militaires au Maroc sous Moulay Hafidh, Memorial H.Basset, 1928, pp. 221-227

-24

أصبح محمد المقري وزيرا للخارجية سنة 1910
كان عباس حلمي باشا آخر خديو بمصر، خلف أباه توفيق باشا بين سنتي 1892-1914، وكان هو متزعم حركة الجامعة الإسلامية بمصر.

تدريبهم للجيش المغربي الذي كان متعوداً على الإشارات العسكرية التركية. كما أشار إلى حقيقة هامة وهي أنهم كونوا تنظيماً يسمى «فتيان المغرب» على غرار «تركيا الفتاة» وذكر أن عدداً من التونسيين والجزائريين انخرطوا في ذلك التنظيم، كما أشار إلى استقرار حوالي ثلاثين عائلة تركية وبُوسنية بالمغرب، وأن الضباط تدخلوا لدى المخزن فحصلوا لتلك الأسر على أراضٍ فلاحية. ومما جاء في رواية الضابط التركي كذلك أن أعضاء البعثة أرسلوا عدة تقارير للسفيرين التركيين بمدير وباريز، طالبوا فيها بضرورة إحداث قنصلية تركية بالمغرب. وذكر أنهم لم يعرفوا ماذا فعل السفيران، لأن مطالب البعثة لم تتحقق.

ثم أشار الضابط التركي إلى أن فرنسا قلقت من تدريب الجيش المغربي، فاندرب السلطان بتسريح المدربين الأتراك. لكنه لم يأبه بالإنذار في البداية مما جعل الفرنسيين يلجأون لضغوط أخرى مادية وعسكرية أجبرته على القبول في النهاية بالتخلي عن المدربين الأتراك.

هذا ما يهم البعثة العسكرية العثمانية التي جندها سلطان الجهاد لتدريب جيشه في إطار محاولته للنهوض بالمغرب. والملاحظ أن رواية الضابط التركي لم تشر إلى أسماء الضباط الأتراك ولا إلى مصيرهم بعد ذلك.

وقد بقيت هذه المسألة غامضة عند J.Deny، الذي انتقد فقط استعمال الرواية التركية كلمة «أجنبي» لتعيين الأوربيين بالمغرب. مشيراً إلى أن الأتراك، بدورهم كانوا أجانب في المغرب، وأن استخدام الجريدة لذلك المصطلح الديني يبين - حسب رأيه - «بأن الأتراك كانوا يخضعون لعاطفة بدائية ودينية في حقبة أخذ فيها الاصطلاحات الدينية تتجه نحو اللاتينية في تركيا».

والواقع أن Deny لم ينتبه إلى أن الإنذار الفرنسي الذي قدمه سفير فرنسا بطنجة للمخزن، والمؤرخ بـ 18 فبراير 1910، وردت فيه كلمة «أجانب» وقد عني بها السفير الفرنسي الضباط المسلمين؛ في الوقت الذي حاول فيه أن يبين للمخزن بأن «عواطف» المدربين الفرنسيين سليمة و«مخلصة». وبالرغم من أن سبب الخلاف مع السلطان كان هو تطلع البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة مانجان (Mangin) إلى الهيمنة على أمور الجيش المغربي وفرض أوامرها على ضباطه مما أدى إلى توتر علاقتها بالمخزن؟ قال السفير الفرنسي في إنذاره وزيادة فيكون جانب المخزن يطلق سبيل جميع الأتراك الذين هم مستخدمون عنده بصفة حراية، بحيث وجود هؤلاء الأجانب غير مناسب لما يليق بالإرسالية الحربية [الفرنسية] من الاعتبار المستحق لها رعايا لرفيع خدمتها وعواطفهم الخالصة» 27!

27- .و إلى عيسى بن عمر العبدى، 18 فبراير 1910 نسخة معربة.

الواقع أن Deny لو اطلع على الإنذار، وعلى اتهام السفير الفرنسي للأتراك بأنهم أجنب في المغرب، لانتبه إلى أن الخطاب الإسلامي الذي تكلمت به الجريدة التركية سنة 1926 عن ضباط مسلمين جاءوا لمساعدة إخوانهم المسلمين سنة 1909. إن ذلك الخطاب كان أكثر مصداقية مما جاء على لسان سفير الحكومة الفرنسية، العاملة على احتلال المغرب سنة 1910.

والحقيقة أن الإنذار الفرنسي المؤرخ بـ 18 فبراير جاء بعد ثلاثة أيام فقط من تقرير بعثه السفير الفرنسي بالقسطنطينية Bompard إلى بيثون (S.Pichon) وزير الخارجية الفرنسي²⁸، يصحح ويؤكد له فيه ما جاء في برقيات سابقة حول المهمة الحقيقية لمبعوث مغربي في القسطنطينية هو حماد المقرئ ابن الوزير محمد المقرئ. ومن أهداف تلك المهمة ذكر السفير الفرنسي أن حماد المقرئ قد أجرى محادثات مع وزير الحربية محمود شوكت باشا، بهدف تجنيد ضباط أتراك للعمل في الجيش المغربي²⁹. كما أشار التقرير إلى أن المبعوث المغربي التقى بضباط حامية العاصمة، لكن هؤلاء اشترطوا دفع تسبيقات مالية هامة. وأنه أمهلهم إلى ما بعد مراجعة أبيه للحصول على المال. وذكر السفير في نهاية تقريره أن حماد المقرئ غادر تركيا في 11 فبراير 1910، وصرح للبعض بأنه فشل في تحقيق ما جاء من أجله.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحاصر المغرب وتحول بينه وبين ما كان يتطلع إليه من تعاون مع الدولة العثمانية. كما أن هذه الأخيرة - فيما يبدو - لم تكن مستعدة للمغامرة بإعلان تأييدها لموقف السلطان مولاي عبد الحفيظ. ويظهر أن المسؤولين الأتراك كانوا يعملون على تجنب كل ما من شأنه أن يثير غضب الجانب الفرنسي وحليفه البريطاني. ولهذا لم تعرف حكومة القسطنطينية رسمياً بالبعثة العسكرية المشار إليها. كما أن المغرب بدوره لم يعترف بأنه جلب أولئك المدربين بالاتفاق مع المسؤولين الأتراك، جاء في رد وزير خارجية المغرب على الإنذار الفرنسي «وأما الأتراك الذين كانوا خرجوا للمحلة لما اضطرت إلى الحراية، فقد أمر كبير المحلة السعيدة بردهم ورجوعهم [إلى فاس]، لأنهم ليسوا رسميين ولا مجلوبين وإنما هم من النوع المطلق الذي يرد للمغرب»³⁰.

Archive. Nantes. Bompard à Pichon, 15-2-1910, Tanger 316.

ونصل الآن إلى محاولة تجلية حقيقة المدربين الأتراك، فنقول إن تجنيد تلك البعثة يدخل في إطار حركة الجامعة الإسلامية، وإن قائدها كان بالفعل ضابطاً في الجيش التركي وكان اسمه عارف طاهر، وإنه كان عضواً في جمعية إسلامية سرية تسمى «الاتحاد المغاربي». وهذه الجمعية هي التي تدخلت لدى سلطات تركيا لتجنيد ضباط مسلمين بهدف تنظيم مقاومة الاحتلال الأوربي لدول المغرب العربي.

كما تجدر الإشارة إلى أن أولئك المدربين العسكريين المسلمين فضلوا البقاء بالمغرب لما سرحوا من الجيش المغربي، وصرحوا بأنهم يتوفرون على وسائل عيشهم. ولقد اتصل عارف طاهر بالقنصل البريطاني وطلب حمايته من السلطات الفرنسية، لكنه اضطر بعد مضايقة هذه الأخيرة له إلى الانتقال إلى إسبانيا. واستمر -فيما يبدو- كمنسق لعمل «الاتحاد المغاربي» بشمال إفريقيا، ذلك العمل الذي استمر إلى الحرب العالمية الأولى.

فمنذ تنازل مولاي عبد الحفيظ سنة 1912 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ظل الرجل على اتصال بالأوساط الإسلامية والتركية وكذلك مع ألمانيا. وقد سعت الأطراف الثلاثة، بنشاط، إلى تحقيق مشروع إثارة المغرب كله ضد الاحتلال الفرنسي، وإعادة السلطان السابق إلى عرشه إبان الحرب. بيد أن المشروع لم ينجح.

تأملات حول أهمية زيارة محمد الخامس لطنجة،

أبريل 1947 وعواقبها*

تقديم

دفعت التطورات التي جذت على الوضعية الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، الحركة الوطنية المغربية، إلى تطوير أساليب نضالها، ضد الاستعمار.

وقد برز خلال الحرب، ملك المغرب محمد الخامس في مستوى الأحداث، كقائد وزعيم حكيم، إذ تبوأ الصدارة في قيادة المغرب نحو التحرر والوحدة. ومن أبرز أحداث المسيرة النضالية لمحمد الخامس، تلك الرحلة التي نظمها بهدف اختراق الحدود الاصطناعية التي رسمها الاحتلال بين أجزاء المغرب، والتي هدفت إلى زيارة مدينة طنجة التي كانت تحت الإدارة الدولية.

سنحاول في هذا العرض، أن نستعيد ذكرى الحدث مركزين على أهمية الرحلة كحدث تاريخي بارز وعلى عواقبها الداخلية والخارجية.

I- محمد الخامس والمطالبة باستقلال المغرب

برز محمد الخامس خلال الحرب العالمية الثانية في مستوى الأحداث كزعيم سياسي ملهم. إذ تحمّل مسؤولية قيادة شعبه في طريق التحرر من الاستعمار، والعمل على إلغاء معاهدة الحماية؛ تلك المعاهدة التي خرج عن إطارها مقيمون عسكريون، بفرض حكم مستبد مباشر، لا يولي اهتماما بحقوق المغاربة في بلادهم، ولا يلقي اعتبارا لما تبقى من مظاهر سيادة ملك البلاد.

ولقد انتهز محمد الخامس فرصة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ليرز المغرب كدولة تستطيع تحمل المسؤولية، وتنتظر من الآخرين الاعتراف لها بالجميل.

مساهمة المؤلف في الندوة العلمية، المنعقدة بالرباط يومي 7-8 أبريل 1997 تحت عنوان زيارة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى طنجة (أبريل 1947) السياق والحدث والدلالات، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والندوة السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير - الرباط.

وهكذا أعلنت الحركة الوطنية وعلى رأسها محمد الخامس تضامن المغرب مع فرنسا في مواجهة الخطر الألماني. واستغل الملك نزول جيوش الحلفاء في المغرب، ليلتقي برئيس الولايات المتحدة روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، الذين أعلنوا ميثاق الأطلسي الذي اعترف «بحق كل أمة في اختيار نوع الحكومة التي ترضى بها»¹ وفي سنة 1944، أعلنت الحركة الوطنية بتنسيق مع محمد الخامس المطالبة باستقلال المغرب، كشرط أساسي لتحقيق الإصلاحات التي طالما طالب بها المغاربة دون جدوى.

نشبت أزمة شديدة بين المغاربة وسلطات الاحتلال الفرنسي؛ إذ عمد نظام الحماية إلى ممارسة أعمال قمع واسعة في أوساط الوطنيين وفي أوساط الشعب. وعلى الرغم من مساعي محمد الخامس لدى الجنرال دو كول ليفتح عهدا جديدا في العلاقات المغربية الفرنسية تسوده المساواة بين الشعبين؛ فإن الحكومة الفرنسية تشبث بإبقاء نظام الحماية².

II- زيارة طنجة مرحلة أساسية في نضال محمد الخامس

عرفت الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورات وتحولات عميقة التأثير في العلاقات بين الدول، فقد أنشئت منظمة الأمم المتحدة (1945) وتأسست الجامعة العربية (1945) وحصلت بعض الشعوب الآسيوية على الاستقلال.

أما في المغرب، فقد تطورت أساليب النضال الوطني وأصبحت الطبقة العمالية تلعب دورا بارزا في مقاومة النظام الاستغلالي، وازدادت مساهمتها ثقلا في الأحداث الوطنية. كل هذه التطورات، جعلت نظام الحماية بالمغرب يشهد بدوره بعض الاعتدال والانفراج، تميز بهما عهد المقيم العام إيريك لابون (1945-1947)

لقد فتح المقيم الجديد عهده بالعمل على انفراج الوضع السياسي الداخلي، فسمح للزعماء الوطنيين المنفيين بالعودة للمغرب، وأطلق سراح المسجونين³ ثم شرع حالا في تهييء برنامج من الإصلاحات الاقتصادية، هدف من ورائها إلى إشراك المغاربة في استغلال خيرات بلادهم؛ وفي الوقت نفسه إنشاء مجالس بلدية نصفها من المغاربة والنصف الآخر من الفرنسيين بيد أن التوجه الاقتصادي لبرنامج لابون لم يرض الأوساط الاستعمارية، ولم يقنع المغاربة الذين صمموا على نيل حقوقهم كاملة في بلادهم⁴

1- هـ. ا. ل فيشر تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، الطبعة الرابعة، المعارف، ص.
الحسن الثاني ملك المغرب، التحدي، المطبعة الملكية، 1983 ص 49-56.

سمح لعلال الفاسي بالعودة من الكابون، ولأحمد بلا فريج بالعودة من كورسيكا، ولمحمد بن الحسن الوزاني بالعودة من اتزر

4- راجع، محمد الرشيد ملين، نضال ملك، المطبعة الملكية، بدون تاريخ، ص 24-25 وكذلك ص 38.

والواقع أن الحركة الوطنية المغربية، قد استغلت انفتاح العهد الجديد لتوسع من نشاطها في التنظيم والتوعية. وانتهز محمد الخامس علاقاته الحسنة بالمقيم الجديد لينتقل بالتعبير عن المطامح الوطنية إلى مستوى أعلى. ولذلك خطط ليكون التعبير واضحا وصريحا. فقرر القيام بزيارة لمدينة طنجة. وهكذا فزيارة طنجة تدخل في إطار منهج نضالي سلكه محمد الخامس يعتمد على الحكمة والجدال بانتي هي أحسن. وكان الهدف من وراء الرحلة تثبيت وحدة المغرب و«إقرار سيادته على معظم المناطق المغربية»⁵.

ولا شك في أن الأوساط الاستعمارية، لم يكن ليخفى عليها مغزى الرحلة ودلالاتها الوطنية، ولهذا حاولت عرقلتها. لكن الإقامة العامة قبلت بعد تردد كما وافقت إسبانيا وإنجلترا وأمريكا. ومن أبرز مظاهر معارضة الأوساط الاستعمارية الفرنسية، مذبحه الدار البيضاء التي وقعت يوم 7 أبريل 1947، والتي ذهب ضحيتها مآب المغاربة من سكان المدينة⁶. كما تجب الإشارة إلى أن السلطات الإسبانية كانت قد عطلت الصحافة الوطنية بتطوان قبل الزيارة⁷ بشهور.

III- أهمية زيارة طنجة 9-12 أبريل 1947

بدأت رحلة الوحدة صباح يوم 9 أبريل، وقد كان الموكب الملكي موضوع حفاوة بالغة واستقبال حار في كل مكان حل به القطار. وخاصة في المنطقة الاسبانية، الأمر الذي دل على وحدة العواطف المغربية، وتعلق الشعب بعاهله المجاهد. ومهما قيل عن أهمية الرحلة، فسيظل الحديث عن تلك الأهمية بدون نهاية. ولهذا سنقتصر على ذكر ما نعتبره من أبرز دلالات ذلك الحدث التاريخي.

لقد كانت الزيارة حدا فاصلا بين عهدين في نضال المغاربة بقيادة محمد الخامس. فبالرغم من المطالبة بالاستقلال سنة 1944 فقد ظل خطاب الملك معتدلا ومجاملا، لا يتعدى التلميح إلى تعاطفه مع تطلعات شعبه في الحصول على حريته واستقلاله. أما في مدينة طنجة، فقد تم التصريح بكيفية علنية وثورية وواضحة برغبة المغاربة ملكا وشعبا في التوحيد والتحرر من السيطرة الأجنبية⁸.

كانت الوضعية الدولية لمدينة طنجة تشهد بعض النقاش حول مستقبل المدينة. وقد انفتح النقاش نتيجة لذيول احتلال المدينة من طرف قوات فرانكو سنة 1940 وإلحاقها بالمنطقة الاسبانية. ولهذا اتفقت آراء الوطنيين المغاربة على ضرورة حماية الوحدة الوطنية، بعد عودة الحكم الدولي للمدينة. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان 1948، ص 295-297. الشيخ المكي الناصري، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، ضمن طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956، نشر كلية الآداب بالرباط، ومدرسة الملك فهد طنجة 1991، ص 29.

8- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة الدكتور نقولا زيادة، بيروت 1963، ص.

ولم تقتصر أهمية الرحلة على تخطي الحدود الاصطناعية ولقاء الملك مع أبناء شعبه في الشمال وإبراز مظاهر الوحدة والتعلق بها، بل طالبت برد حقوق المغاربة إلى أصحابها المناضلين دونها والمدافعين عنها وعلى رأس تلك الحقوق حق «الوحدة والتحرير من جميع القيود»⁹.

زد على ذلك أن الرحلة إلى طنجة فتحت المجال أمام القضية المغربية لتصبح قضية دولية تبحث في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وأكدت سيادة الشعب المغربي في كل البلاد المغربية تلك السيادة التي يمثلها الملك. ودعمت في الوقف نفسه الموقف الدبلوماسي للمغرب¹⁰.

ولكي نقدر أهمية رحلة طنجة حق قدرها، يجب أن نلقي نظرة مختصرة على مضمون خطب طنجة والتصريحات الملكية، قبل تناول الأصداء التي خلفتها تلك الخطب والعواقب التي نجمت عنها.

IV- خطاب طنجة دعوة للنهضة والتحرر

لقد ذكر محمد الخامس المغاربة بالأسباب التاريخية التي أضاعت مجدهم وحقوقهم، ومن أعظمها تفشي الجهل والظلم وافتراق الصفوف، ولذلك دعا إلى محاربة تلك العوامل ونبذها. وأكد على المقومات الإسلامية التي وحدت العرب والمسلمين وخص ميلاد الجامعة العربية بالمدح والإطراء، لأنها وحدت الصف ووجهه السير نحو «الهداية الدينية والعزة الإسلامية والكرامة العربية»¹¹.

وتعهد العاهل المغربي بالدفاع عن حقوق المغاربة وتحقيق أمانهم بقوله «إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع. فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون، ولتحقيق تلك الأمانة التي تنعش قلب كل مغربي سائرون»¹².

أما ولي العهد الأمير مولاي الحسن، فقد أكد في خطابه، بأسلوب صريح على أن العاهل المغربي يسعى لتحقيق حق المغاربة «في الحياة كشعب مسلم عربي لا ينبغي بالإسلام والعروبة بديلا. وكأمة ذات ماضٍ مجيد جعلت هدفها الأسمى استرداد مجدها الغابر وإحياء تراثها السابق وكدولة ذات كيان مستقل وسيادة لا تقبل التجزئة»¹³.

9- عبد الله كنون، رحلة محمد الخامس التاريخية إلى طنجة، مجلة دار النيابة، السنة الثالثة، 1986، عدد 10، ص 50.

علال الفاسي، م س، ص. 312.
انظر الخطاب في طنجة أبريل 1947، (مجموعة نصوص خطب طنجة)، نشر جمعية تنمية طنجة، طنجة 1988.

12- نفسه.

مرجع هامش 11.

ونبهت الأميرة عائشة في خطابها، إلى مظاهر النهضة التي يرعاها ملك البلاد وأكدت على انتماء المغرب للوطن العربي واعتزازه بما تحقق من نهضة علمية وإصلاح ديني في بلاد الكنانة تلك النهضة التي يريد المغاربة السير عليها في مختلف المجالات. وركزت على ضرورة نهضة الفتاة المغربية ومشاركتها في معركة الحياة الجديدة¹⁴. أمام هذا التعبير الواضح والصريح عن آمال المغاربة وأهدافهم، وأمام هذه التطلعات الطموحة إلى حرق المراحل في سبيل استرجاع المغرب لمكانته اللائقة بين الأمم. ما هي الأصداة التي أثارتها رحلة طنجة وتصريحاتها وما هي العواقب التي نجمت عنها بالنسبة للعلاقات المغربية الفرنسية.

1- أصداة الرحلة في العالم العربي

كان لخطب طنجة أصداة واسعة في العالم العربي. ففي المشرق صادفت الرحلة الملكية والحماس الذي أبداه المغاربة أثناءها، تقبلا وتجاوبا واسعين. وقد نالت التصريحات الملكية اهتماما بالغاً، خاصة التصريحات التي أعلنت رغبة المغاربة في الانضمام للجامعة العربية وفي التعاون مع الدول العربية في سبيل المصلحة المشتركة. ورددت الصحافة المشرقية البيان الذي وزعه العاهل المغربي على مراسلي الصحف العالمية يوم 12 أبريل 1947 والذي جاء فيه

«من البديهي أن المغرب، وهو المرتبط بعري وثيقة بالأقطار العربية في المشرق، يود أن يقوي هذه الروابط بعزم أكبر من ذي قبل خاصة وأن الجامعة العربية أصبحت الآن عاملاً هاماً في الشؤون العالمية»¹⁵

واعتبرت إذاعة القاهرة أن «المطالب الوطنية أصبحت مطالب رسمية بكل معنى الكلمة بفضل الخطاب الملكي والتزامات السلطان الواضحة»، وأكدت على أن الجامعة العربية والحكومة المصرية تتمنيان التوفيق للشعب المراكشي¹⁶

ومن النتائج الهامة لرحلة طنجة، تزايد نشاط الوطنيين المغاربة بالشرق العربي. فقد شجع خطاب العاهل المغربي وتقبل الرأي العام العربي لمضمونه، جهود الوطنيين المغاربة ودعمها. وهكذا وسعوا دعايتهم في الأوساط الرسمية والثقافة، وكسبوا مزيداً من التأييد والتفهم للقضية المغربية، وبذلك كانت رحلة محمد الخامس لطنجة من الأحداث الهامة التي «تركت بصماتها وآثارها على النشاط السياسي للوطنيين المغاربة في القاهرة سنة 1947»¹⁷.

14- نفس المرجع أعلاه.

15- روم لاندو، م س، ص 325. قارن، علال الفاسي، م س، ص 422.

16- محمد كنيب عهد القطيعة 1947-1953، في مذكرات التراث المغربي، جزء 6. ص 184.

17- عثمان بناني، النشاط السياسي للوطنيين المغاربة بالقاهرة في عام 1947، في النهضة والتراكم، دراسات مهداة للأستاذ محمد المنوني، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986، ص 153.

أما في المغرب العربي فقد اعتبر أبناء تونس والجزائر ما عبرت عنه الرحلة يهم مصيرهم هم كذلك. وردد الشعراء والأدباء أصداء الرحلة بتونس وأولتها الصحافة التونسية اهتماما بالغا. فرددت أخبارها ونشرت قصاصات وكالات الأنباء، وأحداث الرحلة ووقائعها بعناوين بارزة. وكتبت حولها تعاليق ضافية وتحاليل سياسية مكثفة. واهتمت الصحف التونسية بنشر كل المواد والمواضيع الواردة من المغرب الأقصى، مثل بيانات الأحزاب والنقابات حول الرحلة وحول مذبحه الدار البيضاء.¹⁸

والجدير بالملاحظة أن الصحف التونسية، قد ركزت خاصة على نهضة المغرب بقيادة محمد الخامس، وتناولت الجوانب العربية والمغربية والدينية التي أثارها الرحلة. ولم تغفل الصحف التونسية عن تناول الإجراءات التي اتخذتها الجيوش الفرنسية المحتلة للجزائر وتونس والمغرب، من كثرة التنقلات والتحركات والتعيينات الجديدة ونبهت إلى مقاصدها التخويفية والقمعية. ولم يفت بعض المحامين الاشتراكيين الفرنسيين بتونس أن يقارن بين مبادئ الثورة الفرنسية، وما ورد في دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة من ضمان حقوق شعوب ما وراء البحار، وبين «صراخ غلاة الاستعماريين في فرنسا وتونس وذعرهم من محتوى خطاب طنجة الملكي»¹⁹.

وقد نبه موظف فرنسي كبير في مدينة الجزائر، رئيس الوزراء الفرنسي إلى حقيقة التجاوب والتأثر المتبادل بين أبناء المغرب العربي فكتب يقول «إن كل ما يمس المغرب يمس كذلك شمال إفريقيا، إن الجغرافيا والسياسة، تتواصلان تواصلًا متينًا. قد يكون في تحقيق بعض مطامح الجزائريين السياسية. ما يحمل المغاربة علي التخفيف من غلوهم، ولكن لا يجوز الشك في أن لتقلب الأوضاع في المغرب عواقب بليغة على تصرفات الجزائريين»²⁰.

2- عواقب الرحلة على العلاقات المغربية الفرنسية

اعتبرت الحركة الوطنية المغربية، رحلة طنجة انتصارا باهرا للوطنية المغربية²¹ وخطوة حاسمة في معركتها ضد الاستعمار والواقع أن خطاب الملك جاء تعبيرا صادقا عن تطلعات المغاربة، ولذلك تبوأ محمد الخامس مكانة المدافع الأول عن الأماني

18 أبو القاسم كرو، رحلة محمد الخامس إلى طنجة وصداها في الصحافة التونسية، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، نشر كلية الآداب بالرباط، ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة طنجة، 1991، ص 285-287.

19 أبو القاسم كرو، م س، ص. 284.

20 نقله أحمد رشيد، خطاب طنجة، مذكرات من التراث المغربي، جزء 6، ص. 180.

21 علال الفاسي، م س، ص 313.

22 المكي الناصري، دور طنجة، م س، ص 31.

الوطنية وهي مكانة أكسبت الملك هبة ونفوذا كبيرين في الأوساط الحاكمة بتطوان وطنجة والرباط.

لقد كانت رحلة طنجة سنة 1947، حركة عظيمة تذكرنا بتلك الحركات التاريخية التي كان مولاي الحسن الأول يهدف من ورائها إلى الحفاظ على تماسك ووحدة الشعب المغربي ومقاومة عوامل التخريب والتسرب الأجنبي. ولهذا تُعتبر الرحلة في حد ذاتها أعظم نتيجة إيجابية في الصراع الدائر بين الوطنية المغربية وعلى رأسها ملك البلاد من جهة، والأوساط الاستعمارية وفي مقدمتها الدوائر النافذة في الإقامة العامة بالرباط من جهة أخرى.

المواقف الفرنسية لقد ذعرت الأوساط الاستعمارية الفرنسية وأغضبها ما وقع بطنجة. وحنقت خاصة بسبب عدم تعرض محمد الخامس في خطابه إلى دور فرنسا الحضاري بالمغرب²³. وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية موقف الملك تحديا واضحا وخرقا للعهد الذي يربط البلدين. وكان هذا الموقف منطلق حملة من التنديد والاحتجاج. ولقد قاد الحملة في باريس الوزير اليميني المتطرف، جورج بيدو، وزير الخارجية الذي أدلى بتصريحات تشم منها رائحة التعصب الديني. فقد رد على من انتقد أسلوب الحكومة في التعامل مع ملك المغرب قائلا «إنني لا يمكنني أن أدع الهلال ينتصر على الصليب»²⁴.

أما رئيس الوزراء الفرنسي Ramadier، فقد اجتهد في أن يعطي لتصريحات الملك مدلولاً بعيداً عن الحقيقة. فقد صرح أن ملك المغرب ينحدر من سلالة شريفة ومن حقه أن يتكلم مع شعبه كخليفة مسلم. وإذا لم يطالب محمد الخامس بحقه في الخلافة فإن شخصيته الشريفة تخوله الحديث عن ذلك. وهكذا أراد رئيس وزراء فرنسا بتأويله لمقاصد الملك إثارة نوع من التنافس والتنافر بين ملوك الدول العربية²⁵.

ومن أخطر النتائج التي نجمت عن رحلة طنجة، قرار الحكومة الفرنسية بعزل إيريك لابون وتعيين الجنرال جوان مكانه. وكان هذا القرار يعني بوضوح فتح عهد من الطغيان العسكري بالمغرب وهو قرار استجاب لمطالب الأوساط الاستعمارية بالمغرب.

فقد حملت الأوساط الاستعمارية إيريك لابون، مسؤولية ما حدث واتهمته بالعجز عن فهم «السياسة المغربية»²⁶، واعتبرت تعيين الجنرال جوان، إجراء ضروريا لإعادة الأمور إلى نصابها في المغرب.

23- كان الملك قد أغفل في خطابه كلمة ختامية تحت على السير في «الطريق الذي عبده رجال الحضارة الجديدة» وخاصة «الأحرار من رجال فرنسا». لكنه تركها في النص العربي والفرنسي الذي وزع على رجال الصحافة. راجع النصين في طنجة أبريل 1947، م س.

24- علال الفاسي، المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى، سلسلة الجهاد الأكبر، رقم 10، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص 90.

25- علال الفاسي، الحركات، م س، ص 314.

26- محمد الرشيد ملين، نضال ملك، م س، ص 60-61.

وبالفعل، أتى جوان إلى الرباط حاملا تعليمات واضحة بالتشدد إزاء الملك والحركة الوطنية، بهدف فصل الطرفين عن بعضهما أو دفع الملك إلى التنازل عن العرش إذا رفض الانضباط لتوجيهات الإقامة العامة²⁷.

اعتمدت خطة جوان على إزالة آثار خطاب طنجة، وإعادة الأمل للأوساط الاستعمارية، في المحافظة على امتيازاتها واحتكاراتها عن طريق إصدار قوانين تثبت تلك الامتيازات وتحيي السياسة الإقطاعية التي اتبعتها نظام الحماية منذ بدايته سياسة القواد الكبار²⁸.

وبالفعل شن جوان حملة واسعة لتطهير الإدارة من كل المغاربة الذين أبدوا تعاطفا مع ملكهم وتطلعات بلادهم. وأكثر من التهديد والوعيد لكل من يحاول عرقلة إصلاحاته المزعومة.

كان جوان مقتنعا ومن ورائه الدوائر الاستعمارية في نظام الحماية، بأنه سيرغم الملك محمد الخامس على التراجع، وسيستدرجه إلى سلوك «سياسة التعاون بين فرنسا والمغرب». لكن علاقة الملك مع المقيم الجديد، وعدم رضوخه للتهديد والابتزاز، أكدت تصميم الملك المجاهد على عدم التراجع عن تحقيق الأماني التي وعد بها في طنجة وعلى رأسها استعادة حق المغرب في الحرية والاستقلال.

وبالجملة، فإن العمل السريع الذي خططت له الإقامة العامة في عهد جوان، والهادف إلى اقتسام السيادة بين الفرنسيين والمغاربة ؛ أي منح الجالية الأجنبية الفرنسية حق التشريع والتقرير، في إطار خطة عرضت باسم إصلاح المخزن ونظام الحماية ؛ إن ذلك العمل، لم يكن له من نتيجة مباشرة سوى انفتاح تلك الأزمة الخطيرة، التي احتدت بين الإقامة العامة بالرباط، ومن ورائها الحكومة الفرنسية من جهة، وبين ملك المغرب، ومن ورائه الحركة الوطنية من جهة أخرى. أزمة كان من مظاهرها تعسف إداري وعنف عسكري نال من حقوق المغاربة ومن نفوذ الملك وهيبته، وصمود مغربي نال عطف العالم العربي والإسلامي. وإذا انفجرت تلك الأزمة سنة 1953، بنفي محمد الخامس خارج بلاده، فإن ذلك الحدث كان بداية النهاية لعهد الحماية الفرنسية ؛ إذ سرعان ما اضطرت الأوساط الاستعمارية إلى الاعتراف باستقلال المغرب وعودة ملكه منتصرا.

27- علال الحديمي، المقاومة المغربية للاستعمار، 1907-1955، مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 32، مارس 1994، ص 89.

28- نفسه.

الفهارس

أولا فهرس الأعلام البشرية

-أ-

- ابن القرشي (قاضي)، 40
احمد بن موسى (ابا احمد)، 110-58
احرضان عبد السلام، 75
الاداوثناني محمد بن احمد، 133-132
بوسلهام بن علي أزطوط، 71-70
الأمراي محمد، 122.
الأفغاني، جمال الدين، 57.
انفلوس، 127.

-ب-

- توفيق باشا 153.
رفعت باشا 150.
عباس حلمي باشا 153.
محمود شوكت باشا 155.
الباي احمد 56.
برادة عبد الحفيظ 75.
محمد برকাশ 82-73-72-24-19.
عبد الرحمان برকাশ 20-19.
العربي بريشة 147.
قدور بالغازي 89.
احمد بلا فريج 158.
الطاهر بناني 75.
سميرس بناني 75

عباس بن داود 59.
 عبد الكريم بن سليمان 24-34-45-53-77.
 بن سعيد عبد الله 21-33-34-38-39-46-59-60-62-63-75-77-78-79-80-84.
 بن سعيد العربي، 21-34-38-53-59-77.
 محمد بن سعيد (وزير) 148.
 المكي بن عزوز 151.
 الطيب بن كيران 75.
 بن عيش ادريس 40.
 بوبكر بن بوزيد، 83.
 بوحمارة، 28-44-46-47-49-74-83-86-87-94-140.
 بو عشرين، 80.
 ادريس البوكيلي، 80.

-ت-

عباس التازي، 40.
 عبد السلام التازي، 31-34-38-59-63-78.
 محمد التازي، 18-80.
 أبوبكر التطواني، 34-38-49-59-78.
 خير الدين التونسي، 52-55-56-58.
 عبد الحكيم التونسي، 34-38-46-49-55-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-78.

-ج-

محمد الجباص، 31-79-80-81-98-133.
 محيي الدين الجزائري، 147.

-ح-

القائد الحاجي 133.
 عمر دودو الحريري 139.
 محمد برشيد الحريري 139.
 الحسناوي 139.
 عبد الله حصار (قائد) 21.

-خ-

القائد خوبان 133.
 محمد الخامس 146-157-158-159-164.

محمد بن عبد الكريم الخطابي، 145.
محمد الخطيب 71-72-81.

-ر-

الركينة التطواني، 59.
الرميقي (قائد) 82.

-س-

سيدي محمد بن عبد الله 9-11-14.
سيدي محمد بن عبد الرحمان، 12-19-21-146.
ابراهيم السنوسي، 147.
بوشعيب السويري، 128.

-ش-

احمد بن مبارك الشاوي 139-140.
محمد الشاوي 139.
الشيخ عبد العزيز شاويش، 151.
محمد بن داود الشرقاوي، 139-140.

-ص-

الطيب الصبيحي، 40.
عبد السلام بن محمد الصنهاجي، 137-139.
محمد الصنهاجي (محتسب)، 22.

-ط-

احمد الطريس، 53-75.
محمد الطريس، 16-17-18-21-24-31-34-36-59-65-66-72-79-81-82-83-87-96-97-137-148-150.
رفاعة الطهطاوي، 58.

-ع-

عارف طاهر 156.
الاميرة عائشة 161.
عيسى بن عمر العبيدي 116-154-155.
السلطان عبد الحميد الثاني، 147-150.

عبد المالك بن ادريس،

علي باي 148

علي بن محمد بن الحسين 132

محمد علي 56.

-غ-

محمد المفضل غريط 78-40-33.

بناصر غنام 77-75-66.

-ف-

علال الفاسي، 163-162-161-160-159-158.

عبد الحفيظ الفاسي 34.

-ك-

محمد بن عبد الكبير الكتاني، 150-80-78-62-49-48-39-38-35-34-33.

الكريمي (القائد)، 133.

احمد بن كروم 86-83.

عبد الرحمان الغلولي، 133-132.

الغلاوي، 133.

-ل-

ولد لاخيريه 105.

-م-

الشيخ ماء العينين، 116-89.

المتوگي، 133.

احمد بن العربي المديوني، 20-19-17.

عبد الكرام مراد، 49.

عبد القادر المراكشي، 75.

يعقوب بن عبد الحق المريني، 11.

العربي بن الشرقي المزابي، 141-139.

ولد بوحافة المسكيني، 140.

احمد الشافعي المسكيني، 142.

حماد المقرئ 155.

محمد المقرئ 155-153-151-131-121-120-115-80-31

منصور ملحمة، 148
المهدي المنهي، 151-77-66-65-59-34
ادريس مّتو، 146-103.
مولاي احمد، 146.
مولاي الامين، 16.
مولاي ادريس، 89.
مولاي الحسن، 15-16-18-20-21-31-57-59-72-94-109-110-147-148-149-150-163.
الامير مولاي الحسن، 160.
مولاي الزين، 122
مولاي سليمان، 11-9.
مولاي عبد الحفيظ، 45-48-53-79-80-81-89-103-107-113-114-115-116-119-120-121-
122-130-131-132-137-139-140-145-146-152-153-155-156.
مولاي عبد الرحمان، 70-71-146.
مولاي عبد العزيز، 16-24-32-33-37-39-40-41-45-46-47-48-53-58-74-83-87-89-90-104-
139-146-150-151.
مولاي الكبير، 140.
مولاي هشام، 11
مولاي اليزيد، 11

-ه-

عبد الرحمان الهشتوكي، 132.
محمد الهواري، 75.

-و-

عبد السلام الورزازي 89.
محمد بن الحسين الوزاني، 158
المهدي الوزاني، 40.

الأعلام الأعجمية

P. Azan, 87.
G. Bidou, 163.
V BISMARCK 96. 112.
Bompard, 155.
Bonet, 139. التاجريوني
Brives, 89.
BRUNZWICK, 61.
BULOW, 101 104.
P. Cambon, 86.
J. Cambon, 101 114 - 123 - 124 - 128.
Castonnet,9
Charbonnier, 87.
Churchel, 158.
J. Cruppi, 119 - 121 123.
D'Amade, GL, 105 - 106 - 140.
DEGUAULLE, 158.
DELCASSE, 28 - 30, 33, 58 - 85 - 97.
J. DENY, 153 - 154 - 155.
DE SCHOEN, 114 , 126.
DE SELVES, 126.
DRUDE, 99.
FARIAU, 42.
FERAUD, 149.
FERRIEU, 12 FERRIERE, 12.
Ficher, 158.
K. FICKE, 102 - 103 - 105.
H. FICKE. 102.
FRANCO, 157.

gaillard, (H.), 122.
 gentil, (Louis), 88.
 gironcourt, 87.
 guillaume II, 78 - 94 - 109 - 111.
 HESSNER. 61 هسنير
 HOLTZMANN, 152.
 J. Jaures, 47, 135.
 Juin, 163 - 164.
 Jonnart, 85 - 86 - 91.
 KEDERLIN, 123 - 124 - 125 - 126 - 128.
 ERICK LABONNE, 158 - 163.
 LAmps, 139. "التاجر اللام"
 LAngwerth, 103.
 LASSALAS, 87
 LEE (MR.), 32.
 LEglay, 122.
 Lyauty, 7 - 91 141.
 Macleane, 32 - 33.
 Mangin, 154.
 Mannesmann, 105 - 106 - 118 - 127.
 Michel, 65.
 Mauchamp, 13 - 88 - 90.
 Moinier, 124 - 125 - 140.
 Mougin, 87.
 NEWMANNE, 15 - 23 - 24.
 PHILIBERT, 99 - 136.
 Perdicaris 40 - 41.
 Pichon, 121 155.
 Pierron, 88.
 Pouzet, 77.
 Ramadier, 163.
 Regnault, 86 - 87 104 - 105 - 115 - 116 - 120 - 154 - 155.
 Roches, (Leon), 70.
 Rozen, 53 - 90 - 96 - 97 103.
 ROZWELT, 158.
 Taillandier, (S.R), 30 - 31 - 33 - 34 - 36 - 38 - 39 - 40 - 42 - 63 - 78 - 86 - 93.
 TATTENBACH, 46 - 151.

ثانيا فهرس الدول

13-17-28-39-58-62-81-93-94-95-99-101-104-110-111-112-122-128-148-152-156-159	اسبانيا
15-28-36-53-78-79-80-81-85-93-94-95-96-97-98-99-100-101-109-110-119-120-122-123-125-126-127-128-129-130-131-148-152-153-156	المانيا
16-115-159	امريكا
25-28-30-39-58-61-62-81-94-110-112-122-128-149-152-153-159.	انجلترا
148-128-122-94-58-56-28	ايطاليا
43	البلاد المنخفضة
159-113	البلقان
113	البوسنة والهرسك
113	بلغاريا
6-56-57-63-94-95-110-145-147-148-150-149-151-152-154-155-156	تركيا (الدولة العثمانية)
162-141-100-86-70-66-65-63-62-59-57-56-55-35	تونس
162-141-103-100-95-91-88-86-85-71-57-56-47-41	الجزائر
94	جنوب افريقيا
128-122-113	روسيا
113	صربيا
110-94	الصين
161-163-162-158-154-152-151-150-149-147-142-137-131-130-129-128-125-124-123-121-120-119-118-117-116-115-114-113-112-111-109-107-106-104-103-102-101-100-99-98-97-95-94-93-90-89-88-87-85-81-78-62-61-58-56-49-47-46-45-42-41-39-34-33-32-31-30-28-27	فرنسا
158	الكابون
158	كورسيكا
130	الكونغو
66-62-58-57-50-44-35-33	مصر
128-113	النمسا

ثالثا فهرس القبائل والأماكن

- إتزر، 158.
- اداوتنان، 132-133.
- إسلى، 70-146.
- الأعشاش، 141.
- الألزاس واللورين 104.
- أمزميز، 59.
- أندلس، 11.
- أولاد حريز، 23.
- بادس، 11.
- بلاد الشام، 146.
- بليونش، 77.
- بني تنانة، 132-133.
- بني مالك، 47.
- بني مسكين، 90.
- بني عروس، 32.
- بني يزناسن، 91-115-120.
- تادلة، 9-141-142.
- تامسنا، 7-14.
- تامنار، 128.
- تاويرت، 119.
- تناكر (طناكر) 15-17.
- جبل طارق، 38-71-148.
- حاحة، 128-132.
- الحجاز، 150.
- الحوز، 9-11-89-90-121.
- دكالة، 11-37-141-142.
- الريف، 11.

زعير، 30-120-121-122-141-142
 الزيادة، 106
 زمور، 30-122
 السور الجديد، 15-16.
 السهول، 21-32.
 سوس، 127-132-133
 الشاوية،
 7-10-11-14-17-18-19-23-48-91-93-98-99-101-102-103-104-105-106-107-111-114-
 115-116-119-120-121-122-124-130-135-136-137-138-139-140-141-142-152
 الشراردة، 89-116
 عبدة، 11.
 عين بني مطهر، 41.
 الغرب، 9-122.
 كبدانة، 77.
 سيمية، 132.
 مديونة، 19-20-21.
 مزاب، 141.
 مزوغة، 59.
 مغشوش، 121.
 هشتوكة، 132.

رابعاً فهرس المدن

ابو الجعد، 139.
 أنفا، 7-14.
 آسفي، 89-127.
 أكادير، 109-124-125-126-127-128-130-131-132-133
 باريز، 38-43-62-80-91-104-115-116-1220-121-126-131-138-194-163
 برلين، 100-103-111-114-116-123-128
 بيت المقدس، 146
 تارودانت، 127.
 تازة، 70.

تطوان، 29-32-37-70-71-72-73-74-159-163
تاويرت، 119

الجزيرة الخضراء،
123-118-117-116-114-113-111-101-100-99-97-96-95-93-86-85-62-61-58-46-45
153-152-131-127-125

الجديدة، 9-11-23-34-105-127.

الدار البيضاء،

98-95-91-83-79-73-72-48-33-32-24-23-22-21-20-19-18-16-14-13-12-11-10-9-8-7
140-139-138-137-136-135-119-117-116-115-112-111-109-107-102-101-100-99-
162-159-142-

الرباط، 7-9-29-30-31-32-73-105-107-112-122-127-131-139-145-148-163-164
سبتة، 11-77.

سلا، 11-21.

سطات، 119-139-140

الصويرة 73-89-90-125-126-128-133

طرابلس، 129-153

طنجة،

95-93-90-87-86-83-82-79-78-75-72-71-70-63-62-50-46-40-36-35-34-32-31-30-23
162-161-160-159-158-157-154-149-148-133-126-121-119-115-111-103-98-97-96
164-163

العرائش، 9-32-70-97-117-126-130-137

غرناطة، 72

فاس، 7-9-29-30-31-34-35-36-37-38-40-44-46-62-75-82-83-87-109-112-115
155-151-149-148-142-130-126-125-124-123-122-121-120-119
فكيك، 40.

قسنطينية، 147-150

القصر الكبير، 126-128-130.

القنيطرة، 122.

كسنجن Kissingen 124-125.

لاهاي، 112.

لندن، 116-152.

لدفيا LODEV 12.

مراكش، 27-9-30-38-59-72-75-87-88-90-139-146
مرسيليا، 71.
مدريد، 64-76-127-154.
المدينة المنورة، 150.
مكناس، 7-28-41-44-45-51-67-121-122.
مليلية، 74.
مغنية، 67-70.
الناظور، 87.
وجدة، 34-48-67-79-85-86-87-88-89-90-91-98-111-115-119-120.
يفرن، 55.

الفهرس

5	تقديم
7	أثر الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن التاسع عشر 19
8	I- عوامل اهتمام الأجانب بالدار البيضاء
11	II- الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن 19
14	III- عواقب استقرار الجالية الأوربية على مجتمع الدار البيضاء
14	1- ميدان السكنى
18	2- الهجرة من البادية إلى المدنية
22	3- التضييق على السكان في حياتهم اليومية
27	مجلس الأعيان ومشروع "الإصلاحات" الفرنسية بالمغرب سنة 1905
28	I- الظروف التي اقترح فيها المشروع الفرنسي
	II- موقف الرأي العام المغربي من مشروع السفارة
30	الفرنسية ودور السلطان
31	موقف العلماء
36	III- دور مجلس الأعيان
39	VI- مناقشة المقترحات الفرنسية بين الأعيان والسفير الفرنسي
40	1- الإصلاح العسكري
42	2- الإصلاح الاقتصادي والإداري
43	3- الإصلاح المالي
45	4- النتائج
49	V- خاتمة واستنتاجات عامة

	عبد الحكيم التونسي : أو نموذج مغمور من التضامن بين المغاربة والتونسيين
55	لمقاومة التدخل الاستعماري بالمغرب في بداية القرن العشرين
55	تقديم
55	I- ظروف النشأة والتكوين
55	1- تونس في مواجهة التحدي الاستعماري
56	2- النهضة الثقافية
57	II- صمود المغرب في وجه التدخل الأجنبي
58	III- من هو عبد الحكيم
59	1- التحاقه بالمخزن
60	2- نماذج من مواقف عبد الحكيم من قضايا التدخل الفرنسي
63	IV- محاولة نفي عبد الحكيم وصراعه مع الأوساط الاستعمارية
	جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر :
69	تطور وظيفة النائب السلطاني بطنجة 1851-1924
69	تقديم
70	I- وضعية دار النيابة قبل 1851
71	II- وضعية دار النيابة بعد 1851
73	III- تعدد مهام النائب السلطاني وتشعبها في نهاية القرن 19
74	IV- ظهير إصلاح دار النيابة غشت 1900
80	V- خاتمة واستنتاجات
81	1- الجانب السلبي في التطور
82	2- الجانب الإيجابي في التطور
85	احتلال وجدة
85	I- العلاقات المغربية الفرنسية 1904-1906
86	II- دور Jonnart والضغط العسكري
88	III- أسباب ونتائج قتل موشان Mauchamp
89	IV- نتائج احتلال وجدة

93	الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية (1907-1908)
94	I- توطيد العلاقات الألمانية المغربية
94	II- خلفيات السياسة الألمانية
95	III- نتائج مؤتمر الجزيرة 1906
96	IV- ضغط فرنسي وتقلب ألماني
97	V- محاولات للتقارب الألماني الفرنسي سنة 1907
98	VI- مواقف ألمانية من قنبلة الدار البيضاء واحتلال الشاوية
99	1- موقف الحكومة الألمانية
100	2- موقف الرأي العام الألماني
102	VII- موقف الجالية الألمانية من الاحتلال الفرنسي
102	1- النشاط الدعائي للجالية
105	2- نشاط الجالية الألمانية في عرقة الاحتلال بالشاوية
107	VIII- الخلاصة
109	أزمة أكادير 1911، والعلاقات الألمانية الفرنسية المغربية
109	I- ألمانيا والمغرب
111	1- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906
111	2- تقلب السياسة الألمانية بعد مؤتمر الجزيرة
113	3- الاتفاق الألماني الفرنسي 9 فبراير 1909
114	II- المفاوضات الفرنسية المغربية :
115	1- فشل سفارة رينو Renault
115	2- مفاوضات المقرري بباريز 1909-1910
116	III- تطبيق اتفاق 9 فبراير 1909
118	1- المناجم المغربية
119	2- الأشغال العامة والسكك الحديدية
120	IV- حملة فاس 1911
120	1- قضية زعير
121	2- انتفاضة قبائل حوز فاس 1911
122	3- الموقف الألماني من حملة فاس

124	V- حادث أكادير 1 يوليوز 1911
125	1- مشروع الرد الألماني على حملة فاس
127	2- أهمية أكادير خلال القرن 19
128	3- المفاوضات الفرنسية الألمانية
130	VI- موقف المغاربة من التدخل الألماني بأكادير
130	1- الموقف الرسمي
132	2- الموقف الشعبي
133	VII- خاتمة
135	فوائد احتلال الشاوية بالنسبة للاستعمار الفرنسي
135	I- العواقب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للاحتلال
138	II- فوائد احتلال الشاوية للاستعمار الفرنسي بالمغرب
138	1- العمل السياسي وتوسيع النفوذ الفرنسي بين المغاربة
141	2- العمل الإداري والعمل العسكري
142	3- خطة التوسيع التدريجي للاحتلال
142	III- خاتمة
145	المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين
145	مقدمة
146	1- العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن 19
150	2- العلاقات المغربية العثمانية 1894-1907
152	3- العلاقات التركية المغربية في العهد الحفيظي 1908-1912
157	تأملات حول أهمية زيارة محمد الخامس لطنجة أبريل 1947 وعواقبها
157	تقديم
157	I- محمد الخامس والمطالبة باستقلال المغرب
158	II- زيارة طنجة مرحلة أساسية في نضال محمد الخامس
159	III- أهمية زيارة طنجة 9-12 أبريل 1947
160	IV- خطاب طنجة دعوة للنهضة والتحرر
161	1- أصدقاء الرحلة في العالم العربي
162	2- عواقب الرحلة على العلاقات المغربية الفرنسية

الفهارس

165	أولا : فهرس الاعلام البشرية
173	ثانيا : فهرس الدول
174	ثالثا : فهرس القبائل والأماكن
175	رابعا : فهرس المدن

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2006
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور ، الدار البيضاء
الهاتف : 022 25 95 04 / 022 25 98 13
الفاكس : 022 44 00 80 / 022 25 29 20
مكتب التصنيف الفني : 54 / 022 29 67 53
الدار البيضاء

المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1947-1851

دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

يتناول هذا الكتاب عدة دراسات. تعرض أحداث ووقائع التدخلات الأوربية في شؤون المغرب والمغاربة. خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ذلك أن الدول الأوربية، مدفوعة بنواميس الاستعمار وحوافز الرأسمالية، لم تدخر جهدا في تثبيت نظام من الامتيازات السياسية والاقتصادية والقضائية على حساب البلاد وسكانها.

وقد سخرت تلك الامتيازات للتدخل في كل كبيرة وصغيرة في شؤون المخزن وأمور المغاربة. وكان الهدف المتوخى هو إسقاط الدولة وتدجين الشعب. وإذا كان التحدي كبيرا وخطيرا، فإن ما يعرضه هذا الكتاب من صراع سياسي ودبلوماسي ومواقف شعبية، يبرز بوضوح كيف استجاب المغاربة للتحديات وكيف حافظوا بثبات وصبر ودهاء على استمرار الدولة وكبرياء التاريخ.



صورة الغلاف من كتاب :
«مذكرات من التراث المغربي»
الجزء الرابع ص : 284

ISBN 9981-25-169-0

